Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

# سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

مذكرة شهادة الماجستير في تخصص:التجارة الدولية

إعداد الطالبة
شرع نـــــورة

بإشراف
الدكتور: لعمى أحمد

لجنة المناقشة

أ.د هواري معراج.....رئيسا
د. لعمى أحمد.....مشرفا وقررا
د.عزاوي عمر.....عضوا
د.مصيطفى عبد اللطيف.....عضوا
د.لوهبيبات أحمد.....عضوا

السنة الجامعية 2010 – 2011

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

أولا وقبل كل شيء نحمد ونشكر الله عز وجل على أن منى علينا بانجاز هذا العمل

نخص بالشكر العظيم للأستاذ المشرف الدكتور لعمى احمد لنصحه الدائم لإتمام هذا العمل

كما نشكر الأستاذ الدكتور حاكمي بوحفص لتزويدي ببعض المعلومات الضرورية لهذا البحث

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة والى جميع طاقم إدارة الجامعة

طيبة من قريب أو من بعيد

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

# الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بتوفيق من الله عز و جل إلى من
وضعت تحت قدميها جنات الأفنان والى من لم يبخل بالعطاء وتحمل الاعنان
وكان رضاهما برا وأمان والداي الكريمين أطال الله عمرهما

إلى كل أفراد العائلة كل واحد باسمه

إلى كل الأحباب و الزملاء المشوار الدراسي

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

**الملخص:**

يتناول بحثنا اثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري ،وتمت معالجة هذه الإشكالية بتتبع مراحل تطور الاقتصاد الجزائري واهم الخصائص المميزة له والتي دفعت بالجزائر للقيام بالإصلاحات الاقتصادية.

وركزنا في بحثنا على تطور التجارة الخارجية بدء من الاستقلال إلى ما قبل الإصلاح ثم مرحلة التثبيت الاقتصادي ثم مرحلة التعديل الهيكلي وما بعده ؛ واستنتاجنا في الأخير أن قطاع المحروقات هو العماد الأساسي للاقتصاد الجزائري.

وبعد تحرير الجزائر لتجارتها وانفتاحها على الاقتصاد العالمي حاولنا تبيان اثر هذا الانفتاح على بعض المؤشرات الاقتصادية بمقارنتها بالنتائج المتحصل عليها قبل عملية الانفتاح ،وما اتضح لنا انه رغم النتائج الايجابية في ظاهرها فانه عند التعمق في أسبابها وجدنا أن قطاع المحروقات وخطط الدولة الدور الأساسي في ذلك وأننا وقعنا في فخ التبعية بطريقة الانفتاح.

وتتمثل الكلمات المفتاحية للبحث:التجارة الخارجية، التثبيت الاقتصادي،التعديل الهيكلي،تحرير التجارة الخارجية.

Résumé :

Notre résumé parle de l'effet de l'affranchissement du commerce extérieur sur le commerce algérien, ce problème a été traité par le suivi des étapes du développement du commerce algérien et les plus importantes caractéristiques qui le spécifie et qui a posse l'Algérie de faire des améliorations commerciales.

Nous nous sommes basé sur le développement du commerce extérieur de l'indépendance à l'avant amélioration puis l'étape des études nous avons résulté que le secteur des hydrocarbures est la charpente principale du commerce algérien.

Apres que l'Algérie a affranchi sur commerce et son ouverture sur le commerce international nous avons essayé de montrer effet cette ouverture sur quelques indices en la comparant par des résultats trouvée avant cette demi ère.

Après tout ce qui a été lu et dit nous avons conclu que le secteur des hydrocarbures et les démarches de l'état sont les rôles principaux et que nous sommes été puis au piège de la mondialisation.

Les mots clé : le commerce extérieur, De stabilisation économique, L'ajustement .structurel ,l'ouverture commerciale

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

## فهرس البحث


| | |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | أ |
| **الإهداء** | ب |
| **الملخص** | ت |
| **فهرس البحث** | ث-ج |
| **قائمة الجداول** | ح |
| **قائمة الأشكال** | خ |
| **قائمة الملاحق** | خ |
| **المقدمة العامة** | 1 |
| **الفصل الأول:التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد** | |
| **تمهيد الفصل** | 8 |
| **المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها** | 9 |
| المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية | 9 |
| المطلب الثاني:النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية | 12 |
| المطلب الثالث:سياسة التجارة الخارجية | 17 |
| **المبحث الثاني:النظام الاقتصادي الدولي الجديد** | 23 |
| المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية و مساهماتها | 23 |
| المطلب الثاني: إصلاح التجارة الدولية | 36 |
| المطلب الثالث:مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية | 44 |
| **المبحث الثالث:الآثار الناجمة من النظام الجديد للاقتصاد الدولي في الدول النامية** | 46 |
| المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية للدول النامية قبل الاندماج في الاقتصاد العالمي | 46 |
| المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي لبعض الدول العربية | 48 |
| المطلب الثالث: أثر اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية في الدول النامية | 54 |
| **خلاصة الفصل** | 59 |
| **الفصل الثاني: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال** | |
| **تمهيد الفصل** | 61 |
| **المبحث الأول:مسار الإصلاحات الذاتية للاقتصاد الجزائري** | 62 |
| المطلب الأول:تطور الوضع الاقتصادي للجزائر في الفترة 1962-1989 | 62 |
| المطلب الثاني:تحليل نمط التجارة الخارجية للفترة 1962-1989 | 71 |
| **المبحث الثاني:التجارة الخارجية في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي** | 86 |
| المطلب الأول:دوافع لجوء الجزائر للهيئات الدولية | 86 |

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


| | |
|---|---|
| المطلب الثاني:الاتفاقيات الائتمانية 1989-1994..... | 89 |
| المطلب الثالث:تطور التجارة الخارجية خلال مرحلة التحرير التدريجي 1990-1995 ..... | 93 |
| **المبحث الثالث:تطور التجارة الخارجية في ظل برنامج التعديل الهيكلي** ..... | 97 |
| المطلب الأول:برنامج التعديل الهيكلي 1995/1998 ..... | 98 |
| المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في مرحلة التحرير الكامل 1995-2010 ..... | 106 |
| **خلاصة الفصل:**..... | 110 |
| **الفصل الثالث:انعكاسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري** | |
| **تمهيد الفصل:**..... | 112 |
| **المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري قبل وأثناء إصلاح التجارة الخارجية**..... | 113 |
| المطلب الأول:بنية الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات..... | 113 |
| المطلب الثاني:الآثار الكلية للاتفاقيات الائتمانية..... | 115 |
| المطلب الثالث:الآثار الكلية أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي..... | 118 |
| المطلب الرابع:تقييم الأوضاع الكلية قبل تحرير التجارة الخارجية..... | 122 |
| **المبحث الثاني:الاقتصاد الجزائري بعد إصلاح التجارة الخارجية**..... | 124 |
| المطلب الأول:أثر إصلاح التجارة الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي ..... | 125 |
| المطلب الثاني: أثر إصلاح التجارة الخارجية على الموازنة العامة..... | 127 |
| المطلب الثالث: أثر إصلاح التجارة الخارجية على معدل التضخم..... | 135 |
| المطلب الرابع: أثر إصلاح التجارة الخارجية على معدلات البطالة..... | 137 |
| **خلاصة الفصل:**..... | 142 |
| **الخاتمة العامة:**..... | 144 |
| **المراجع:**..... | 149 |
| **الملاحق:**..... | 158 |

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع ساعات العمل لإنتاج سلعتين في دولتين | 12 |
| 02 | معدلات النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم | **55** |
| 03 | حصة كل قطاع من التمويل في ظل الخطط التنموية 1967-1989 | 65 |
| 04 | يبن تصنيف الرسوم الجمركية على حسب طبيعة السلع سنة 1963 | 72 |
| 05 | نسبة التعريفة الجمركية للسلع حسب طبيعتها لسنة 1968 | 73 |
| 06 | تطور الميزان التجاري الجزائري 1963-1969 | 75 |
| 07 | تطور الميزان التجاري في فترة الاحتكار التدريجي 1970-1978 | 79 |
| 08 | تطور الميزان التجاري في مرحلة الاحتكار الإلزامي 1979-1989 | 82 |
| 09 | تطور الميزان التجاري خارج المحروقات 1970-1989 | 85 |
| 10 | تطور الديون الخارجية في فترة الثمانينيات | 88 |
| 11 | تخفيض الدينار الجزائري 1989-1991 | 90 |
| 12 | نتائج إعادة الجدولة على المديونية الجزائرية | 92 |
| 13 | تطور الميزان التجاري في مرحلة التحرير التدريجي 1990-1995 | 94 |
| 14 | الميزان التجاري خارج المحروقات 1992-1995 | 97 |
| 15 | إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية | 99 |
| 16 | إجراءات تحرير الأسعار | 101 |
| 17 | الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف | 103 |
| 18 | إجراءات إصلاح المؤسسة العمومية | 104 |
| 19 | الميزان التجاري في فترة التحرير الكامل | 106 |
| 20 | تطور الميزان التجاري خارج المحروقات 1996-2006 | 108 |
| 21 | معدلات الاستثمار ما بين 1966-1986 | 113 |
| 22 | بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر | 115 |
| 23 | معدلات النمو في ظل التعديل الهيكلي | 119 |
| 24 | رصيد الموازنة العامة في الجزار 1995-1999 | 120 |
| 25 | المديونية الخارجية للجزائر | 121 |
| 26 | مؤشر الانفتاح الاقتصادي في الجزائر | 124 |
| 27 | تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل وخارج قطاع المحروقات | 125 |
| 28 | تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي | 126 |
| 29 | تطور الإيراد العام ما بين 2000-2010 | 128 |
| 30 | تطور النفقات العامة 2000-2010 | 131 |
| 31 | نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2000-2010 | 134 |
| 32 | تطور معدلات التضخم | 137 |
| 33 | تطور معدلات البطالة | 138 |
| 34 | توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط لسنة 2003 | 139 |
| 35 | تطور الفئة النشطة والبطالة للفترة 2004-2009 | 140 |
| 36 | توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009 | 140 |

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 10 | البلدان الأعضاء صاحبة أكبر الحصص | 25 |
| 20 | برامج الإصلاحات الاقتصادية | 35 |
| 30 | الشكل البياني لتطور الصادرات و الواردات وكذا الميزان التجاري 1963-1969 | 75 |
| 40 | تطور الميزان التجاري 1970-1978 | 79 |
| 50 | تغيرات الميزان التجاري 1979-1989 | 82 |
| 60 | تطور الصادرات والواردات 1990-1995 | 95 |
| 70 | تغيرات الميزان التجاري1996-2009 | 107 |
| 80 | تطور الإيرادات العامة وفق مصادرها 2000-2010 | 129 |
| 90 | مصادر الجباية العادية | 130 |
| 10 | تطور نفقات التسيير والتجهيز 2000-2010 | 132 |


## قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 10 | التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات في الجزائر للفترة الممتدة 1965-2006 | 158 |
| 20 | التركيب السلعي للصادرات و الواردات 1963-2006 | 168 |
| 03 | تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز 2000-2010 | 176 |

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

# المقدمة العامة

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## تمهيد:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية التي تعتبر قطاع بالغ الأهمية لاقتصاد أي دولة لما تحققه من مكاسب من أجل التنمية الاقتصادية المنشودة؛فالازدهار الاقتصادي الذي ميزة الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينات بسبب إعادة اعمار أوروبا خلق نوع من الطموح لدى الدول النامية في تحسين وضعها الاقتصادي؛ولكن بعد أزمة الدولار وأزمة النفط سنة 1986 انعكست بنقص إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية حولت طموح الدول النامية في التنمية إلى وهم.

وكمثال لما موقع للدول النامية نجد الجزائر هي الأخرى عانت في فترة الثمانينات من انهيار أسعار النفط وتذبذب أسعار صرف الدولار اللذان أوقعا الجزائر في أزمة مديونية خانقة أدى بها في آخر المطاف إلى الاستنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشراتها الاقتصادية المختلة.

## إشكالية الموضوع:

على ضوء ما سبق سوف نطرح الإشكالية البحث كالآتي:

**ما مدى تأثير إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري؟**

ومن الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها الإشكاليات الجزئية التالية:

- ما هي أسباب لجوء الجزائر للإصلاحات الاقتصادية؟
- ما هي وضعية الميزات التجاري وفق المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر قبل وبعد التحولات العالمية؟
- كيف كان الوضع الاقتصادي و الاجتماعي أثناء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية؟
- ما أثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## فرضيات البحث:

للإجابة على تلك الإشكاليات قمنا بصياغة فرضيات هذه الدراسة مع محاولة نفي أو تأكيد كل واحدة منها، وهي كالآتي:

- لجوء الجزائر إلى الإصلاحات بمحظي إرادتها دون أية ضغوط أو شروط من أية جهة رغبة منها في مواكبة المستجدات العالمية الاقتصادية.
- عرف الميزان التجاري الجزائري تذبذبا مستمرا منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر، خصوصا في صادراتنا خارج المحروقات.
- عرف الظرف الاقتصادي والاجتماعي أثناء تطبيق الإصلاح وضعا غير مستقرا.
- شهد الاقتصاد الجزائري بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية نتائج مرضية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة.

## أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من المبررات كانت الدافع لاختيار الموضوع نذكر منها:

- تخصصي في مجال التجارة الدولية كان له الدافع لاختيار هذا الموضوع.
- رغبة الباحثة في الولوج و التعرف أكثر على مجريات الاقتصاد العالمي.
- التغيرات المستمرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والتجارة الدولية بصفة خاصة.
- يعتبر ميدان التجارة الخارجية من ضمن المواضيع القابلة للدراسة والتحليل في الألفية الثالثة.

## أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل آثار الإصلاحات الاقتصادية التي اشتملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على النشاط الاقتصادي.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**أهداف الدراسة:**

- التعرف على المنظمات الدولية في مجال الاقتصاد العالمي و الأهداف المراد تحقيقها.
- معرفة مضمون الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.
- تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها إثر عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

**المنهج المستخدم في الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها اعتمدنا:

- 

الجديد .

- المنهج التاريخي عند تتبع مختلف مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر .
- منهج الوصفي التحليلي للإحصائيات المتوفرة في الفصل الثالث .

**حدود الدراسة:**

- الإطار الزماني: تم تحديد الفترة من 1962 إلى غاية 2008 بالنسبة لتطور التجارة الخارجية؛والفترة من 1990 إلى غاية 2010 في تحليل بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني .
- الإطار المكاني: تستهدف الدراسة الاقتصاد الجزائري

**الدراسات السابقة:**

من الدراسات السابقة تمكنا من الاطلاع على:

1. مذكرات الماجستير:

أ- مذكرة عبد الغفار غطاس بعنوان:

"اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي"

تناول الباحث بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ومن النتائج المتوصل إليها هي :

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- اعتبار تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية للاستفادة من القدرات التصديرية بما يحقق مكاسب للدولة .
- انتهاج الجزائر الاقتصاد المخطط عند الاستقلال جعلها تعاني من وضعيتها الاقتصادية الصعبة .

ب- أحمد شفير تحت عنوان:

"الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل – حالة الجزائر – "

توصل الباحث من خلال دراسته أن وصفات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي وصفات انكماشية تؤدي إلى تراجع معدلات الإنتاج الوطني وارتفاع البطالة.

2. الملتقيات :

أ- الأستاذ فاتح جاري مداخلة بعنوان :

"عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية يومي 04-05 ديسمبر 2006 ببومرداس .

تطرق الباحث في مداخلته إلى النقاط التالية:

- محتوى برامج الإصلاحات الاقتصادية .
- التجربة الجزائرية مع الإصلاح الاقتصادي المدعوم .

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- فاتورة الإصلاحات الضخمة وقع عبؤها على الطبقات الفقيرة .
- الاستقرار الاقتصادي المحقق من بداية 1997 لم يكن الهدف الرئيسي لكنه قاعدة لهدف أكثر طموحا وهو الإنعاش الاقتصادي .

ب- الأستاذ مخلوفي عبد السلام مداخلة بعنوان:

" أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي " مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يومي 20-21 افريل 2004 بالمركز الجامعي ببشار ،وتضمن المداخلة ما يلي:

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- مفهوم وأسباب المديونية في الجزائر وآثارها الاقتصادية .
- الإصلاحات الذاتية وفشلها في الجزائر ما بين 1986 – 1989 .
- لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي واهم الاتفاقيات المبرمة .
- الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي .

وكانت النتائج المتوصل إليها :

- يتضح من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري ناتجة عن تتبع سياسات لم تنجح إلى حد بعيد .
- مبالغة مسيري الاقتصاد الجزائري لتطبيق البرامج المفروضة في إطار إعادة الجدولة .

3. المقالات :

- الأستاذ حاكمي بوحفص مقال بعنوان :

" مسيرة الاقتصاد الجزائري واثره على النمو الاقتصادي " منشورة بالمجلة الالكترونية علوم إنسانية بالموقع www.ulum.nl العدد 32 سنة 2007 وتضمنت المقال ما يلي :

- أداء النمو الاقتصادي في الجزائر قبل الشروع في الإصلاح .
- أداء النمو في ظل الإصلاح .
- انعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية وأثره على النمو .
- .

استخلص الباحث من هذه الدراسة أن:

- الاقتصاد الجزائري حقق خلال هذه الفترة معدلات نمو ايجابية .
- يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات البحث التي واجهتنا أثناء مرحلة البحث في:

- ضرورة التنقل إلى الجامعات المجاورة للحصول على المعلومات المطلوبة ما الزمنا وقت اكبر.
- تضارب بعض البيانات الإحصائية المقدمة من الجهات الرسمية المحلية وتلك المنشورة في بعض التقارير الدولية .

## هيكل البحث:

للقيام بهذه الدراسة قمنا بتجزئة البحث إلى ثلاث فصول كالأتي :

الفصل الأول : بعنوان " **التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد** " وتناولنا فيه لمفهوم التجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة لها ،كما تناولنا الهيئات المالية ، والنقدية و التجارية مع التطرق إلى مضمون برامجهما المقترحة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية وفي الأخير أثر هذه الإصلاحات على بعض الدول العربية.

الفصل الثاني: بعنوان " **سياسة التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال** " واشتمل هذا الفصل تطور التجارة الخارجية قبل وأثناء وبعد الإصلاحات الاقتصادية .

أما الفصل الثالث : بعنوان " **انعكاسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري** " تضمن آثار تحرير التجارة الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية المعتمد عليها في هذه الدراسة ثم في الأخير نتائج البحث وربطها بالفرضيات .

وأتممنا بحثنا بخاتمة عامة نستخلص فيها النتائج المتوصل إليها إضافة إلى توصيات البحث وآفاقه.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



# الفصل الأول

# التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


## تمهيد للفصل:

يشهد العالم منذ فترة من الزمن العديد من التغيرات على المستوى السياسي و الاقتصادي على حد سواء فبعد ما كان العالم تقوده الثنائية القطبية ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة لتسيطر عليه سياسيا و عسكريا ،بالإضافة إلى ذلك ظهرت التكتلات الاقتصادية بزعامة الاتحاد الأوربي ،وبروز الهيئات و المنظمات الدولية لتشرف على حسن سير العلاقات الاقتصادية تحت سيادة الحرية الاقتصادية و التي تعني انفتاح السوق العالمي ,وساعد على ذلك التطور الكبير في مجال الاتصال و المواصلات بفضل التكنولوجيا ليصبح العالم قرية صغيرة ولا وجود للخصوصية الفكرية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية,

و لم تكن الدول النامية بمعزل عن هذه التغيرات وكان من الضروري التخلي عن سياستها المتبعة التي تجعلها تتخبط في عدة مشاكل مما أدى بها في النهاية للجوء للهيئات الدولية لتقدم لها الحلول والمواصفات اللازمة لتجاوز الوضع الاقتصادي المزري,

و للتعمق أكثر في هذا المجال اعتمدنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

**المبحث الأول**: ماهية ونظريات التجارة الدولية

**أما المبحث الثاني**: النظام الاقتصادي الدولي الجديد

وفي **المبحث الثالث** الآثار الناجمة من الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي الجديد

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


# المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية و النظريات المفسرة لها

تعتبر التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما توفره من مكاسب لمختلف الأطراف المتبادلة، ولقد تعددت أسباب وتفسيرات لقيام التجارة الدولية,

ومن خلال مبحثنا هذا سنحاول إعطاء نظرة عامة ومختصرة عن التجارة الدولية ،وذلك بالتطرق إلى مفهومها أسباب قيامها و أنواع سياساتها,

## المطلب الأول : مفهوم وأهمية التجارة الدولية

### الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

لا يمكن لأية دولة أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم ،إذ تعتبر الدولة كالأفراد لا يستطيع أن ينتج كل ما يحتاجه من السلع ، مما يقتضي عليها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها الظروف الطبيعية والجغرافية لإنتاجها لتقوم في الأخير بتبادلها مع دولة أخرى لها القدرة على إنتاج سلع من نوع آخر[1],

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها "تلك العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول و التي تتألف من حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال و الهجرة الدولية، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال"[2].

ويطلق الاقتصاديون مصطلح التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع والخدمات، لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع والخدمات وكذا الهجرة الدولية للأفراد ،ورؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية[3],

يتم التفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية بعدة فوارق هي[4]:

1. التجارة الداخلية تقع داخل نفس الحدود الجغرافية والسياسية للدولة ، في حين تقع التجارة الخارجية على المستوى العالمي؛
2. تتعامل التجارة الداخلية بالعملة المحلية في حين تتم التجارة الخارجية بعملات أجنبية متعددة؛

[1] محمود يونس ، **أساسيات التجارة الدولية**، ص 12
[2] السيد محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، ص 8
[3] سامي عفيف حاتم ، **التجارة الخارجية بين التأطير و التنظيم** ، ص 36
[4] حمدي عبد العظيم ،**اقتصاديات التجارة الدولية** ، ص 14

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


3. تتعرض التجارة الخارجية لنظم اقتصادية وسياسية مختلفة، بينما تخضع التجارة الداخلية لنظام واحد؛ أي هناك اختلاف القوانين والتشريعات التي تحكم كل من التجارة الخارجية و التجارة الداخلية؛
4. اختلاف وسائل النقل ،حيث أن 90بالمئة من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط من النقل البري على عكس التجارة الداخلية؛
5. اختلاف طبيعة الأسواق في حالة التجارة الخارجية عنها عن التجارة الداخلية من حيث طبيعة المستهلكين ، الأسعار ، المنافسة ,,,,؛
6. صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية؛
7. اختلاف طرق وأساليب التمويل,

**الفرع الثاني : أهمية التجارة الدولية**

تلعب التجارة الدولية دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية وحتى السياسية ؛وعلى أساس هذا الدور يتم تحديد الملامح الأساسية للدولة,

ويتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1. المجال الاقتصادي : حيث تساهم التجارة الخارجية في هذا المجال بـــ[1]:

- تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف الإنتاج ومن ثم الاستفادة في تعزيز وضع الميزانية بالنقد الأجنبي؛
- نتيجة لمبدأ التخصيص الدولي يتم الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل التكاليف؛
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على رأسمال أجنبي و بالتالي زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البناة التحتية للدول النامية؛
- تعتبر مؤشرا على مدى قدرة الدولة على الإنتاج و التنافس في السوق الدولية؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية من أجل بناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

[1] انظر إلى: - عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية** ، ص 373
- راشد العصار وآخرون ، **التجارة الخارجية** ، ص 16
- رعد حسن الصرن،**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، ص 13

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**2-** المجال الاجتماعي :

تحقق التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي ما يلي[1]:

- زيادة رفاهية المجتمع من خلال زيادة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك؛
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية نتيجة التغير في البنية الاقتصادية؛
- إمكانية الحصول على أفضل تقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة ؛
- التأثير المستمر للتجارة الخارجية على نمط الحياة اليومية,

3- المجال السياسي :

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:[2]

- إقامة العلاقات الودية مع الدول المتعامل معها ؛
- العولمة السياسية تساهم في إزالة الحدود وتقصير المسافات ، ومنه الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود؛
- تعزيز البناة الدفاعية للدول وذلك باستيراد أحسن ما توصلت إليه التكنولوجيا,

ويمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لأي دولة بنسبة صادراتها و وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تزداد هذه النسبة في كل من بلجيكا ،هولندا،الدنمرك والسويد ما بين 45بالمئة و 70بالمئة وهي دول متقدمة صغيرة الحجم ، بينما الدول المتقدمة كبيرة الحجم كألمانيا،اليابان،فرنسا و كوريا الجنوبية فان هذه النسبة منحصرة بين 20بالمئة و 35بالمئة لتكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10بالمئة وهي أكبر الدول في العالم [3],

ويكمن السبب في اختلاف هذه النسبة في مدى التقدم الاقتصادي و وفرة عناصر الإنتاج في كل دولة ، حيث تنخفض في الدول الكبيرة التي تملك إمكانات لإنتاج حاجاتها محليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية،وتزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول ذات الإمكانات المادية والبشرية المحدودة ؛لذا تعتمد على الخارج لجلب أكبر قدر من الموارد التي تحتاجها لإنتاج سلع و خدمات تفوق احتياجات أفرادها؛ يتجه الفائض بعد ذلك نح أخرى[4].

[1] راشد العصار واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13
[2] رعد حسن الصرن ،مرجع سبق ذكره ، ص 58
[3] السيد محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 11
[4] نفس المرجع، ص 10-11

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


## المطلب الثاني : النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

يقوم التبادل الدولي على مبدأ التخصص؛ بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو مجموعة سلع لتتبادل مع غيرها وإذا أردنا أن نحلل أسباب التخصص نجد أنفسنا أمام عاملين رئيسيين أولهما يتعلق بالبيئة الطبيعية و الثاني عامل مكتسب له علاقة بالفترة التي يمر بها اقتصاد دولة ما.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى النظريات و الأفكار التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

### الفرع الأول: النظرية التقليدية في التجارة الدولية

ومن روادها ادم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستوارت ميل ...

#### 1- نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث :

قدم آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" تحليلا قويا للعديد من القضايا الاقتصادية , وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي و كيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية, ولفهم كيف يمكن الاعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (1)** :توزيع ساعات العمل لإنتاج سلعتين في دولتين

| | القمح | السكر |
|---|---|---|
| فرنسا | 100 سا/و | 200 سا/و |
| اسبانيا | 150سا/و | 90 سا/و |

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته،وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة ، وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح واسبانيا في إنتاج السكر ،وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتين السلعتين.

انتقدت هذه النظرية فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين ، في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين و التصدير،فهل تبقى الدولة الأولى دون تخصص وبالتالي دون إنتاج[1].

[1] سامي عفيف حاتم،**اقتصاديات التجارة الدولية**،ص 111

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**2- نظرية النفقات النسبية :**

طبقا لهذه النظرية فأنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها و ستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها.

فالاختلاف في المزايا النسبية هي التي تدعو الدول للتبادل , ويرى ريكاردو أن العمل وحده مقياس للنفقة [1].

**3- نظرية القيم الدولية :**

كان لجورج ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية, ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب[2] .

**الفرع الثاني : النظرية الحديثة في التجارة الدولية**

**1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة :(نظرية نفقة الاختيار،هابرلر) :**

يفترض هابرلر أن الدولة تمتلك عنصرين للإنتاج فحسب, هما العمل و رأس المال , و أنها تستطيع أن تنتج سلعتين فحسب, فأنه يمكن للدولة أن تستخدم عناصر الإنتاج هذه في إنتاج إحدى السلعتين دون الأخرى, وتقوم دولة أخرى بتخصيص عناصر إنتاجها لسلعة دون السلعة التي تنتجها الدولة الأولى, ومن ثم فإن كلتا الدولتين ستنتج السلعة بأحجام أكبر من لو أنها أنتجت السلعتين معا, ومنه يؤدي اختلاف الأثمان النسبية للسلعتين في الدولتين إلى قيام التجارة بينهما[3].

**2- نظرية هكشر و أولين :**

إن نظرية هكشر و أولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادر طبيعية، أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج ،وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية [4]:

[1] محمد الشافعي،**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، ص ص 20-22
[2] زينب حسن عوض الله ،**الاقتصاد الدولي** ،2004، ص ص10-36
[3] زينب حسن عوض الله،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، ص ص 53-55
[4] سامي عفيفي حاتم , **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره, ص 141-150

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- اعتبار عامل الوفرة أو الندرة في كميات عنصر الإنتاج مصدرا طبيعيا لاختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة خارجية؛
- تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة و يقصد بذلك أن الشروط الفنية للإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يترتب عليه استبعاد دور البحوث و التطوير؛
- استبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة ؛
- دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة؛
- سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع و خدمات عناصر الإنتاج؛
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا ؛
- –أولين اهتمامه على البحث في أسباب قيام التجارة في المنتجات تامة الصنع؛
- عدم قدرته عل تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات و آثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها,

### 3– لغز ليونتيف:

من خلال ما قام به هكشر و أولين لم يجد ليونتيف تطابق ما توصلا إليه على أرض الواقع, حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة رأسمال و يرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ 3 أضعاف أي عامل غيره, نتيجة للتعليم و التدريب والتنظيم[1].

## الفرع الثالث : المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية

تعتبر المناهج التكنولوجيا بمثابة تحليل ديناميكي للنفقات النسبية حيث تحاول أن تفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في السلع التي تعتبر نتاج التغيرات التكنولوجية التي تأخذ شكل الاختراع أو التجديد،وقامت هذه النظرية على الفروض التالية[2]:

- Ø يعتبر تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر حدود الدول أمرا خاضعا للعديد من القيود؛
- Ø تركز الاختراعات في الدول الصناعية الكبرى لارتفاع تكاليف اقتنائها؛

[1] زينب حسن عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 59-62
[2] سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سابق ذكره ، ص ص 223 – 228

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- عدم تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة؛
- إمكانية انتقال عناصر الإنتاج من بلد إلى آخر.

**1- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة :**

تعتبر هذه النظرية أن التباين بين الدول في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال البشري،و تتمثل الفرضية الرئيسية لهذه النظرية في كون عنصر العمل غير متجانس لاحتوائه على درجات متباينة من المهارات الجديدة ،و من هنا يمكن القول أن نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة تفرق بين العمل الماهر والعمل غير الماهر ، حيث يعتبر العنصر الأول نوعا من الاستثمارات يجب إضافتها إلى رأس المال .
طبقا لهذه النظرية يمكن تقسيم الدول و السلع نظرا للوفرة أو الندرة النسبية في العنصر البشري[1]:

-سلع ودول كثيفة رأس المال البشري
-سلع و دول نادرة رأس المال البشري .

هذه النظرية استطاعت أن تجد حلا للغز ليونتيف فتميزت الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحظى به الدولة من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري.

**2 – منهج اقتصاديات الحجم :**

يرى ليندر أنه من خطأ علميا أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة ، حيث يجب أن نفرق بين نوعين من الدول،فهناك دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد، و هنالك دول أخرى تكون اقتصادياتها على درجة عالية من الجمود و عدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد,

من هذه النظرية يمكن أن نستنتج ما يلي[2] :

* من هذه النظرية يمكن التفرقة بين المنتجات تامة الصنع و المنتجات نصف المصنعة(سلع وسيطة) هذا من جهة ، وبين الدول الصناعية الكبرى و الدول الصناعية الصغرى من جهة أخرى,

* يمكن القول أن الدول الصناعية الصغرى في حجم إنتاجها تتجه إلى الحصول على مزايا مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع الوسيطة, وذلك لعدم قدرتها على التأثير في أذواق المستهلكين على مستوى العالم.

*في حين الدول الصناعية الكبرى تتجه للحصول على مزايا مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النهائية, وذلك لكفاءتها في التأثير على المستهلكين من خلال ما تملكه من قدرة الدعاية و الإغراءات مثلا، ومنه

[1] نفس المرجع ،ص ص 205-206
[2] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب, **العلاقات الاقتصادية الدولية** , ص ص 145،146

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


يمكن القول أن اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية الكبرى التي تمتلك أسواق ضخمة ودول صناعية صغرى تملك أسواق صغرى.

### 3- نظرية تحليل نموذج الفجوة التكنولوجية (بوسنر) :

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج و جودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول،و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي و يزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عند ما تكون هذه السلع اعتيادية[1].

### 4- نموذج حياة المنتج(فرنون) :

تتلخص هذه النظرية في أن نفقة إنتاج أي سلعة يختلف تكوينها من وقت إلى آخر حيث يمكن تقسيم السلع على حسب تاريخ إنتاجها وتسويقها إلى ثلاثة أنواع[2] :

Ø مرحلة السلع الحديثة :

في هذه المرحلة تكمن الأهمية البالغة لأنشطة البحوث و التطوير حيث يتم تداولها في الأسواق المحلية فقط بغية تحديد مدى طلب و قبول المستهلك لها مع ارتفاع أسعارها, فأنه لا يمكن للدولة الأقل تطورا وذات الدخول المتوسطة أو المحدودة من اقتنائها, كما أن الدولة المخترعة لها إستراتيجية في عدم تسويق هذا المنتج الجديد من خلال قدرتها على التحكم في السوق المحلية, و سهولة استرجاع منتجاتها في حالة ما لم تحقق الأهداف المرغوبة, وعدم قبول المستهلك لها.

Ø مرحلة نضوج السلعة : حيث تتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- استقرار طرق الإنتاج؛
- تزايد أنشطة شركة متعددة الجنسيات من خلال ما تقوم به من استثمارات مباشرة وغير مباشرة؛
- الاستفادة من نفقات الإنتاج الناشئة بسبب وفرة الإنتاج بتكاليف منخفضة.

Ø مرحلة نمطية السلعة :

حينما تصل السلعة إلى درجة عالية و متقدمة من المواصفات، في هذه الحالة هي المحدد الرئيسي لإنتاج السلع، و يصبح المنتجون على دراية تامة بسوق هذه السلع ( تماثل دول الإنتاج في دول العالم),مما تزداد المنافسة,و تتشابه ظروف الطلب نظرا لاتخاذ السلعة الشكل النهائي و النمطي لها.

[1] سامي عفيفي حاتم ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 232 – 237
[2] نفس المرجع ، ص ص 238-248

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


## المطلب الثالث : سيـــاســـة التجـــارة الدولـــية

يتعرض النشاط التجارة الخارجية في البلدان المختلفة لتشريعات ولوائح رسمية من طرف الدولـــة مـــن أجل تنظيم التجارة الخارجية هذا من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

1- **تعريف السياسة التجارية الدولية** : تعرف السياسة التجارية على أنها:" مجموعة القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العوائد مـــن التعامل مع باقي الدول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهـــداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"[1].

2- **أنواع سياسة التجارة الدولية** : بين المدافع عن الحماية والداعي إلى تحرير التجارة الخارجية، ســـوف نتطرق في الآتي إلى حجج و أدوات كل من الحمائيين وأنصار حرية التبادل الدولي.

**2-1- سياسة الحماية التجارية** : تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التـــاريخ الاقتصـــادي عندما نادى بها التجاريون ، ويمكن تعريفها بأنها:"تبني الدولة مجموعة من القوانين و التشريعات واتخاذ كافة الإجراءات قصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية"[2].

### 2-1-1 حجج أنصار الحماية التجارية :

يستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج والمبررات منها :

- **حماية الصناعات الناشئة**: تعتبر الصناعات الناشئة ضعيفة في مواجهة المنافسة الأجنبية لذا يجب علـــى الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتها وعزل هذه الصناعات عن كافة التأثيرات الخارجية التي تسبب ضررا لها وهو من أهداف السياسة التجارية؛ و الهدف الآخر لحماية الإنتاج المحلي هو توزيع الـــدخل الوطني في اتجاه معين، ومثال ذلك إصرار دول أوروبا الغربية على ضمان الحد الأدنى لدخول المنتجين الزراعيين[3].
- **معالجة البطالة وتحقيق مستوى التوظيف** : تلجأ الدولة في حالات عديدة إلى الحماية من خلال رفع الضرائب الجمركية على الواردات مما يؤدي إلى التوجه للإنتاج المحلي وبذلك زيـــادة الطلـــب علـــى العمالة؛ غير أن هذا الإجراء غير مجد لو طبقت الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي تـــنخفض صادراتها[4].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية** ، ص 124
[2] رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 276
[3] مجدي محمود شهاب،**الاقتصاد الدولي المعاصر**، ص 119
[4] اشرف احمد العدلي، **التجارة الدولية** ، ص 112

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات** :لا يمكن أن تعيد الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية إذا كانت صادراتها و وارداتها تتميز بمرونة سعريه ضعيفة؛لذا يجب على الدولة أن تتدخل في تحقيق التوازن للميزان بتقليل الواردات غير الضرورية[1].
- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق**: نقصد بالإغراق هو تمايز الأسعار بين السوق المحلية و السوق الأجنبية، بحيث تباع هذه السلع بأسعار منخفضة في السوق الخارجية مقارنة بأسعارها في السوق الداخلية؛بسبب تعويض تلك الخسارة ,فمثلا تقوم فرنسا بإنتاج أدوات كهر ومنزلية ب 3000 دولار فتقوم ببيعها في السوق الأجنبية ب 2500 دولار لتبيعها ب 3500 دولار في السوق الداخلية لتعويض خسارتها؛ويعتبر الإغراق احد أسلحة الحرب الاقتصادية وغزو الأسواق لذا يجب على الدولة التي تشعر أن سوقها مستهدف بهذا النوع من الغزو أن تسارع باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية اقتصادها وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو تمنع استيراد هذه السلعة في بعض الأحيان[2].
- **الحماية بغرض الحصول على موارد مالية** : تحتل الرسوم الجمركية النسبة الأكبر من إيرادات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكذا العديد من الدول النامية؛ غير أن المغالاة في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى نقص الإيراد الكلي بسبب انخفاض الطلب على السلع الأجنبية،بالإضافة إلى إتباع الدولة الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل فتغالي هي الأخرى رسومها الجمركية على صادرات الدولة الأولى مما يؤدي إلى انخفاضها وبالتالي انخفاض الدخل الكلي[3].
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** :تحقق السياسة الحمائية للدولة من إنتاج العديد من السلع وتنويع هيكلها الإنتاجي مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني،بالإضافة إلى ذلك تصبح الدولة قادرة على مواجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي تقع بين الحين و الآخر[4].
- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية** :تشجع سياسة الحماية من جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد استثمارها داخل الدولة تجنبا للرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة على السلع التي تعرقل انتقالها،وهكذا تستخدم سياسة الحماية في تشجيع الصناعات المحلية الممولة برأسمال أجنبي ومنه زيادة الدخل الوطني[5].

2-1-2 **أدوات سياسة الحماية التجارية** : تلجا الدولة لحماية اقتصادها و التأثير على اتجاه تجارتها الخارجية بعدة وسائل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة،ومن أهم أدوات السياسة الحمائية ما يلي:

[1] مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 118-119
[2] نفس المرجع، ص 120
[3] اشرف احمد العدلي، مرجع سبق ذكره،ص 111
[4] عبد النعيم محمد مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود المصرفية والتجارة الدولية**، ص 277
[5] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، 1998،ص 295

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


أ- **الأدوات السعرية** : يتجلى اثر هذا النوع من الأدوات الحمائية على تيارات التبادل في أسعار الصادرات والواردات وتنقسم الأدوات السعرية إلى:

* **الرسوم الجمركية** : تعتبر الرسوم الجمركية الأداة أكثر استعمالا في مجال السياسة التجارية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى من أجل تنظيم وتقييد التجارة الخارجية؛ وتعرف الرسوم الجمركية على أنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على السلع التي تمر عبر حدودها، أي تفرض على الواردات في اغلب الأحيان كما تفرض على الصادرات إذا كانت تعاني الدولة نقص الموارد أو تشكل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني كتلبية حاجات أساسية للسكان[1].

وتصنف الرسوم الجمركية وفق عدة معايير منها[2]:

- **رسوم جمركية من حيث كيفية تقديرها** :وتصنف هي الأخرى إلى رسوم قيمية يتم احتسابها عن طريق نسبة مئوية تفرضها الدولة من قيمة السلع المستوردة، وتختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، فمثلا تنخفض هذه الرسوم على السلع الضرورية كما قد تعفى بعض السلع من الرسوم مثل الأدوية وترتفع على السلع الكمالية التي تتجه للفئات ذات الدخل المرتفع وهو ما يسمى بإعادة توزيع الدخل عندما تنفق هذه الإيرادات على الفئات أقل دخلا؛ كما أنه هناك نوع ثان وهي الرسوم النوعية والتي تفرض على أساس نوع السلعة والخصائص المادية لها كالوزن، نوع السلعة,,, أي أن يتم تصنيف السلع ووضع الرسوم على حسب كل صنف؛ ومن ابرز عيوب هذه الطريقة عند فرض الرسوم تتمثل في صعوبة تصنيف هذه السلع من حيث الآثار الاقتصادية من جراء استيرادها وهذا الأمر يتطلب أجهزة فنية قادرة على الإلمام بكل التفاصيل وتتبع التغيرات التي تطرأ على هذه الأصناف وبالتالي ضرورة تغيير الرسوم الجمركية المحددة لها,أما النوع الثالث وهي الرسوم المركبة والتي تضم خصائص النوعين السابقين ؛

السلع في السوق المحلية، فعندما تنخفض أسعار السلع المستوردة فان الدولة ترفع الرسوم ، أما اذا ارتفعت أسعار السلع فأنها تخفض الرسوم المفروضة عليها ؛ وهكذا يتحقق ثبات واستقرار أسعار السلع المستوردة.

[1] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ص 133

[2] أنظر إلى :- نفس المرجع ، ص ص 133-137

- زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي**،مرجع سبق ذكره ، ص ص 298-302

- السيد احمد عبد الخالق ،**الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية** ، ص 137

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


– **رسوم جمركية من حيث الهدف منها** : وتصنف إلى رسوم مالية والتي تفرض قصد تحقيق موارد مالية للدولة و الصنف الثاني رسوم حمائية لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

– **رسوم جمركية على حسب حرية الدولة في فرضها** : ونميز بين التعريفة المستقلة والتي تحدد من إدارة تشريعية داخلية، وتعريفة الاتفاقية وتكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى.

***الإعانات** : تقدم الدولة للمنتجين المصدرين إعانات من أجل تدعيم قدرتهم التنافسية في الأسواق الخارجية ، وتختلف أشكال الإعانات إلى ما هو مباشرة وذلك بدفع مبالغ مالية ،أو غير مباشرة بمنح بعض الامتياز وتدعيم مركزهم الاقتصادي بالتخفيضات الضريبية و التسهيلات الائتمانية ،غير أن هذا الإجراء يكون غير مجد لو تعاملت الدولة الأخرى بالمثل بفرض رسوم مرتفعة على دخول تلك السلعة.

* **الرقابة على الصرف وتخفيض العملة المحلية** : تعتبر هذه الأداة من الوسائل غير المباشرة لحماية التجارة بحيث تقوم الدولة بالسيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية ، ووضع القيود المباشرة على عمليات البيع و شراء العملات الأجنبية، كما أن تخفيض العملة يجعل أسعار الصادرات مرتفعة مما يدفع المستوردين إلى تقليل أو التخلي على الاستيراد,

**ب– الأدوات الكمية** : يعد نظام الحصص وتراخيص الاستيراد من الأدوات الكمية الحمائية .

* **نظام الحصص** : ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الأولى ، وتلجا إليه الدولة في فترات معينة مثل ما فعلت فرنسا لحماية منتجاتها الزراعية عندما تدهورت أسعار الواردات وأصبحت تهدد المنتجات المحلية [1].

وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي:

– **نظام الحصة الإجمالية** : ويتم بمقتضاها تحديد الكمية الواجب استيرادها من طرف الدولة خلال فترة زمنية محددة، دون أن توزعها ما بين الدول المصدرة و المستوردين الوطنيين[2].

– **نظام الحصة الموزعة** : في هذا النظام توزع الدولة الكمية الواجب استيرادها بين مختلف الدول المصدرة للسلعة من خلال نسب مئوية من الكمية المسموح استيرادها خلال مدة معينة[3].

[1] مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 144
[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، ص 259
[3] عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره، ص 340

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


– **نظام الحصة الضريبية** : تفرض الدولة رسوم جمركية منخفضة على الكميات الواجب استيرادها خلال تلك الفترة، أما من يستورد فوق هذه الكمية خلال نفس الفترة فأنه تطبق عليه رسوم جمركية أكثر ارتفاعا[1],

* **تراخيص الاستيراد**: ونعني بها أنه لا يمكن الاستيراد إلا بموافقة الدولة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد ، كما يحق لحاملها أن يستورده السلع التي تحدد كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية، والغرض من نظام رخص الاستيراد منع الاندفاع إلى الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيهية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة ؛ بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات و الواردات ،وخلق نوع من المساواة بين المستوردين[2],

ج– **الأدوات التنظيمية** :تؤ [3]:

* **المعاهدات التجارية** :يتم التوصل للمعاهدات بأساليب دبلوماسية بين دولتين أو أكثر لتنظيم التبادل التجاري ،وتقوم المعاهدة التجارية على المبادئ العامة مثل المساواة ، المعاملة بالمثل والدولة الأكثر رعاية,

***الاتفاقيات التجارية** : وهي اتفاقيات قصيرة الأجل وتتضمن تفاصيل أكثر مقارنة بالمعاهدة ، حيث تتطرق إلى قوائم السلع المتبادلة والمزايا الممنوحة من جراء التبادل التجاري؛وتتميز الاتفاقية بطابع إجرائي تنفيذي وفق المعاهدة التي تضع المبادئ العامة,

***اتفاقيات الدفع** : تنطوي على تنظيم وكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين المتبادلتين لذا يغلب على بنودها تحديد عملة التبادل وكيفية تسوية الالتزامات من خلال فتح الحسابات و تحديد أسعار الصرف...

**2–2 سياسة الحرية التجارية** : ظهرت سياسة الحرية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة و أحقية الأفراد و المؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي و التبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة ،وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة ، الكمية أو غير الكمية ، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"[4].

[1] نفس المرجع و الصفحة
[2] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 262-263
[3] السيد احمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره ، ص ص 164- 170
[4] عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، ص 133

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**2-2-1 حجج أنصار سياسة الحرية التجارية** : ينادي أنصار الحرية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود و العراقيل استنادا للحجج التالية:

* **الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية** : تنخفض أسعار السلع المستوردة بفضل التخصص وتقسيم العمل التي نادى بها الكثير من الاقتصاديين مثل ادم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم ، وأنه يمكن للدولة من زيادة دخلها لو تخصصت في إنتاج السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية وتبادلها مع دولة أخرى في سلعة أخرى لا تستطيع إنتاجها محليا أوتنتجها بتكاليف عالية[1].

* **الحرية تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية** : تساعد الحرية التجارية على تخصيص الموارد الاقتصادية للدولة ، فقبل أن تطبق الدولة سياسة الحرية كانت تنتج كل السلع التي تحتاجها سواء كانت تكسب ميزة نسبية في إنتاجها أو لا،ولكن بعد تطبيق سياسة الحرية فان الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية وتقوم بتصديرها وتستورد السلعة التي لا تملك فيها أي ميزة لإنتاجها، وهذا التخصص يساعد الدولة على استغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية[2].

***الحرية تحد من قيام الاحتكار وتحفز التقدم التكنولوجي** : من خلال سياسة الحرية يفتح المجال للمشروعات المحلية لمنافسة المشروعات الأجنبية، الأمر الذي يقضي على ظاهرة الاحتكار التي تظهر عند غياب المنافسة كما تساهم سياسة الحرية على جلب واختراع التكنولوجيا المتطورة من أجل تحسين أداء المشروعات وقدرتها على المنافسة بإنتاج السلع بتكلفة أقل[3].

**2-2-2 أدوات سياسة الحرية التجارية** : في ظل التطورات العالمية وفي ظل الجات وبرامج الإصلاح الاقتصادي تحولت معظم دول العالم إلى تطبيق وإتباع سياسة الحرية باستخدام الأدوات التالية[4]:

***تحرير التعامل في الصرف الأجنبي** : ويقصد به ترك الحرية في تحديد قيمة العملة في السوق من خلال قوى العرض و الطلب على الصرف الأجنبي ، ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع العملات الأجنبية، وأصبح يحق للأفراد و المؤسسات الحرية في كمية العملات الواجب توفرها لإتمام الصفقات التجارية.

[1] نفس المرجع ، ص 134
[2] السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ،ص 120
[3] نفس المرجع، ص 122
[4] أنظر إلى : - عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-153
- رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره،ص 288

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


*تخفيض الرسوم الجمركية و الحوافز و القيود التعريفية : بعدما صارت الدول تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي و القاضية بالأساس إلى تحرير التجارة الدولية، على الدول أن تخفض الرسوم الجمركية تدريجيا وإلغاء كافة القيود الكمية و الحواجز التي تعيق من انسياب السلع والخدمات؛وعلى سبيل المثال وصلت التعريفة الجمركية في الدول الصناعية إلى أقل من 10بالمئة بعدما كانت40بالمئة

*إلغاء القيود الكمية المباشرة: في ظل سياسة الحرية تسعى كل دولة لإزالة القيود الكمية مثل إلغاء نظام الحصص وتراخيص الاستيراد من أجل الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة الدولية,

*حوافز التصدير: بعدما كانت الدول في سياسة الحماية تقدم إعانات مباشرة أو غير مباشرة من أجل دعم القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الدولية صار من الضروري التخلي عنها في الوقت

الحاضر لتحل محلها حوافز أخرى في ظل سياسة الحرية مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة، تحرير أسعار الصرف وإزالة كافة الرسوم الجمركية على المستوردات وإلغاء حصص الصادرات,

*التكامل الاقتصادي : يساهم التكامل الاقتصادي على إلغاء كافة العقبات التي تعترض التجارة بين الأطراف المتعاقدة و الداخلة في مشروع التكامل الاقتصادي,

*تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية :

دور القطاع الخاص في مجال التجارة ويعتبر الأداة الهامة من أدوات سياسة الحرية.

## المبحث الثاني : النظام الاقتصادي الدولي الجديد

تميز الاقتصاد العالمي قبل 1945 بالفوضى نجم عنها كساد الثلاثينيات العظيم والمتمثل في تراجع والانخفاض الحاد في التجارة الدولية بسبب التعريفات و الرسوم الجمركية المرتفعة جدا، وفي أوائل 1934 عمدت مختلف الدول تخفيض هذه الحواجز التجارية؛ وما إن عادت الأوضاع إلى طبيعتها نشبت الحرب العالمية الثانية سنة 1939 تسببت في تعطيل نمو التجارة العالمية وأنهيار قاعدة الذهب،وما إن وضعت الحرب أوزارها تم وضع ترتيبات تعاونية دولية تمهد للاستقرار الاقتصادي و النمو

### المطلب الأول : المؤسسات المالية الدولية و مساهماتها

يسيطر على العالم اقتصاديا مؤسسات مالية ونقدية ظهرت بموجب اتفاقيات دولية نظرا للتحولات العالمية.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


## الفرع الأول : المؤسسات المالية الدولية

جاء تأسيس كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وفق الظروف العالمية المتلاحقة خصوصا في المجال الاقتصادي؛كما تعمل كل هيئة في إطار اختصاصاتها التي أنشئت من أجلها,

### أولا: صندوق النقد الولي

يتولى صندوق النقد الدولي إدارة النظام النقدي الجديد بعدما خلفت الحرب العالمية الثانية أوضاع مزرية في أوربا والمتمثلة في الانخفاض الحاد في المعروض السلعي ودمار البنية التحتية التي تعتبر أساس النهوض الاقتصادي

وانتعاشه ، بالإضافة إلى ذلك تدهور أسعار صرف العملات الأوربية واختلال موازين مدفوعاتها وحركة رأسمال؛وفي الجانب الأخر انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم الاقتصادي ،وتحولت إلى أكبر دولة دائنة من خلال المساعدات التي قدمتها لأوربا لإعادة اعمارها ومن هنا استضافت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر بروتن وودز سنة 1944 الذي يطمح من خلاله الأوربيون إزالة الركود الاقتصادي في قارتهم,[1] وبموجب اتفاقية بروتن وودز تم تأسيس صندوق النقد الدولي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وتم التوقيع عليهما من طرف 28 دولة من أصل 44 دولة كانت حاضرة المؤتمر ،وباشر الصندوق نشاطه في بداية 1946[2],

يشرف على إدارة الصندوق حكام منتخبين من طرف وزارات الدول الأعضاء ، ومجلس المديرين التنفيذيين؛أما بخصوص التصويت على قرارات المجلس فتتم على حسب حصة مساهمة كل دولة في حجم رأسمال الصندوق ، وتهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على قراراته بفضل مساهمتها الأكبر التي تبلغ عند إنشاء الصندوق حوالي 30بالمئة لتأتي كل من بريطانيا ،ألمانيا ، فرنسا و المملكة العربية السعودية بمساهمات لا تقل أهمية عنها ، أما بقية الدول الأخرى فنسب حصصها رمزية ,

أما عن طريقة الدفع فتكون 4/1 بالذهب أو الدولار و الباقي يدفع بالعملة المحلية لكل دولة,[3]

وتملك الدول الصناعية السبعة ( و م ا ،اليابان ، ألمانيا، كندا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ايطاليا ) أكثر من 55بالمئة من الأصوات ؛ ويحتوي الصندوق على 184 عضو حاليا,[4]

---

[1] عباس إبراهيم البغدادي ، **النظام النقدي العالمي بين نظام بروتن وودز وسيادة التعويم و الفوضى النقدية** ، جريدة المدى

[2] يحياوي سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص 29

[3] علي عباس ، **إدارة الإعمال الدولية** ، ص 307

[4] مجمد نبيل الشيمي ، **صندوق النقد الدولي وهل مازال دوره مستمر** ،www.ahewar.org/beba

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**الشكل رقم(1)**:البلدان الأعضاء صاحبة أكبر الحصص

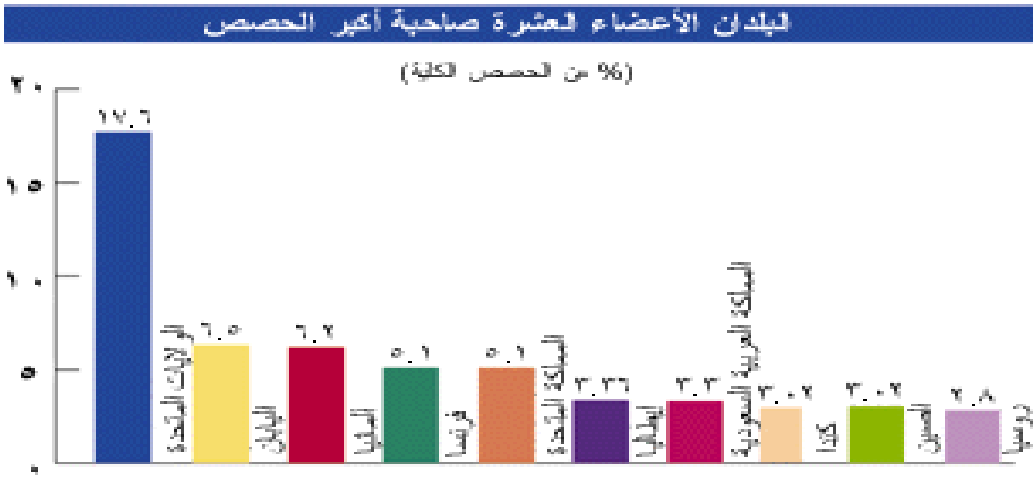


**المصدر**:www,imf,org

بالإضافة لحصص الأعضاء التي تعد المورد الأساسي للصندوق ،فكانت لديه موارد أخـــرى يتحصـــل عليهـــا كالعمولات من جراء معاملات الدول الأعضاء عند استخدام موارده ،أو من خلال بيع و شراء الذهب مـــع هذه الدول ، بالإضافة من الفوائد المتحصل عليها من خلال استثمار بعض الملايين من الدولارات و الـــذهب في اذونات الخزانة الأمريكية[1],

يطمح FMI إلى تحقيق الأهداف التالية[2] :

1. المشاكل النقدية الدولية,
2. تيسير التوسع و النمو في التجارة الدولية و بالتالي تحقيق مستويات مرتفعة مـــن العمالـــة و الـــدخل الحقيقي,
3. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات بين الدول الأعضاء وذلك من خلال إلغاء القيود على العمليات الصرف المعرقلة للتجارة العالمية,
4. العمل على استقرار أسعار الصرف ولابد على أي دولة تمر بعدم التوازن أن لا تقوم بخفض عملتها إلا بموافقة FMI ,

[1] زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ،2005، ص 113
[2] أنظر إلى :- لمحة عن صندوق النقد الدولي، www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/are/whata.htm
- زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره ، ص 112
- مشيل ب.تودارو ،**التنمية الاقتصادية** ،ص 647

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


5. توفير الثقة لدى البلدان الأعضاء مع إمكانية استخدام موارده لإصلاح الاختلال الذي يتعرض له ميزان المدفوعات,
6. تقصير مدة اختلال موازين المدفوعات و التقليل من حدته ,

استمر تقدم FMIفي تحقيق الأهداف و العمل باتفاقية بروتن وودز إلا أن الأزمات التي طرأت على المستوى العالمي أدى إلى التخلي عن معدلات الصرف الثابتة لأنها على حسب منظور FMI هي السبب الرئيسي في هذه الأزمات،مما أدى إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن قابلية تحويل الدولار بالذهب عام 1971 ؛ومع تزايد حجم التجارة الدولية صار من الضروري توسيع السيولة النقدية الدولية وذلك بابتكار آلية جديدة وهي عملة دولية تدعى حقوق السحب الخاصة ,

**ثانيا : البنك العالمي**

أسس البنك الدولي هو الأخر في نفس اتفاقية بروتن وودز ليقوم بتنسيق أعماله مع صندوق النقد الدولي، ويوفر هذا الأخير التمويل قصير الأجل لمعالجة الاختلال في الموازين المدفوعات في حين يقوم البنك العالمي بتوفير الائتمان في الأجل الطويل و المتوسط من أجل المشروعات التنموية[1],وبلغ عدد أعضائه الحاليين 182 دولة وبرأسمال قدره 186 مليار دولار ومن أكبر مساهميه الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا،فرنسا، اليابان، السعودية[2],

وكان يطلق على البنك سابقا بنك الإنشاء والتعمير بسبب اهتمامه بإعادة اعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وهو في سنواته الأولى من إنشائه،ليقوم فيما بعد بتمويل دول العالم الثالث بسبب عدم قدرتها اللجوء لأسواق المال الدولية ؛ويرى البنك أنه بمجرد تحسن أوضاع هذه الدول وتصبح قادرة على الاقتراض التجاري فأنه يتوقف عن تمويلها,

ومع ظهور أزمة المديونية في الثمانينيات اهتم البنك بتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي وخصوصا مشروعات الخوصصة[3],

ويهدف البنك من خلال عمله إلى ما يلي[4]:

- تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء لتجاوز الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية,

[1] يحياوي سمير،مرجع سبق ذكره ،ص 31
[2] علي عباس ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 303-304
[3] حازم الببلاوي ، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**،ص 44
[4] ميشيل ب.تودارو،مرجع سبق ذكره،ص 649

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- توفير ضمانات و الشروط اللازمة لجلب الاستثمار الأجنبي ,
- مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها,
- تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء ,
- تنظيم الائتمان و الإقراض الدوليين,

ولتحقيق هذه الأهداف يلجا البنك إلى الوسائل التالية[1]:

- تقديم قروض التنمية الاقتصادية للدول النامية بضمانات من دول أخرى ، حيث تمنح هذه القروض بتسهيلات واسعة تتمثل في تمديد فترات السداد تصل إلى خمس سنوات وبمعدلات فائدة منخفضة,
- تقديم الاستشارات والمعونات الفنية للدول النامية في بعض الاستثمارات,
- استثمار الأموال والودائع في مشاريع الإنتاج الصناعي و الزراعي في دول أخرى,

بعد التطرق إلى كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي سنحاول إدراج النقاط التي يتفق و يفترق كليهما عن بعض,

نجد أن النقاط الاتفاق فيما يلي[2]:

- المشاكل التي تعاني منها الدول النامية هي عبارة عن أخطاء داخلية متراكمة مما أدى إلى العجز الداخلي و الخارجي ،ولا علاقة للعوامل الخارجية في هذا العجز,
- يتعاون كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في تحقيق أهدافهما،وقد وصل هذا التضامن إلى أن البنك العالمي لا يقدم قروضا للدول النامية إلا بعد التأكد من أنها طبقت سياسات صندوق النقد الدولي ,
- موارد كل من المنظمتين هي من الدول الغربية التي تستحوذ على نصيب الأسد مما يمكنها من السيطرة عليهما,
- يتم التصويت على حسب حصة كل دولة؛وتبلغ حصة و م أ 37 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 17,5بالمئة ،ألمانيا و اليابان لكل واحدة على حدا 13 مليار من وحدة DTsبنسبة 6بالمئةلكل منهما،في حين تبلغ حصة كل من فرنسا وبريطانيا 10 مليارات من وحدةDTs بنسبة 4بالمئةلكل منهما,

ويتضح من هنا جليا هيمنة الو م أ وعدد قليل من الدول الكبرى عند صدور قرار معين ؛فحددت نسبة 85بالمئة لالتزام بتطبيق قرار معين ففي حالة معارضة و م أ هذا القرار يتم سحب 17,5بالمئة لتصبح النسبة 82,5بالمئة هي الموافقة ومنه يتعطل القرار بسبب عدم حصوله للنسبة المطلوبة ألا وهي 85بالمئة,

[1] علي عباس ،مرجع سبق ذكره ، ص 304
[2] منظمات العولمة الاقتصادية، www.islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t710، 2009/12/20، 12:28

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


أما أوجه الاختلاف[1]:

- يهتم صندوق النقد الدولي بالأمور النقدية ككمية النقود في النشاط الاقتصادي لدولة ما ،توازن ميزان المدفوعات ؛أما البنك العالمي فهو يهتم بالتطوير الاقتصادي و الاجتماعي كالزراعة و الطاقة و الصحة ,,,إلخ
- برنامج صندوق النقد الدولي قصير المدى يمتد ما بين 3و5 سنوات ، بينما أن البنك العالمي يهدف إلى 5-10 سنوات,
- يقدم صندوق النقد الدولي لدول الأعضاء تسهيلات ائتمانية للدول التي لا تملك مبالغ بالعملات الأجنبية للوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل بعد موافقتها طبعا على برنامج الصندوق الإصلاحي،أما البنك العالمي فهو يقدم قروض للمشروعات التنموية للبلدان النامية العضو فيه,

## الفرع الثاني : المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالي

جاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمجموع برامج اصطلح عليها بمصطلح الإصلاحات الاقتصادية,

### 1- ماهية الإصلاح الاقتصادي

يمكن اعتبار الإصلاح على أنه"تغيير الوضع الاقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل وانسب متميزة بالأداء والفعالية في الإنتاج و التسيير بهدف تحسين المستوى العام للاقتصاد" كما أن هذه الإصلاحات تفرض على الدولة القيام بتغيرات جذرية في المجال السياسي و الاقتصادي و اجتماعي ، والمفروضة طبعا من طرف المؤسسات المالية الدولية مقابل تقديم تسهيلات ومساعدات مالية وحتى مساعدات فنية من أجل ضمان السير الحسن لهذه الإصلاحات وتحقيق النتائج المرغوب فيها[2],وترتبط النتائج و الأهداف المحققة تبعا لعمق المشكلات و الاختلالات القائمة,

[1] نفس المرجع

[2] مدني بن شهرة ، **برنامج التعديل الهيكلي وآثاره على الجزائر** ، http://etudiantdz.com

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


ويرى ناظم حنفي مجموعة من الملاحظات حول سياسات الإصلاح أهمها[1]:

*يتوجب على الجهة التي تطبق أي سياسة من الإصلاح استيعابها وتنفيذها تبعا للظروف السياسية و التاريخية للمجتمع المراد التطبيق فيه هذه الإصلاحات,

*إن التطور و التغيير سمة عادية وطبيعية لكل المجتمعات مما يجعل القوانين و الآليات تتغير باستمرار وبالتالي يجب مراعاة هذا التغيير مع سياسة الإصلاح مما يسمح لهذه الأخيرة مواكبة المشاكل الاقتصادية المستجدة,

*لابد الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسة الواجب إتباعها الأولويات الوطنية ، ويتطلب هذا إعدادا كافيا عند إقامة علاقات منطقية مترابطة بين مكونات سياسة الإصلاح,

*يرتكز نجاح السياسات على توفير الكفاءة اللازمة في الدولة ووجود إطارات فنية مختصة ،هذا من جهة و مدى استجابة المجتمع في تطبيق هذه السياسة من جهة أخرى,

## 2 – الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية

يستند الإصلاح الاقتصادي إلى نموذج جاك جي بولاك و الذي يدعى بالنموذج النقدي لميزان المدفوعات ليتم دعم هذا النموذج في ما بعد بأسلوب الاستيعاب أو الامتصاص ,

**2–1– أسلوب الامتصاص ( الاستيعاب)** : يقوم هذا الأسلوب على فرضية أن الطاقة الإنتاجية للدول النامية ثابتة وبالتالي الدخل محدد بناء على أساسها، ويعتمد هذا الأسلوب غالبا في المدى القصير ,

يستند هذا الأسلوب بشكل عام على إحداث التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي و المتمثل في[2]: استهلاك قطاع العائلات، الاستثمار المحلي، الإنفاق الحكومي ، وصافي الصادرات ,

ويمكن تلخيص ذلك بالمعادلة التوازنية التالية :Y=C+I+G+X-M.....,(1)

حيث :

Y : الدخل ؛ C : استهلاك قطاع العائلات ؛ I : الاستثمار الخاص ؛ G : الإنفاق الحكومي

X : الصادرات ؛ M : الواردات

كما يمكننا كتابة المعادلة(1) : X-M=Y-(C+I+G)

[1] عبد المجيد قدي ،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية** ، ص 270-297
[2] زكريا دمدوم ، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 دراسة تحليلية** ، ص ص 5-6

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


حيث تمثل X-M برصيد الحساب التجاري (CA) ؛

أما C+G+I والتي نعبر عنها ب A فأنها تمثل مدى قدرة المجتمع على استيعاب الإنفاق ، والفرق بين الدخل Yو القدرة على الامتصاص Aيدعى برصيد الحساب الجاري ، ومنه CA=Y-A ,

*يكون هناك فائضا في CA (فائض الصادرات) عندما يتجاوز الدخل الطاقة الاستيعابية وهذه هي الحالة التي تسعى الدولة الوصول إليها وتحقيقها,

*أما الحالة الثانية وهي الغالبة و المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية هو العجز في الحساب الجاري عندما يقل الدخل عن الطاقة الاستيعابية,

ولمعالجة هذا العجز هناك إحدى الطريقتين التاليتين [1]:

- إما رفع الدخل عن الطاقة الاستيعابية ،مع أنها غير مجدية في الدول النامية لصعوبة زيادة الإنتاج ؛
- أو خفض الإنفاق وذلك بإتباع سياسات مالية مثل رفع الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض الاستهلاك أو التخلي على الإنفاق الحكومي مثل التنازل على المشاريع و خوصصتها,

**2-2- الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات** : يعتمد هذا الأسلوب على أن هناك خللا في ميزان المدفوعات وكمية النقود المعروضة, لذا يقوم هذا النموذج ب"حساب مبلغ القروض الملائمة لهدف محدد من مستوى الاحتياطات الخارجية، وهذا باعتبار أن ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان"[2],

ولهذا تلعب السلطة النقدية دورا أساسيا في تسيير الطلب الكلي من خلال تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي زائد تدفق رؤوس الأموال من الخارج ومن ثم نحقق هدفين في آن واحد هما استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات,

ويتم إعادة التوازن الآلي لميزان المدفوعات من خلال النموذج النقدي كالتالي :

الواردات دالة في الدخل أي : M=my ...,(1)

حيث M: الواردات ؛ m: الميل الحدي للواردات ؛ Y: الدخل

ولدينا الكتلة النقدية دالة في الدخل أي :Y=F(M)

[1] تفس المرجع ، ص 76
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص 275

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


وهذا يعني أنه أي زيادة في عرض النقود من خلال زيادة الاحتياطات الأجنبية و زيادة الائتمان المحلي سوف يؤدي إلى ارتفاع الدخل الاسمي ؛ وبما أن الواردات لها علاقة طردية مع الدخل فأنه حتما سوف يؤدي إلى زيادتها والتي تقودنا إلى تدفق الأصول للخارج وبالتالي إعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع فرضية ثبات أسعار الصرف ,

يعتبر هذا النموذج غير مجد في الدول النامية بحكم طبيعة اقتصادياتها و المتمثلة في عدم وجود بنية عرض مرنة خاصة في الأجل القصير,

فلو تصورنا زيادة عرض النقود مع بنية عرض غير مرنة فان هذه الزيادة تنعكس على القدرة الشرائية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ولا يصاحب هذه الزيادة ارتفاع في العرض الكلي مما يؤدي إلى الاستيراد ، ومع عدم توفر موارد بالعملة الصعبة سوف لن يؤدي إلى خروج الأموال التي تكون هي السبب في إعادة التوازن الآلي لميزان المدفوعات ،وبالتالي يكون تمويل هذه السلع المستورة عن طريق الاستدانة وبذلك ينشا التضخم المكبوح وتراكم العجز بسبب الحلقة المفرغة للاستدانة[1],

وللخروج من هذه الحلقة حاول كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى إيجاد الحلول من خلال البرامج واجبة التطبيق من طرف الدول النامية من أجل الحصول على التمويل اللازم لتسوية وضعها الاقتصادي,

## 3- العناصر الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية :

المهام بين الصندوق والبنك الدوليين على حسب اختصاص كل واحدة منها ،فيهتم الصندوق بالتصحيحات في المدى القصير وهو ما يطلق عليه بمصطلح التثبيت الاقتصادي ، في حين يعزى البنك الدولي بالتصحيحات الهيكلية وهي في الأمد المتوسط والطويل,

### 3-1 التثبيت الاقتصادي للمدى القريب

وهو برنامج إصلاحي يهدف إلى تحقيق الاستقرار من خلال الضغط على الطلب بإتباع سياسات هي:

#### 3-1-1 تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة :

[1] بن زعرور شكري ، **إجراءات السياسات الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي** ،http://mpra.ub-muenchen.de/14980/MPRA

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


من أهداف الصندوق هو تخفيض العجز في الميزانية العامة، لان عجز ميزان المدفوعات يعود بالأخص إلى ارتفاع معدل التضخم بسبب زيادة الإنفاق الحكومي عن إيراداتها العامة مما يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة ليتم تمويلها بزيادة عرض النقود[1],

لذا يوصي الصندوق إتباع السياسات التالية لتقليص العجز:

- **تخفيض النفقات الحكومية** :

حتى تتمكن الدولة من تخفيض العجز في الميزانية العامة عليها أن تخفض مختلف النفقات بصفة نهائية أو تدريجية ، ومن الإجراءات الواجب إتباعها من أجل خفض الإنفاق العام تتلخص فيما يلي [2]:

– تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات الصحة و التعليم ورفع الدعم على أي نوع من السلع حتى لو كانت ضرورية مثل الأدوية,

– تجنب دعم القطاعات العمومية التي تحقق خسائر كبيرة وذلك بخصخصتها أو إدارتها إدارة اقتصادية تحقق لها إيرادات تغطي بها تكاليفها,

– ابتعاد الدولة الدخول في مجالات استثمارية تنافس بها القطاع الخاص سواء المحلي أوالأجنبي ، وإنما ينحصر الدور الحكومي في الاستثمارات ذات البنية الأساسية فقط,

- **زيادة الإرادات العامة** : يمكن للدولة زيادة إيراداتها من رفع أسعار مواد الطاقة بحيث تكون مقاربة للأسعار العالمية، مع زيادة رسوم الخدمات العامة مثل خدمات النقل والاتصالات وخدمة التعليم والصحة، بالإضافة إلى زيادة الضرائب على السلع الكمالية[3],

### 3-1-2 تخفيض قيمة العملة الوطنية :

يرى الصندوق أن عملات الدول النامية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يسبب في عجز ميزان المدفوعات ، لدى من أجل تحسين شروط التجارة الخارجية لابد من تخفيض العملة المحلية لتزيد الصادرات وتنخفض الواردات ، ومن ثم تقوية ميزان المدفوعات وتخفيض العجز فيه[4],

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، ص 42
[2] سميرة إبراهيم أيوب ، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي و المالي** ، ص 69
[3] عبد المجيد راشد ، **سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي**، www.grec.com/show_article_main
[4] يوسف عبد العزيز محمود ، **برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية** ، hppt://islamfin.go-forum.net

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**3-1-3 الحد من الإصدار النقدي و التحكم في الكتلة النقدية** : إن السياسات النقدية التي يعتمد عليها الصندوق ترتكز على النظرية النقدية لفريدمان وان تحقيق الاستقرار النقدي هو الهدف الرئيسي من تحقيق النمو الاقتصادي ، ويعتبر الصندوق إن لب المشكلة هو إفراط الدول النامية في إصدار النقود الذي يسبب التضخم ومن ثم زيادة الإنفاق الذي يؤدي هو الأخر إلى عجز الميزانية العامة,

ومن أجل ضبط معدلات التضخم يجب إتباع سياسة نقدية صارمة وهي[1]:

- **تقييد الائتمان الممنوح للأجهزة المصرفية** : من أجل الحد من التضخم ترفض البنوك المركزية الإفراط في الإصدار النقدي بناء على طلب الحكومة ، لذا يجب على هذه الأخيرة الاعتماد على مواردها من ادخارات الأفراد,
- **رفع أسعار الفائدة** :

معدل التضخم مما ينتج عنه معدلات الفائدة الحقيقية سالبة والتي تقودنا إلى تآكل رؤوس الأموال والمدخرات المحلية ، لذا يرى الصندوق ضرورة رفع أسعار الفائدة من أجل تحقيق غرضين أولهما تشجيع الأفراد على الادخار والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية ، وثانيهما عدم الإفراط في الإصدار النقدي ومن ثم منع حدوث التضخم,

## 3-2 الإصلاح الهيكلي في المدى المتوسط و الطويل

تعتبر إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من اختصاص البنك الدولي الذي يختص بالتحكم في جانب العرض، وان انتهاج الدول النامية لسياسات التكييف الهيكلي يعد تطورا ملحوظا من أجل تحقيق التنمية وإزالة التشوهات الاقتصادية لمعظم هذه الدول ؛ ولما كانت الدولة تتدخل في مختلف نشاطات الاقتصاد و الدور الذي يحتله القطاع العام فان منهج التصحيح الهيكلي يدعو إلى تخلي الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام و التوجه إلى إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وذلك بتطبيق آليات وسياسات جديدة يفرضها البنك الدولي من أجل الإمداد بالتمويل اللازم[2],

ومن أهم محاور التكييف الهيكلي:

### 3-2-1 سياسات إصلاح الأسعار المحلية وتحرير سوق العمل :

على الدولة التي تقوم بعملية الإصلاح التخلي عن تدخلها في سوق العمل الذي يجب أن تتحدد أجوره بناء على ميكانيزمات العرض و الطلب ، بإضافة إلى تغيير سياسة التوظيف وذلك الحد من تعيين خريجي الجامعات

[1] نفس المرجع
[2] سامي عفيف حاتم،عمر سلمان ،**قضايا معاصرة في التجارة و التنمية** ، ص 200

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


و المعاهد، وتقليص دور النقابات و القوانين التي تعيق السير الحسن لسوق العمل[1]؛وتحرير أسعار السلع والخدمات وبشكل خاص رفع الدعم عن السلع الزراعية و الطاقة والخدمات العامة ويتم تحديد أسعارها وفقا لسعرها الحقيقي[2],

### 3-2-2 سياسات تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرقابة على أسعار الصرف :

يسعى البنك الدولي إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال إلغاء القيود الكمية على الواردات وإلغاء الضرائب على الصادرات وتحديد السلع الخاضعة للرسوم الجمركية مع إصلاح هذه الأخيرة بحيث يتم تخفيضها تدريجيا وفقا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة[3]؛ مع ضرورة إلغاء الرقابة على سعر الصرف التي تلعب دورا أساسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات وان غالبية البلدان النامية تقوم بتحديد السعر الذي لا يعكس حالة السوق وهو ما يعرف بالسعر الرسمي التي تكون غالبا مغاليا فيها مقارنة بأسعار السوق العالمية مما يسبب في إضعاف القدرة التنافسية لهذه البلدان، كما يساهم في ظهور السوق الموازية وهو ما يعرف بالسعر غير الرسمي

قيمة العملة يعمل على تقليل الاستثمار الأجنبي ، لذا يوصي بتخفيض العملة من أجل توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية و السوق الموازية[4],

### 3-2-3 سياسات الاستثمار:

تسعى هذه السياسات بتشجيع الاستثمار وتحريره من مختلف القيود و الحواجز، وتتجلى هذه السياسات في تطبيق الخوصصة من أجل إشراك القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في عملية الاستثمار وذلك من خلال الحوافز والضمانات المنصوص عليها في قوانين الاستثمار ؛مع ضرورة تحرير أسواق المال التي تعمل على جلب رؤوس الأموال[5],

من خلال ما تقدمنا به يمكن تلخيص برنامج التصحيحات الاقتصادية على النحو التالي :

[1] احمد شفير ، **الإصلاحات الاقتصادي وآثارها على البطالة و التشغيل** ، ص 138
[2] يوسف عبد العزيز محمود ، مرجع سبق ذكره
[3] مدني بن شهرة ، **برنامج التعديل الهيكلي وآثاره على الجزائر** ، مرجع سبق ذكره.
[4] مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية)**،مرجع سبق ذكره ، ص ص 50-51
[5] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 219-220

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**الشكل رقم(2)**:برامج الإصلاحات الاقتصادية

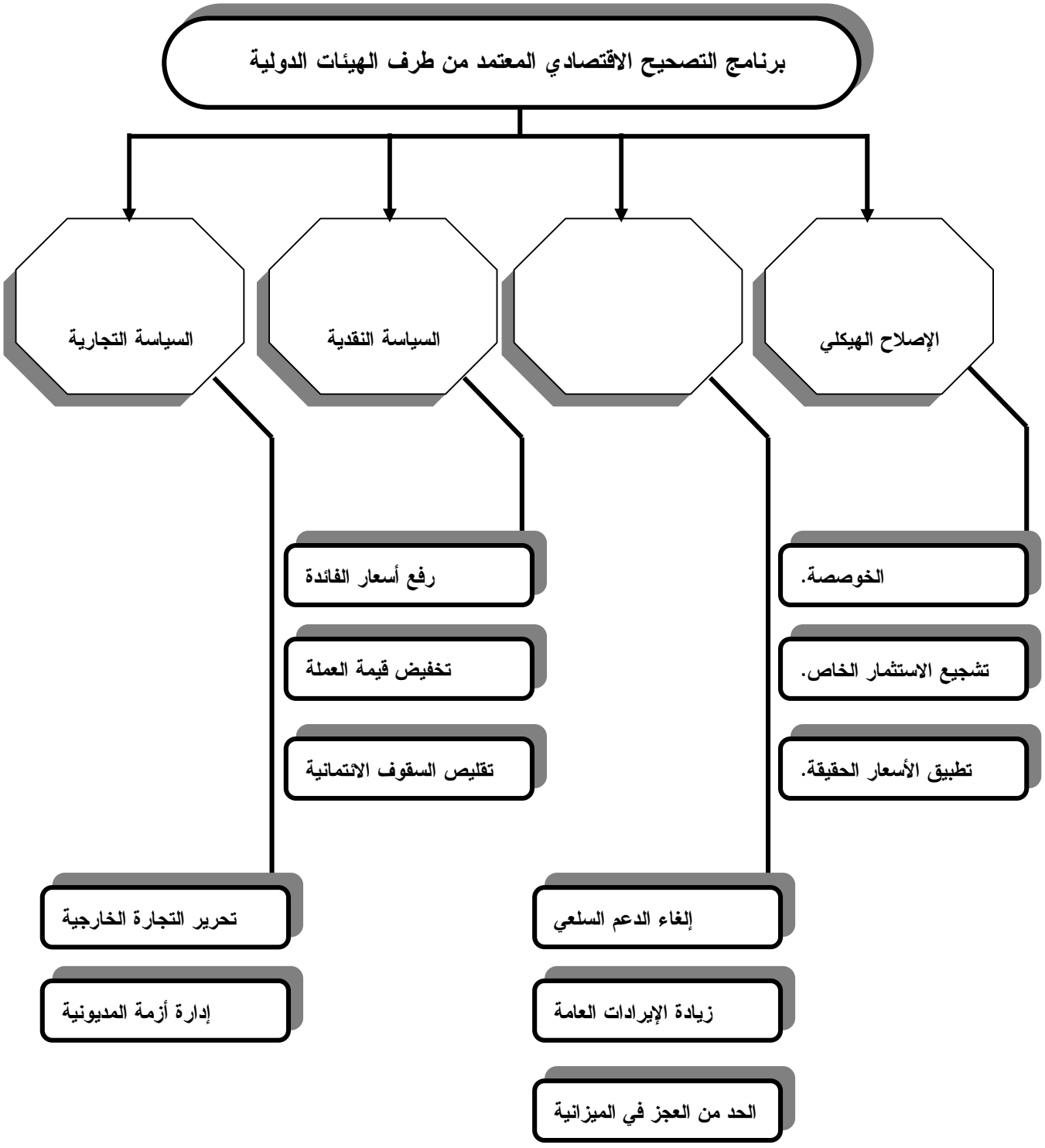


**المصدر**: بشار احمد العراقي ، **التسهيلات التمويلية بين موارد الصندوق ومشروطيته**،مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة العدد 32:ك2 (يناير) 2007-34 ، hipp://www,ulum,nl

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


## المطلب الثاني : إصـــلاح التجـــارة الدولـــية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عانت اقتصاديات دول أوربا نقصا شديدا من السلع و الخـــدمات ممـــا جعلها تفرض بعض القيود الجمركية و الرسوم من أجل تمويل الخزينة العامة لتعويض خسائر الحرب ، ومن هنا تم وضع قيود على التجارة الدولية مما استوجب إلى وجود تنظيمات دولية تعمل على تنسيق العلاقات التجارية بين الدول,

وسنحاول في الأتي إلى نشأة الجات و منظمة التجارة العالمية و أهم مبادئهما و الجولات واتفاقيات المنعقدة في إطار كل منهما

### الفرع الأول : التطور التاريخي لنشأة الجات و منظمة التجارة العالمية

بعد حدوث أزمة الكساد الاقتصادي في الثلاثيات أدركت الدول الرأسمالية أهمية التجارية الدولية في تنشيط الاقتصاد العالمي وبعد شعور الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان قوتها الاقتصادية دفعها للبحث عـــن الوسائل التي تسترد بها قوتها وهيمنتها على العالم في المجال الاقتصادي؛ فاختارت كل من صندوق النقد الدولي ،البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية للسيطرة على الاقتصاد العالمي[1] ,

وتتكون كلمة GATT من الحروف الأولى لـــ General Agreement of Tarifs and Trad, و التي تعني الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية و التجارة، وأبرمت هذه الاتفاقية في أكتوبر مـــن ســـنة 1947 لتدخل حيز التنفيذ سنة 1948 [2] اثر اجتماع 23 دولة صناعية في جنيف للنظر في قضايا تحرير التجارة بـــين هذه الدول[3] ونظمت الجات منذ إنشائها جولات متعددة الأطراف على النحو التالي: جنيف 1947 ، انسي 1948 ، توركواي 1950 ، جنيف 1956 ،ديلون 1960 ، كينيـــدي 1964 ، طوكيـــو 1973 ، أوروغواي 1986,[4]

[1] عادل احمد حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، ص ص 279-280
[2] باسم عبد الهادي حسن ، **منظمة التجارة العالمية** ، www.osun.org
[3] حسين حسن شحاتة، **النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات** ، ص 10
[4] بها جيراث لالداس، **مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**،ص 26

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


وكان من أهم الجولات جولة الاوروغواي التي أعلن فيها عن قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر امتدادا للجات تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وذلك في أوائل من سنة 1995 ليكتمل الضلع الثالث في تسيير وتنظيم التجارة الدولية[1] ,

**الفرع الثاني: مبادئ الجات و منظمة التجارة العالمية**

باعتبار أن منظمة التجارة العالمية امتداد للجات فان كلاهما يقومان على نفس المبادئ التي تهدف إلى إزالة القيود على التجارة الدولية وتحقيق المساواة بين الدول المتعاقدة ,

وتتمثل المبادئ فيما يلي:

1- **مبدأ تحرير التجارة الدولية من كافة القيود** : في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتبعت الدول قيودا تعريفية ألا وهي الرسوم الجمركية وأخرى غير تعريفية مثل القيود الكمية ، وكان كلا النوعين من القيود من معوقات التجارة الدولية لذا كان المبدأ الأساسي للجات هو تحرير التجارة؛ و على الدول الموقعة أن تلتزم بهذا المبدأ وتعمل بإزالة كافة هذه القيود[2] ,

2- **مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية( عدم التمييز)** : ونقصد بهذا المبدأ أن المكاسب المحققة من جراء تجارة السلع و الممنوحة للدولة الأكثر رعاية أن تمتد وتشمل كافة الأعضاء، ولا تقتصر فقط أنه يتوجب عليها منح الامتياز للمنتجات المماثلة لكافة الأعضاء دون استثناء و دون أي قيد أو شرط[3] ,

3- **مبدأ المعاملة الوطنية** : ومعناه أن على المنتج المستورد عند دخوله لبلد أن يعامل معاملة لا تقل تفضيلا أو رعاية عن المنتجات المحلية، وهناك ثلاث عناصر رئيسية لهذا المبدأ:

- لا يخضع المنتج المستورد لضرائب إضافية أو لأعباء مالية داخلية أخرى إلا التي تخضع لها المنتجات المحلية؛

[1] حسام علي داود وآخرون ،**اقتصاديات التجارة الخارجية**، ص 152
[2] عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص 276
[3] بها جيراث لالداس، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-40

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- يعامل المنتج المستورد مع المنتج المحلي نفس المعاملة فيما يخص بقواعد البيع والشراء و التوزيع ,,,إلخ؛
- لا يمكن للدولة العضو أن تقرر في لوائح خاصة بها إلزامية استخدام مقادير محددة من مصادر محلية لإنتاج سلعة معينة من الدولة المصدرة لها,[1]

4- **مبدأ الشفافية أو حظر القيود الكمية** : على الدول الأعضاء حظر كافة القيود الكمية على وارداتها؛إلا أنه توجد استثناءات في هذا المجال للدولة النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بصفة مستمرة[2] ,

5- **منع منح إعانات التصدير**: لا يسمح لأي دولة عضوه أن تقوم بدعم صادراتها قصد الحصول على أكبر نصيب من التجارة الخارجية،والتي تجعل أسعار التصدير أقل من الأسعار المحلية مما يتسبب بإلحاق الضرر لمنتجات الدولة المستوردة[3],

6- **مبدأ المفاوضات التجارية متعددة الأطراف** : تتم المفاوضات التجارية بشكل مفاوضات متعددة الأطراف بحضور جميع الأعضاء وليس بشكل ثنائي[4],

## الفرع الثالث : جولات اتفاقيات الجات و منظمة التجارة العالمية

عقد في إطار الاتفاقية العاملة للتعريفة الجمركية و التجارة ثمانية جولات متفاوتة في الأهمية، خاصة الجولة الثامنة والتي تعرف بجولة الاوروغواي التي لها أهمية كبرى في إرساء القواعد الأساسية للجات,

وسنتطرق في الآتي للجولات المنعقدة كما يلي[5]:

1. **جولة جنيف سنة 1947** : شارك فيها 23 دولة في قصر الأمم بجنيف لتبدأ أول محاولة لوضع لائحة تنظيم التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية ،وبدا تطبيق هذه الاتفاقية في أول يناير 1948 تحت إشراف مؤقت للأمانة العامة لتتطور فيما بعد تحت هيكل منظمة التجارة العالمية,
2. **جولة أنيسي 1949** : وهي الجولة الثانية في إطار الجات، وانعقدت في مدينة انسي الفرنسية وتم التوقيع عليها من طرف 13 دولة ،وتضمنت هذه الجولة الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية بحوالي 25بالمئة من السلع المستوردة ,

[1] نفس المرجع ،ص ص 40-43
[2] ايمن النحراوي، **لوجستيات التجارة الدولية** ، ص 19
[3] حسام داود و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 147
[4] نفس المرجع و الصفحة
[5] Dominique pantz ,**institution et politiques commerciales internationales** , pp 14-17

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


3. **جولة توركواي 1950** : وتم انعقادها في انجلترا ونم الاتفاق على تخفيضات جمركية على 8700 سلعة من طرف 38 دولة عضوا؛وتم تخفيض حوالي 25بالمئة من قيمة التعريفات الجمركية المتفق عليها سنة 1948 ,
4. **جولة جنيف عام 1952–1956** : ونتج عنها خفض الرسوم الجمركية ما قيمته 205 مليار دولار,
5. **جولة ديلون 1960** : اقترح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية دوجلاس ديلون إقامتها، وتضمنت 26 دولة وتركزت على تنسيق التعريفة مع المجموعة الأوروبية وإقرار 4400 امتياز تعريفي وتخفيض رسوم جمركية ل 66000 منتج,
6. **جولة كنيدي** : بدأت هذه الجولة 1964 1967 واشترك فيها 48 دولة واشتملت موضوع الإغراق ، منح الأفضلية لصادرات الدول النامية وتخفيض الضرائب الاستيراد بنسبة 35بالمئة وتعد هذه الجولة أكثر نجاحا في مجال خفض معدلات الحماية التجارية,
7. **جولة طوكيو 1973–1979** : شاركت في هذه الجولة 102 دولة ، تضمنت هذه الجولة قضايا أخرى ذات أهمية بالغة وهي القيود غير الجمركية،كما نتج عنها عدد من الاتفاقيات عرفت بتقنينات جولة طوكيو وتضمنت " الدعم، الحواجز الفنية أمام التجارة، الإغراق، المشتريات الحكومية،التقييم الجمركي،الترخيص بالاستيراد، الطائرات المدنية ، منتجات الألبان و الحوم البقر",

كما رأينا سابقا فقد تركزت الجولات الخمسة الأولى على تخفيض الرسوم الجمركية ،لتتضمن الجولة السادسة موضوع جديد ألا وهو الإغراق ،أما الجولة السابعة فبالإضافة لموضوع الإغراق تضمنت تجارة لحوم الأبقار و الألبان وتراخيص الاستيراد؛ أما الجولة الثامنة وهي جولة الاوروغواي و تعتبر من أهم الجولات,

واستدعى إلى انعقادها بعض الأسباب منها[1] :

- فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تقدم ايجابي فيما يخص دعم الصادرات الزراعية وذلك خلال المؤتمر الوزاري لعام 1982,
- إدراج قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر و الملكية الفكرية و الخدمات في اتفاقيات الجات,
- تفاقم المشاكل بين الولايات المتحدة الأمريكية و السوق الأوروبية واليابان ورغبتها في فتح الأسواق العالمية أمام المنتج الأمريكي,

وهكذا تم عقد جولة الاوروغواي في سبتمبر من سنة 1986 وانتهت بتوقيع الأطراف على الوثيقة النهائية في مدينة مراكش في 15 أفريل 1994[2],

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره،ص 286
[2] ايمن النحراوي ، مرجع سبق ذكره،ص 19

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


تم الاتفاق على الوثيقة الختامية لجولة الاوروغواي من طرف 117 وتضمنت ما يلي[1]:

أ-إنشاء منظمة التجارة العالمية؛

ب-اتفاقيات تجارة السلع؛

ت-اتفاق تجارة الخدمات؛

ث-اتفاق حقوق الملكية الفكرية؛

ج- تنسيق قواعد وإجراءات تسوية المنازعات؛

ح- التفاهم على آلية مراجعة السياسات التجارية؛

خ- المفاوضات حول إجراءات المشتريات الحكومية؛

د- القرار الخاص بزيادة الترابط في عملية صنع سياسة اقتصادية عالمية,

سنحاول فيما يلي أن نوجز مضمون هذه الاتفاقيات كالآتي[2]:

1- **اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية** : تم بموجب جولة الاوروغواي إنشاء منظمة التجارة العالمية التي باشرت أعمالها في أول جانفي سنة 1995 والتي تشرف على تطبيق الاتفاقيات المتوصل إليها في جولة الاوروغواي,

2- **اتفاقية الزراعة** : نتج عن هذا الاتفاق ضرورة إصلاح طويل الأجل لتجارة المنتجات الزراعية وضرورة إخضاعها لقوى السوق ورفع الدعم عنها مع السماح بتنفيذ ذلك لبعض الدول أقل نموا ، وعليه فعلى الدول الأعضاء الالتزام بثلاث أشياء هي :تحويل القيود غير الكمية إلى قيود كمية ، خفض الدعم على الصادرات والدعم المحلي، خفض جميع الرسوم الجمركية؛وقد تم تحديد فترة تنفيذ هذا الاتفاق بستة سنوات بداية من سنة 1995 ,

3- **اتفاق المنسوجات و الملابس** : ضمت هذه الاتفاقية إدراج المنسوجات و الملابس ضمن قواعد الجات بسبب القيود المفروضة في تجارة وتبادلات الدول في هذا المجال، فكان نظام الحصص يتبع من طرف

[1] محمود صفوت قابل، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة** ، ص ص 124 -125

[2] أنظر إلى : - ايمن النحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 19
- محمود صفوت قابل،مرجع سبق ذكره ، ص ص 126-132
- نفس المرجع ،ص ص 135-143
- نفس المرجع ،ص ص 144-152
- عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 308-313

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


على الحصص آمنة بالنسبة لكابر الموردين وكذلك لصغار الموردين لتفادي المنافسة, لذا جاء الاتفاق لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية خصوصا بالنسبة للدول النامية,

وتم تطبيق هذه الاتفاقية عبر ثلاث مراحل هي:

- انطلاقا من أول جانفي 1995 على دول الأعضاء تحديد قائمة المنتجات في مجال المنسوجات و الملابس التي تطبق عليها قواعد الجات وذلك بما لا يقل عن 16بالمئة من إجمالي الواردات كل دولة في سنة 1990,
- واعتبار من أول جانفي 1998 يتم إدماج ما لا يقل عن 17بالمئة من إجمالي واردات سنة 1990 ,
- وفي أول جانفي 2002 يتم إدماج ما لا يقل عن 18بالمئة من إجمالي واردات 1990 من المنتجات التي تنتمي لفئة الخيوط الممشطة و المغزولة ، الأقمشة ، الملابس و المنسوجات الجاهزة؛ كما يتم إدماج الباقي في نهاية 2005 ,

4- **اتفاق حول العوائق الفنية في التجارة** : تؤكد هذه الاتفاقية أن لا تشكل إجراءات الاختبار و الجودة و الإجراءات الفنية الأخرى عائقا أمام التجارة، كما أجازت الاتفاقية اتخاذ بعض التدابير لحماية صحة مواطنيها أو حيواناتها و البيئة الطبيعية بشكل عام ،وكسبيل المثال ما فعله الاتحاد الأوروبي لصادرات البطاطس المصرية بحجة استخدامها للمبيدات، أو ما فعله في صادرات كينيا من الأسماك عندما حظر الاستيراد منها بحجة انتقال الكوليرا من خلال هذه الأسماك المصدرة,

5- **الاتفاق في مجال الاستثمار المتصل بالتجارة** : نظرا للقيود المطبقة على الاستثمار و المتمثلة في استخدام نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي،تصدير حصة من الإنتاج إلى الخارج أو بمنح نسبة من الإنتاج في السوق المحلي و الالتزام بالتوازن بين الصادرات و الواردات ؛لذا اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة التخلي عن هذه الإجراءات التي تشوه التجارة الدولية,

6- **الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإغراق** : أقرت الاتفاقية على توافر ثلاث شروط أساسية حتى تكون سياسة مكافحة الإغراق مشروعة ومنسجمة مع التنظيم التجاري العالمي،وهي كما يلي:

- الشرط الأول:يجب تحديد حجم الإغراق من طرف الدولة المستوردة؛
- الشرط الثاني: على الدولة إثبات حجم الضرر الذي تتحمله نتيجة الإغراق،وتعتبر الاتفاقية أن الإغراق ضار إذا تجاوز 3بالمئة من حجم الواردات، وعليه فان لم يكن هناك أي ضرر فلا فائدة لمكافحة الإغراق,

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- الشرط الثالث: يجب أن لا يكون مبلغ الرسوم الجمركية للسلعة محل الإغراق يفوق الفرق بين سعر استهلاك السلعة في الدولة المصدرة و سعرها في الدولة المستوردة،مع عدم انحيازها لدولة دون الأخرى,

7- **الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية** : يهدف هذا الاتفاق على أن توحد الدول الأعضاء أسلوب المعلومات في حالة شكها في القيمة المعلنة لهذه السلعة لكي يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية,

8- **الاتفاق حول إجراءات الفحص قبل الشحن** : نظرا لضرورة عملية فحص السلع قبل الشحن اتفقت دول الأعضاء على عملية الفحص قبل الشحن والتي تتناول السعر، الكمية، النوعية بهدف منع هروب الأموال والقضاء على الغش التجاري خصوصا في الدول النامية، كما اشتمل الاتفاق عن عدم التمييز بين الأطراف وتطبيق الشفافية وحماية المعلومات السرية مع تجنب التأخير المتعمد ، كما اتفقت دول الأعضاء على تحديد إجراءات الفحص التي يجب على شركات الشحن تتبعها,

9- **اتفاق حول قواعد المنشأ** : يهدف هذا الاتفاق إلى ضرورة التنسيق بين دول الأعضاء في تطبيقها لقواعد المنشأ، بحيث يتم أنهاء هذا البرنامج في مدة ثلاث سنوات,

10- **الاتفاق حول إجراءات تراخيص** : ينص هذا الاتفاق على الأعضاء أن يلتزموا بنشر معلومات كافية للقواعد التي يتم على أساسها منح التراخيص،والإخطار بكافة التغيرات التي تطرأ على هذه القواعد,

11- **الاتفاق حول الدعم و الإجراءات المقابلة** : لقد ظلت هذه الإعانات في مجال التجارة الدولية محل جدل دائم منذ بداية الجات وفي إطار هذا الاتفاق تم تصنيف الدعم إلى:

- دعم محظور: إذا ما اثبت أن هناك دعم تقدمه الدولة للسلعة الموجهة للتصدير؛فأنه يتوجب عليها إلغاؤه فورا ومن أمثلة ذلك توفير مدخلات مدعومة،تحمل تكاليف النقل ,,,,
- دعم يمكن اتخاذ إجراء بشأنه:في حالة ما يتسبب الدعم بضرر للأعضاء الآخرين ، يمكن إحالة الموضوع إلى هيئة تسوية المنازعات لتفصل في الأمر إما بإلغاء الدعم أو تعمل الدولة الداعمة بإزالة الضرر للدولة الأخرى، أما إذا أثبتت هيئة تسوية المنازعات أن هذا الدعم لا يسبب ضررا كبيرا للعضو الشاكي فان يتوجب اتخاذ إجراءات أخرى أو إلغاء الدعم,
- دعم لا يتخذ إجراء بشأنه:قد يأخذ الدعم شكل مساعدات بحوث صناعية أو تطوير أنشطة لم تصل إلى مستوى المنافسة بعد أو تقديم مساعدة لتأهيل إمكانات غير قائمة,

12- **اتفاق حول الوقاية** : قد تؤدي زيادة الواردات الكبيرة أضرار جسيمة للصناعة المحلية ،لذا سمحت المادة 19 من اتفاقية الجات بتطبيق بعض إجراءات الوقاية ويمنع أي إجراء اختياري يعيق

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


الصادرات و الواردات , غير أنه مع قيام المنظمة تنتهي جميع إجراءات الوقاية التي تم سنها في المادة 19 في مدة أقصاها 8 سنوات من إنشاء المنظمة,

13- **اتفاقية تجارة الخدمات** : ترتكز الاتفاقية على :

- **الجزء الأول**: ويهتم بالخدمات التي يقدمها بلد لبلد آخر مثل السياحة أو بوجود موردي الخدمات يقدمونها لبلد آخر مثل الخدمات المصرفية أو الخدمات التي يقدمها الأفـــراد إلى بلد آخر مثل المشروعات,
- **الجزء الثاني**:

الدولة الأولى بالرعاية ، كما تنص على زيادة التسهيلات في مشاركة الدول الناميـــة في تجارة الخدمات الدولية والحصول على المعلومات و التكنولوجيا، وتلتزم الأطراف بعـــدم فرض قيود على التحويلات الدولية إلا في حدود ضيقة مثل وجود صعوبات في ميـــزان المدفوعات ,

- **الجزء الثالث**: يتضمن هذا الجزء بنود الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية التي تكون في صورة التزام وليس تعهدات,
- **الجزء الرابع**: من خلال الجولات المقبلة لابد من وضع أسس لتحقيق المزيد من التقـــدم في مجال تحرير الخدمات,
- **الجزء الخامس**: يتضمن كيفية تسوية المنازعات وتأسيس مجلس الخدمات,

14- **اتفاقية التجارة المرتبطة بالحقوق الملكية الفكرية** : تم وضع في هذه الاتفاقية إجراءات حمايـــة الحقوق الملكية الفكرية حيث تضمن الجزء الأول تدابير المعاملة الوطنية بما يخص بحقوق الملكيـــة الفكرية ، أما الجزء الثاني فعالج ضرورة مراعاة دول الأعضاء حقوق ملكية الأطراف الأخرى في المجالات التالية: حقوق الطبع، العلامات التجارية، التصاميم ,,, وفيما يخص الجزء الثالث تلتزم حكومات الأعضاء توفير إجراءات ومعالجة قوانينها المحلية لضمان وضع حقوق الملكية الفكريـــة موضوع التطبيق الفعلي,

15- **التفاهم حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات** : تؤكد هذه الاتفاقية أهمية المشاورات لفض النزاعات ، وفي حالة عدم تسويتها بالتشاور يتم إنشاء هيئة للمحلفين,

16- **المشتريات الحكومية** : تضمنت هذه الاتفاقية محاولة الوصول إلى اتفاق جديد حول المشتريات الحكومية من أجل تسهيل حصول الدول النامية على العضوية,

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


17- **آلية مراجعة السياسة التجارية**:تحث على الوضوح عند وضع دول الأعضاء سياسة تجارية لها؛وان تقوم الدول المتقدمة بمراجعة سياستها كل سنتين أو أربع سنوات أما الدول النامية فكل أربع أو ستة سنوات على حسب نصيبها في التجارة الدولية,

18- **قرار صنع سياسة اقتصادية عالمية**: وتضمنت جولة الاوروغواي بيان ختامي يتضمن مقترحات من أجل تحقيق روابط أقوى في صنع السياسة الاقتصادية ، وان استقرار أسعار الصرف من شأنه توسيع نطاق التجارة ويعزز النمو وعملية التنمية.

**المطلب الثالث : مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية**

يشهد العالم مند العقود الماضية تغيرات مستمرة و متلاحقة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، خصوصا على مستوى التجارة الدولية التي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو والتنمية، لذا كان من الضروري إيجاد بيئة اقتصادية ملائمة من أجل تحسين شروط التبادل الدولي,

فلو تتبعنا تطورات الاقتصاد الدولي لوجدنا نقطة تحول بدأت مند سنة 1944 حيث قامت الدول المتقدمة بوضع الأسس التي يسير عليها الاقتصاد العالمي فيما يعرف باتفاقية بروتن وودز و التي نتجت عنها قيام كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي وكلت لهما مهمة تسيير الأمور النقدية على المستوى الدولي كما تقوم بتقديم التمويل اللازم لدول الأعضاء بما فيهم الدول النامية التي يتميز اقتصادها بمرحلة الانتقال إلى مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق أما على المستوى التجاري اجتمعت الدول الصناعية الكبرى تحت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارةGATT وذلك سنة 1947 بعد ما في الوصول إلى نظام تجاري عالمي غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن وبعد عدة مفاوضات استطاعت الدول المتقدمة من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994,

وفي الجهة المقابلة اشتملت الدول النامية تحت ما يسمى بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 1964,[1]

وبعد اعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر استقرارا وتلاؤما للدول المتقدمة والنامية وأنه لا مجال للفوضى التجارية و وضع حد للأزمات ظهرت تغيرات جديدة في النظام الاقتصاد العالمي ابتداء من انهيار

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص37- 39 .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


قيمة الدولار سنة 1971، أدركت كل من الدول النامية والمتقدمة ضرورة تعديل العلاقات الدولية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يسوده التعاون بين دول الجنوب والشمال ولا مكان للهيمنة والسيطرة,[1]

للحد من مختلف الحواجز التجارية ، شاهدت التجارة الدولية ارتفاعا سريعا يبلغ في المتوسط بمعدل نمو 6بالمئة سنويا، كما قامت الدول النامية بفتح اقتصادياتها للاستفادة من كافة فرص التنمية، اعتبرت الدول النامية مشتركة في الازدهار العالمي لأنها أصبحت أكثر البلدان أهمية في التجارة العالمية[2], نظرا لاستحواذها على أكثر من ثلاث أرباع عدد الأعضاء المنظمة لتستفيد بذلك بالمعاملة التفضيلية في مجال تجارة السلع والخدمات، في حين تعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام هذه الاتفاقيات[3],

و إثر الامتيازات التي استفادت منها الدول النامية ظهرت هناك ملامح جديدة للتجارة الدولية تتبلور في زيادة أهمية الدول النامية في السوق العالمية بصفتها منتجا و تاجرا ومستهلكا[4]، فبعد ما كان نصيب الدول النامية من إجمالي الناتج العالمي33,7بالمة سنة1980 إلى43,8بالمئة سنة 2010.[5]

جاءت في بنود اتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية بضرورة الإعفاء الجمركي على بعض السلع والخدمات الواردة لدول الأعضاء، غير أن في واقع الأمر لم تستفد الدول النامية سوى 70بالمئة من المنتجات المصدرة للدول المتقدمة بالإعفاء الجمركي.

رغم ذلك فقد نمت صادرات السلع والخدمات للدول النامية بنسبة 19,6بالمئة سنة 2007 و منه زادت حصيلة الصادرات من 42 مليار دولار سنة 2000 إلى 138 مليار دولار سنة 2007 وما ساعد على هذه الزيادة المطردة بصفة أساسية إلى ارتفاع الأسعار التي شهدها سوق النفط مند سنة 2003 والتي تمثل 58بالمئة من صادرات الدول النامية[6] كما تصل سنة 2005 إلى 3,4تريليون دولا بنسبة زيادة22بالمئة وهي تمثل33بالمئة من إجمالي صادرات العالم.[7]

[1] أبو بكر عبد اللطيف مختار، **النظام التجاري الجديد والدول النامية**، www.alwatan.liliya.com
[2] LIBÉRALISATION DU COMMERCE MONDIAL ET PAYS EN DEVELOPPENTE. WWW.INF.ORG
[3] **أهداف منظمة التجارة العالمية**، نقلا من WWW.ALJAZEERA.NET.
[4] مهند حميد الربيعي، **التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، www.alsabaah.com
[5] روبرت ب.زوليك، **تحديث نظام تعدد الأطراف لعالم متعدد الأقطاب**، www.wordbank.org
[6] جوناثان لين، **منظمة التجارة تحث الدول الفقيرة على التطوير قدرتها التجارية**، www.el-wasat.com
[7] صحيفة الشعب اليومية أولاين، مقال حول **قوة دافعة جديدة لنمو اقتصاد العالم**، arabie.people.com.cn

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


ووفقا لتقرير البنك العالمي سوف يبلغ معدل النمو في الدول النامية ما بين 5,7بالمئة و6,2بالمئة خلال 2010-2012 في حين يبلغ النمو في حدود2,1بالمئة و 2,3بالمئة بالنسبة للدول المتقدمة سنة 2010[1].

## المبحث الثالث : الآثار الناجمة من النظام الجديد للاقتصاد الدولي في الدول النامية

تأثرت الدول النامية بالمتغيرات العالمية خصوصا على المستوى الاقتصادي، فالأزمات التي عرفها العالم لم تكن الدول النامية بمعزل عنها ،ما نتج عنها تفرد الدول النامية ببعض الخصائص الاقتصادية لم تكن لصالحها،ما أوجبها الاندماج هي الأخرى في الاقتصاد العالمي والتي نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية متفاوتة .

### المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية للدول النامية قبل الاندماج في الاقتصاد العالمي

تميزت الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة بأوضاع اقتصادية مزرية تمثلت بالوجه الخصوص بـــ:

**أولا : تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية**

يرجع هذا التدهور إلى عدة عوامل متسلسلة ومترابطة فيما بينها وكل عامل لا يقل أهمية عن الأخر من أجل الوصول إلى مستوى الإنتاجية المطلوبة؛فغياب عنصر العمل المدرب و الماهر و التخلف التقني المستخدم في

[1] البنك الدولي : **دلائل جلية على حدوث بعض التعافي والانتعاش في الاقتصاد الأردني**، ainnews.net

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


عملية الإنتاج ،بالإضافة إلى ذلك قلة رأسمال و الخبرة الإدارية مستويات الإنتاجية ،فعلى سبيل المثال نجد أن الغذاء غير المتوازن يؤثر على النمو البدني و الذهني ومن ثم على قدراتهم الإنتاجية[1] مما يؤدي إلى انخفاض الكميات المعروضة من السلع والخدمات وبوجود فائض طلب سوف يؤدي في النهاية إلى ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات ومن ثم عجز في الميزان التجاري[2].

**ثانيا : الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي وصادرات المواد الأولية**

يتصف هيكل صادرات الدول النامية على المنتجات الزراعية و المنتجات الإستخراجية مثل الغاز و البترول وتنحصر السلع الزراعية في بعض المنتجات إن لم نقل في منتج واحد ؛وبلغت نسبة صادرات الدول النامية من هده المنتجات حوالي 72بالمئة من إجمالي صادراتها[3],وليست الدول العربية بمعزل عن هذه الخاصية حيث بلغت صادراتها من النفط ما بين 56,3بالمئة و 82,7بالمئة في الفترة الممتدة 1970-1980[4].

**ثالثا : الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري**

في أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات اتبعت الدول المتقدمة سياسة انكماشية مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية ومن ثم انخفاض أسعارها مع ارتفاع أسعار الواردات أدى إلى عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات لتلجأ هذه الدول إلى[5].

**رابعا : ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول النامية**

تزايد معدلات النمو السكاني بنسبة تفوق زيادة الناتج السنوي مما يؤثر ذلك على[6]:

- انخفاض مستويات المعيشة
- نصيب الفرد من الدخل الوطني

[1] ميشيل ب.تودارو،مرجع سبق ذكره ، ص 103
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار،**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** ، ص 228
[3] سميرة إبراهيم أيوب ،مرجع سبق ذكره ، ص 27
[4] مصطفى العبد الله الكفري، **أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية** ،www.ahewar.org/print.art_
[5] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ، ص 226
[6] ميشيل ب .تودارو، مرجع سبق ذكره ص ص 85-107

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- ارتفاع معدلات البطالة حيث انحصرت ما بين 8بالمئة و 22بالمئة في الفترة الممتدة بين 1984-1987.

**خامسا : سوء الإدارة الاقتصادية**

بسبب عدم وجود الخبرات المؤهلة لإدارة الاقتصاد وزيادة عن ذلك الفساد الإداري أدى إلى خفض الأداء الاقتصادي و إهدار الأموال ومن ثم الاعتماد على التمويل الخارجي[1].

**سادسا: ارتفاع المديونية**

في سنة 1970 كانت المديونية تبلغ 47,02 مليار دولار لتصل سنة 1986 إلى 1005 مليار دولار أي أنها زادت ب 14 مرة بمتوسط معدل سنوي قدره 18بالمئة ، كما تجاوزت هذه الديون نسبة 40بالمئة من إجمالي الناتج المحلي سنة 1986 التي كانت لا تتعدى 12بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي سنة 1974، وبلغت تكلفة خدمة الدين مبلغ 135 مليار دولار سنويا في عام 1986 [2].

## المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي لبعض الدول العربية

تسابقت الدول النامية في عقد الثمانينيات إلى تطبيق السياسات الإصلاحية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل الحصول على التمويل اللازم لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي تعاني منها، والمتمثلة أساسا بضعف النمو الاقتصادي وتدهور معدلات التبادل الدولي و العجز في الموازين المدفوعات وعدم القدرة على سداد الديون.

وكان الهدف من السياسات الإصلاحية هو إعادة التوازنات الداخلية والخارجية على حد سواء؛وكانت انعكاسات هذه البرامج متفاوتة بين الدول النامية في كلا المجالين،الاقتصادي و الاجتماعي.

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره ، ص 229
[2] عادل احمد حشيش ،مرجع سبق ذكره ، ص 183

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**أولا : الآثار الاقتصادية للبرامج الإصلاحية**

لقد كانت للإجراءات المطبقة من قبل الدول النامية ضمن البرامج الإصلاح الاقتصادي سلبية أكثر منها ايجابية ؛فقد أدت إلى انكماش اقتصاديات الدول النامية وتحطم جهازها الإنتاجي المحلي في مختلف القطاعات،مع استحالة تسديد ديونها وكل هذا ساهمة في إعاقة التنمية المنشودة في هذه البلدان.

كما أدت هده الإجراءات إلى وضع الدول النامية تحت رحمة النظام الرأسمالي الدولي وإبقائها في موقعها التقليدي للتقسيم الدولي للعمل كخزان لليد العاملة و المواد الأولية الرخيصة.

وكما ذكرنا سابقا فان إجراءات تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى إضعاف القدرات التنافسية للمنتجات المحلية بسبب ارتفاع التكاليف، ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي تحطيم القطاع الصناعي و الزراعي في مقابل تطوير قطاعات استخراج المواد الأولية الموجهة للتصدير.

حيث شهدت كل من بولونيا ورمانيا انخفاضا شديدا في الإنتاج الصناعي قدره 23بالمئة و 20بالمئة على التوالي في سنة 1990 ،وعرفت دول شمال إفريقيا انخفاضا في معدلات الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 1بالمئة سنة 1993 ، وبلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج الداخلي الخام لدول شمال إفريقيا بين 1980 و 1992 نسبة 1,8بالمئة وارتفعت ديونها بنسبة 2,4بالمئة سنة 1992 ، وبلغت نسبة خدمة الدين 95,9بالمئة من الناتج المحلي الخام عام 1993 الذي كان لا يتجاوز 89,6بالمئة سنة 1992.

وانتقلت ديون الدول النامية بشكل عام سنة 2000 إلى 2100 مليار دولار بعدما كانت تبلغ 1300 مليار دولار سنة 1992[1].

**ثانيا : الآثار الاجتماعية للبرامج الإصلاحية**

تكن نتائجها مرضية؛ وانتقدت هده المنظمات من طرف اليونيسيف عام 1986 ،بإضافة إلى الاعتراف التدريجي من طرف بعض الدوائر في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بوجود تصادم بين أهداف إعادة التوازنات الاقتصادية و أهداف النمو والعدالة التوزيعية ؛ ويمكن إبراز أهم انعكاسات البرامج الإصلاحية على الجانب الاجتماعي كما يلي[2]:

[1] احمد شفير ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 150-154
[2] عبد الحق بوعتروس ، **الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادية في البلاد العربية** ،ص ص 41-52

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


1- أثرها على العمالة: أثرت سياسة تخفيض الإنفاق العام وعمليات الخوصصة إلى غلق عدة مؤسسات وتصفيتها مما أدى إلى انتشار رهيب للبطالة بسبب تسريح العمال وعدم قابلية إيجاد مناصب شغل لخرجي الجامعات بصفة خاصة.

2- أثرها على تكاليف المعيشة:بسبب إلغاء الدعم على السلع والخدمات خاصة الضرورية منها ، وبسبب تخفيض العملة المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات التي تستهلكها فئة واسعة من المجتمع ألا وهي الفئة الفقراء و محدودي الدخل.

3- أثرها على الدخل الحقيقي وإعادة التوزيع: لم تصاحب زيادة الأسعار زيادة في الدخول، فبقيت الأجور الاسمية على حالها أو مع زيادة طفيفة مقارنة بزيادة معدل تغير الأسعار مما انعكس سلبا على الدخل الحقيقي لأغلبية الفئة المجتمعية,ففي مصر مثلا انخفضت الأجور الحقيقة بنسبة 6,5بالمئة في سنتي 1992/1991 أما في تونس فقد تغير توزيع الدخل لصالح التجار ورجال الأعمال الحرة وليست للإجراء و الموظفين.

4- آثارها على الخدمات التعليمية و الصحية: تتحمل الدول النامية بشكل عام و الدول العربية بشكل خاص تكاليف الخدمات التعليمية من أجل الرفع بالمستوى التعليمي لمجتمعاتها؛ومع انخفاض الموارد المالية وانتهاج البرامج الإصلاحية التي تتضمن ضرورة خفض الإنفاق العام في هذه الخدمات وضرورة خوصصتها،وبالتالي تلجا الحكومات إلى تخفيض الموظفين في هذا القطاع وزيادة عدد التلاميذ في الصف الواحد الذي يسبب في تدني مستوى الاستيعاب لديهم و الاعتماد على الدروس الخصوصية التي تثقل كاهل محدودي الدخل و التي تنتهي بآخر المطاف إلى زيادة الإحجام عن التعليم وبالتالي انتشار الأمية وغيرها من المظاهر الاجتماعية الأخرى ؛وعلى سبيل المثال نجد أن المغرب خلال فترة الإصلاحات خفضت من إنفاقها العام في قطاع التعليم ستة 1991 إلى حوالي 82,2بالمئة ,و لم يسلم قطاع الخدمات الصحية هو الأخر من انعكاسات هذه البرامج التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الفحص الطبي وإنشاء المنشات الطبية وارتفاع أسعار الأدوية وأجرة المكوث في المستشفى بسبب خوصصتها في إطار التعديل الهيكلي ،لتقع كل هذه التكاليف على عا
عمله .

5- أثرها على الفقراء: أدت كل تلك الآثار سابقة الذكر إلى تفاقم طبقة الفقراء بشكل واضح، ففي المغرب مثلا بلغت نسبة الفقراء 37,6بالمئة سنة 1984 بعدما كانت 33,1 بالمئة.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**ثالثا : بعض التجارب العربية في تطبيق برامج التعديل الهيكلي**

طبقت عدة دول عربية برنامج التعديل الهيكلي أملا في تحسين وضعية اقتصادياتها،وسنتطرق في الآتي إلى نتائج هذه البرامج في بعض الدول العربية .

1. **مصر**[1]: طبقت مصر مجموعة من الإصلاحات المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بدا من سنة 1991 في عدة محاور أهمها :

- يتم تمويل مشروعات القطاع العام من خلال القروض المصرفية التجارية البحتة وليس من الميزانية العامة؛
- تحرير أسعار السلع التنافسية بحيث تتساوى الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية،ورفع الدعم عن السلع الزراعية مثل القطن؛
- إصلاح السياسات الاستثمارية بإلغاء عدة قيود مثل تصاريح الإنشاء و الرسوم المقبوضة مقابل الموافقة المبدئية ،إلغاء ضريبة الدمغة،إلغاء رسوم التوثيق ...
- توحيد سعر صرف الجنيه المصري و السماح بمزالة نشاط سوق الصرف لشركات الصيارفة؛
- تحرير التجارة الخارجية وفق اتفاقيات الجات؛
- تم تحرير أسعار الفائدة وإصدار اذونات الخزينة لتمويل عجز الميزانية العامة، مع إصدار صناديق الاستثمار وإنشاء شركات السمسرة و التداول؛
- تبني برامج الخوصصة وبيع ما لا يقل عن 25 شركة عامة.

وكانت النتائج كما يلي:

- انتعاش الاقتصاد المصري بعد تطبيق هذه البرامج، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,5بالمئة سنة 1996/1995 بعدما كان لا يتجاوز 1,9بالمئة عام 92/91 ويتوقع أن يصل إلى 5,7بالمئة عام 97/96 ، في حين وصل معدل التضخم إلى نحو 7,2بالمئة سنة 1996 الذي كان يصل إلى 20 بالمئة قبل بدا الإصلاحات و يتوقع أن يواصل انخفاضه إلى ما دون 6بالمئة سنة 1997.
- انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة 1,3بالمئة سنة 1995 بعدما كانت 20,7بالمئة .
- انخفضت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى حصيلة الصادرات إلى نسبة 43بالمئة عامي 96/95 مقارنة بعامي 94/39 التي كانت تبلغ 53بالمئة .
- ارتفاع الاحتياطات الدولية إلى 19,1 مليار دولار سنة 1991.

[1] عمر عبد الله كامل ،**برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية –الايجابيات و السلبيات مقارنة بالتجارب العالمية**- ، ص8-11

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- في سنة 1995-1996 بلغت استثمارات القطاع الخاص 42بالمئة ليصل إلى 50بالمئة ،ويتوقع أن تصل إلى 57بالمئة.

2. **الأردن**[1]: شرعت الأردن بتطبيق الإصلاحات سنة 1989 وتضمنت بنود الاتفاقية بتخفيض عجز الميزانية العامة بفرض ضرائب جديدة.

وفي اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي سنة 1991 وافق نادي باريس بإعادة جدولة حوالي 900 مليون دولار في منتصف 1992 بإضافة إلى ذلك تضمن الاتفاق ضرورة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ،تخفيض لحكومي،تخفيض

البطالة ، تحرير التجارة الخارجية،خوصصة المؤسسات، تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، تشجيع الاستثمار بتعديل قوانينه.

وكانت نتائج ذلك كالتالي:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 17,2بالمئة سنة 1992 بعدما كانت توقع الصندوق نموه بنسبة 4بالمئة فقط.
- بلغت الاستثمارات في الأردن إلى أعلى نسبة لها عام 1992 حيث ساهم الرأسمال الحكومي وخاص بنسبة 36بالمئة و الاجنبي9بالمئة .
- يزداد معدل النمو الاقتصادي إلى 9,1بالمئة سنة 1993 ،10بالمئة سنة 1994 و 10,3بالمئة سنة 1995.
- بلغ معدل التضخم سنة 1989 إلى 26بالمئة لينخفض إلى 8,2بالمئة سنة 1991 و إلى 4بالمئةسنة 1992 و هو أقل مما توقعه الصندوق.
- تمكنت الأردن من تخفيض عجز ميزانيتها العامة إلى نحو 6,8بالمئة سنة 1990 والى 1,3بالمئة سنة 1995.
- كما شرعت في خوصصة بعض المؤسسات العامة مثل مؤسسة المواصلات السلكية و اللاسلكية، مرفق الكهرباء والنقل العام و الخطوط الجوية الملكية إلى شركات مساهمة عامة كأول اتجاه للخوصصة.

3. **المغرب** [2]:أبرمت المغرب أول اتفاق لها عام 1983 وتضمنت الاتفاقية ما يلي:

- خفض معدلات الائتمان المحلي ، مع رفع أسعار الفائدة على المدخرات وجعل الدرهم قابل للتحويل؛

[1] نفس المرجع ، ص ص 13-15
[2] نفس المرجع،ص ص 11-12

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- رفع الدعم على السلع؛
- تخفيض الإنفاق الحكومي،وتطبيق برامج الخوصصة؛
- استحداث ضريبة القيمة المضافة؛
- تحرير أسعار السلع و التجارة الخارجية.

وكانت النتائج:

- بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال 1990/1983 نسبة 4بالمئة وهي أكبر نسبة مقارنة مع الدول الأخرى التي تراوحت نسبهم بين 1,5 و 2,5بالمئة ليصل هذا المعدل في المغرب إلى 12,1بالمئة سنة 1994 ؛غير أنه تعثر نموه سنة 1995 بسبب الجفاف الذي شاهدته وكان له اثر سلبي على قطاع الزراعة.
- انخفض عجز الموازنة العامة إلى 4بالمئة سنة 1990 ثم إلى 3بالمئة سنة 1993 بعدما كان يبلغ 10,4بالمئة ،لكنه ارتفع قليلا سنة 1995 ليصل إلى 5,3بالمئة ؛
- استطاعت المغرب أن ترفع الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية في أطار الخوصصة من 468 مليون دولار سنة 1993 إلى 577 مليون دولار سنة 1994؛كما زادت صافي استثمارات المحفظة حوالي تسع مرات وانتقلت من 24 مليون دولار إلى 238 مليون دولار بسبب طرح أسهم الشركات العامة في البورصة من أجل خوصصتها.

4. **تونس**[1] :طبقت البرنامج منذ سنة 1986 واستهدف كل من تحرير التجارة الخارجية ،أسعار الفائدة، أسعار السلع والخدمات،إصلاح القطاع العام وتشجيع الاستثمارات الأجنبية،تطوير النظام المصرفي وإنشاء السوق المالي،إصلاح النظام الضريبي ، جعل الدينار التونسي قابل للتحويل،إنشاء سوق الصرف العملات فيما بين البنوك مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

أما النتائج فكانت:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,8بالمئة سنويا بدءا من 1992 الذي كان سنة 1990 يبلغ3,5بالمئة.
- زيادة نسبة الادخار ب 21,7بالمئة من الناتج؛
- انخفاض العجز في الميزانية العامة إلى 1,6بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 بعدما كان يبلغ 10,3بالمئة سنة 1990 ؛

[1] نفس المرجع ، ص ص 12-14

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


- بلغت نسبة خدمة الدين20بالمئة من حصيلة الصادرات؛
- تم إنشاء البورصة سنة 1990 وحققت أداء متميز حيث ارتفع التداول إلى 928 مليون دينار سنة 1995 بعدما كان يصل إلى 531 مليون دينار سنة 1991،وساهمت السوق المالية في تمويل الاقتصاد بنسبة 21,2بالمئة سنة 1995 مقابل 15,8بالمئة سنة 1994 ؛
- حققت تونس موارد مالية تقدر ب 200 مليون دينار من جراء خوصصة 48 مؤسسة ضعيفة من أصل 80 مؤسسة.

**المطلب الثالث : أثر اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية في الدول النامية**

استطاعت اتفاقيات الجات من تحقيق انجازات كبيرة في مجال تحرير التجارة الدولية من خلال الدور الذي قامت به للتأثير على الاقتصاد العالمي وذلك ب[1]:

- قدرت الاتفاقية من إلزام الأعضاء بتطبيق الاتفاقيات بفضل نظام تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء؛مع قدرتها على توفير الأمن و التنبؤ باتجاهات التجارة العالمية؛
- استفادة الدول النامية من التعويضات التي تقدمها المنظمة جراء سياسة الإصلاح الزراعي المفروض على دول الأعضاء؛
- 
- يجب الإخطار بين الدول الأعضاء بما يخص الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة الدولية.

**أولا : المعاملة الخاصة للدول النامية في ظل الجات**

تواجه غالبية الدول النامية تحديات كبيرة اثر انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية،لذا حاولت هذه الأخيرة مراعاة الوضع الاقتصادي لهذه الدول في تطبيق بنود هذه الاتفاقيات، وذلك كالآتي:

1- في مجال الزراعة:تلتزم الدول المتقدمة بتطبيق بنود تجارة السلع الزراعية و المتمثلة بتخفيض الدعم بنسبة20بالمئة في خلال 6 سنوات في حين تلتزم الدول النامية بنسبة 13,3بالمئة

[1] حسام داود، مرجع سبق ذكره ،ص 151

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


خلال 10 سنوات كما يحق للدول النامية تقديم الدعم الذي هو غير مسموح للدول المتقدمة من أجل مزارعيها الفقراء[1].

2- مجال الملكية الفكرية:منحت الدول المتقدمة عاما واحدا للفترة الانتقالية بمقابل 5 سنوات للدول النامية،وتتحصل الدول النامية من الدول المتقدمة مساعدات مالية وفنية في إطار تشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية[2].

3- اتفاق الدعم:بالنسبة للدول النامية ذات الدخل المنخفض يحق لها تدعيم صادراتها دون أن تتلقى رسوم إضافية في الأسواق الدولية الأخرى[3].

4- اتفاق الاستثمار:هناك إجراءات بشان الاستثمارات محظور استخدامها ،لذا تتحصل الدول النامية على 5 سنوات للفترة الانتقالية بدلا من سنتين للدول المتقدمة[4].

5- اتفاق المنسوجات:تمنح الدول الصغيرة معاملة تفضيلية بالنسبة لصادراتها،كما تمنح معدل نمو يقدر ب 25بالمئة للحصص صادراتها في العام الأول لترتفع إلى 27بالمئة في العام الرابع[5].

6- اتفاق الخدمات:يحق للدول النامية التي تعاني من عجز ميزان مدفوعاتها من فرض قيود مؤقتة على التحويلات المتعلقة بأنشطة الخدمات،كما يمكنها إبرام اتفاقيات تحرير الخدمات سواء مع الدول النامية أو المتقدمة،ويسمح لها أيضا الدخول في اتفاق للتكامل التام في الأسواق العمل مع دول أخرى، وتحتاج الدول النامية الحصول على المعلومات اللازمة لأسواق الخدمات في الدول المتقدمة من أجل تطوير صادراتها وزيادة نصيبها في تجارة الخدمات لذا يقضي الاتفاق بإنشاء مراكز اتصال خلال عامين[6].

7- اتفاق الوقاية:يمنح الاتفاق عامين إضافيين بالنسبة للدول النامية لتطبيق إجراءات الوقاية التي تطبقها الدول المتقدمة خلال فترة 8 سنوات[7].

8- اتفاق التقييم الجمركي: تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 38بالمئة من وارداتها، أما بالنسبة للدول النامية فقد التزمت بتخفيض 34 بالمئة من وارداتها خلال 5 سنوات، كما يحق لها التنازل عن التخفيض سواء جزئيا أو كليا لمنتج معين بشرط إبلاغ مجلس التجارة مع إجراء مفاوضات بشان ذلك[8].

[1] حسين حسن شحاتة ،مرجع سبق ذكره ، ص 20
[2] حسام علي داود، مرجع سبق ذكره،ص ص 155
[3] نفس المرجع والصفحة
[4] نفس المرجع ،ص 156
[5] نفس المرجع و الصفحة
[6] نفس المرجع، ص ص 156-157
[7] عبد الناصر نزال العبادي،**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، ص 159
[8] محمود صفوت قابل ،مرجع سبق ذكره، ص ص 149-184

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


9- اتفاق العوائق الفنية للتجارة :يقضي الاتفاق بأحقية عدم استخدام معايير دولية وقواعد فنية التي لا تتناسب مع أوضاع الدول النامية،كما يمكنها الحصول على مساعدات فنية من أجل إعداد المعايير و القواعد الفنية[1].

10- إجراءات تسوية المنازعات:تختار الدولة النامية تطبيق القرار الصادر سنة 1965 أو ما تضمنته جولة الاورغواي اذا كانت الدولة النامية هي الشاكية،ويحق لها أن تختار دولة نامية أخرى من بين أعضاء فريق التحكيم إذا كانت في نزاع مع دولة متقدمة؛وعند إصدار قرار التحكيم توضع المعاملة الخاصة و التميزية للدول النامية في الحسبان[2].

11- نظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء: مراعاة لظروف الدول النامية آخذت اتفاقية الاورغواي في الحسبان هذه الأوضاع،لذا فان الدول النامية تراجع سياستها التجارية كل أربع سنوات أو ستة سنوات بخلاف الدول المتقدمة التي تراجع سياستها كل سنتين أو لأربع سنوات[3].

**ثانيا:الآثار السلبية و الايجابية من تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في الدول النامية**

لابد أن تتعرض الدول النامية إلى بعض الآثار السلبية و ايجابية بسبب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية,

1- **الآثار الايجابية** : وتتلخص في :

- انتعاش اقتصاديات الدول النامية:نتيجة ما جاءت به الجات من تخفيض للرسوم الجمركية و غير الجمركية أدى إلى زيادة حركة التبادل الدولي و بالتالي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي[4]،والجدول الموالي يوضح لنا ذلك :

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سبق ذكره ،ص 159
[2] نفس المرجع ،ص160
[3] حسام علي داود وآخرون،مرجع سبق ذكره ،ص 158
[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 ، ص 331

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


**الجدول رقم (2):معدلات النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم**

الوحدة:نسبة مئوية

| الدول | 2003 | 2007 |
|---|---|---|
| العالم | 3,6 | 5,2 |
| الولايات م أ | 1,9 | 2,7 |
| الاتحاد الأوربي | 3,6 | 5,7 |
| اليابان | 1,4 | 2,4 |
| كندا | 1,9 | 2,7 |
| استراليا | 3,0 | 4,0 |
| الدول النامية والاقتصاديات الناشئة | 6,3 | 8,3 |

**المصدر**:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009 331 نقلا من www,amf,org,ae

- زيادة إمكانيات نفاد سلع الدول النامية للأسواق الدولية:يمكن لصادرات الدول النامية النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة في السلع التي تكسب فيها مزايا نسبية واضحة في إنتاجها جراء احتواء اتفاقيات الجات عدد من الإجراءات تساعدها على النفاذ في الأسواق الدولية مثل إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وإلغاء حصص واردات الدول المتقدمة من المنسوجات و الملابس[1].
- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية:تستفيد الدول النامية من التخفيضات الجمركية على السلع الأساسية و مستلزمات الإنتاج بانخفاض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي[2].
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية:حتى تتمكن الدول النامية من المنافسة العالمية عليها أن تعيد هيكلة اقتصادها وزيادة كفاءة جهازها الإنتاجي،بإتباع عدة إجراءات وتدابير تساعدها على الصمود أمام المنافسة الشرسة[1].

[1] عادل احمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،مرجع سبق ذكره،ص 324
[2] حسام علي داود وآخرون،مرجع سبق ذكره ،ص 160

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


2- **الآثار السلبية** :

- فرضت الاتفاقية قيودا أكثر تعقيدا مقارنة ما كان سائدا في الاتفاقيات الثنائية فما يخص تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية مما يؤدي إلى زيادة الحصول عليها[2].
- عجز الميزانية العامة: نتيجة إلغاء التدريجي للرسوم الجمركية سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات لتمويل النفقات،والتي تؤدي في الأخير إلى فرض ضرائب جديدة على الأفراد و المؤسسات التي تنعكس سلبا على تكلفة الإنتاج وعلى نفقة المعيشة[3].
- إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء ما بين 1-8بالمئة ويتجلى ذلك في عجز ميزان المدفوعات وزيادة التضخم[4].
- عدم التزام بعض الدول بخصوص تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الدول النامية في السلع التي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها مثل المنتجات الزراعية و المنسوجات[5].
- يتم توزيع الدخل الحقيقي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الضعيفة من جراء تحرير التجارة العالمية[6].

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر،**اتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية** ،ص 97
[2] أيمن النحراوي،مرجع سبق ذكره ،ص 25
[3] عادل احمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ،ص 327
[4] حسام علي داود وآخرون،مرجع سبق ذكره ،ص 160
[5] عبد المالك عبد الرحمن المطهر،مرجع سبق ذكره ، ص 99
[6] محمد ناجي حسن خليفة،مرجع سبق ذكره

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.


## خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى فك الغموض بين مصطلحي التجارة الدولية والتجارة الخارجية بإعطاء عدة فوارق،كما قمنا بعرض أهم النظريات المفسرة بدءا من النظريات التقليدية التي تنادي بضـــرورة التخصـــص لتحقيق مكاسب من التبادل الدولي ،ثم تأتي النظرية الحديثة لتعطي تفسيرا أدق للتخصص الذي يقـــوم علـــى أساس وفرة وندرة عناصر الإنتاج ،لينتهي المطاف بالمناهج التكنولوجية التي أعطت تفسيرا مغايرا و المتمثـــل في مدى اكتساب الدولة للتكنولوجيا الحديثة لتعطيها ميزة نسبية في سلعة ما دون دولة أخرى.

وعلى إثر حيازة الدولة للتكنولوجيا الحديثة وتفوقها اقتصاديا أصبحت لديها الرغبـــة في الســـيطرة و الهيمنة على الدول الضعيفة من خلال المضلع الثلاثي (صندوق النقد الـــدولي،البنك العالمي،منظمـــة التجـــارة العالمية) تحت مصطلح الإصلاحات الاقتصادية و القاضية بضرورة تحرير الاقتصادي والانـــدماج في الاقتصـــاد العالمي من أجل تعظيم المكاسب،ومن هنا لم تجد
وضرورة الخضوع لشروطها من أجل تقديم المساعدة المالية لها.

فقامت بعض الدول بالفعل بتطبيق البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي والبنك العالي و اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والتي نتج عنها آثار إيجابية وأخرى سلبية .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



# الفصل الثاني

# سياسة التجارة الخارجية في الجزائر منذ الإستقلال

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## تمهيد الفصل:

عشيت الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوها ومتناقضا داخليا وغير متوازن بين فروعه ،بالإضافة إلى وضع اجتماعي متخلف .

وأمام هذا الوضع المتدهور عزمت الدولة الجزائرية بضرورة تحسين أوضاعها بالاعتماد على سياسة استثمارية جادة تجلت في الخطط التنموية تحت وقع النهج الاشتراكي؛ وأثناء هذه المسيرة التنموية حصل ما لم يكن في الحسبان ، انهارت كل من أسعار صرف الدولار وأسعار النفط أوقع الجزائر في أزمة مديونية خانقة ؛ كما عرف ميزانها التجاري عجز لسنوات عدة أرغمها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتطبيق برامجهم الإصلاحية مقابل الحصول على التمويل اللازم .

اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي ثلاث اتفاقيات قصيرة المدى تعرف بالتثبيت الاقتصادي ما بين 1989 و 1995 تميز فيهم الاتفاق الأخير بإعادة الجدولة .

وكفترة أخيرة تم عقد برنامج التعديل الهيكلي لفترة 1995 و 1998 .

وللاطلاع أكثر على مضمون هذه الاتفاقيات ونتائجها على التجارة الخارجية قسم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

تناول المبحث الأول الخطط التنموية المتبعة و واقع التجارة الخارجية قبل الإصلاحات ،أما المبحث الثاني فتضمن دوافع لجوء الجزائر للهيئات المالية واهم الإجراءات التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ،والمبحث الأخير تناول مضمون برنامج التعديل الهيكلي وتطور التجارة الخارجية أثناء هذه المرحلة وما بعدها .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



# المبحث الأول : مسار الإصلاحات الذاتية للاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بتغيرات عدة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء،فبعدما كأن خاضع لسيطرة المستعمر،رأت الدولة ضرورة النهوض باقتصادها المحطم بعد حصولها على الاستقلال؛مما استدعى الأمر القيام بمشاريع استثمارية ضخمة تكون هي أساس تطور وازدهار الاقتصاد الجزائري,

## المطلب الأول : تطور الوضع الاقتصادي للجزائر في الفترة 1962-1989

في الواقع أن الجزائر المستقلة عاشت مرحلتين في مسيرة تطورها الاقتصادي و الاجتماعي كما يلي:

### أولا: مرحلة 1962-1966

بعد حصول الجزائر على الاستقلال تميزت اقتصادها بالصفات التالية [1]:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على حوالي80بالمئة من أنتاج المواد الأولية ؛
- هناك تفاوت كبير بين القطاعات،حيث يتميز قطاع الصناعة بالضعف في الإنتاج مقارنة بالزراعة؛
- تفشي البطالة وعدم الكفاءة في التسيير و الإدارة لدى سكان الجزائر بسبب سيطرة المعمرين على الوظائف الحساسة و المهمة مع إبقاء العامل الجزائري في الأشغال الشاقة؛
- نزوح السكان سواء من الأرياف نحو المدن أو من الجزائر نحو بلدان أخرى؛
- اقتصاد تابع للاقتصاد الفرنسي نتيجة ضعف هيكل المبادلات الدولية و العلاقات المالية؛
- التخلف الشديد الذي أنجر عنه ضعف و ضيق استعمال التقنيات الحديثة التي تساهم في تسريع عملية التنمية,

[1] أنظر إلى :- محمد بلقاسم حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، جزء1، ص ص 38-39
- بن لوصيف زيدالدين ،**تأهيل الاقتصاد الجزائري للأندماج في الاقتصاد الدولي**،ص3
- صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق** ، بدون ترقيم

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- ورثت الجزائر من فرنسا طرقات معبدة تبلغ حوالي 10000كلم و 4300 كلم سكك حديدية و 20 مطار،وشبكة الكهرباء مع منشآت أخرى مثل البنوك،ميناء الجزائر،غير أن هذه كلها تتمركز في شمال البلاد مما ولد فارق كبير بين مدن الشمال و الجنوب,
- حول المعمرين حوالي 750 مليون فرنك خلال شهر واحد من سنة 1962، والتي سبب في قلة القروض الموجهة للاستثمارات ,

إثر كل هذه الأوضاع السائدة لم تقف الدولة الجزائرية مكتوفة الأيادي،بل سارعت إلى معالجة وتخطي هذه الأوضاع من خلال تتبع الإجراءات التالية[1]:

- أنشاء لجأن

ملاكها؛

- تساهم الدولة في المؤسسات الفرنسية بالجزائر من خلال استعادتها لأسهم كل من الشركة البترولية بنسبة 53بالمئة ،شركة الغاز20بالمئة شركة رونو40بالمئة ،SABAB 30بالمئة و 25بالمئة في الاتحاد الصناعي الإفريقي؛
- تأسيس دواوين وشركات تقوم بمتابعة نشاط القطاعات الحساسة و الحيوية في الاقتصاد مثل أنشاء شركة الكهرباء و الغاز،الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات وذلك سنة 1963 ،والشركة الوطنية للتبغ و الكبريت سنة 1964 ،وشركةSNS المختصة في قطاع صناعة الحديد...
- كما تم أنشاء في أواخر 1962 البنك المركزي،وفي 1964 صندوق الوطني للتوفير والاحتياط،مع تأميم البنوك وذلك في سنة 1966 وإنشاء أول بنك تجاري BNA في 1966 .

ما ميزة هذه الفترة أن الجزائر اهتمت بترقية وتنمية الأفراد مع إبقاء الاستثمارات ضعيفة،والتي بلغت 129 مليون دولار سنة 1963 ،و 200 مليون دولار في 1964 ،و 165 مليون دولار في 1965 ،لتصل سنة 1966 إلى 290 مليون دولار[2] بموجب قانون الاستثمار 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 الذي أعطى فرصة لتدخل القطاع الخاص المحلية والأجنبية ضمن استثمارات مختلطة ؛لكن بسبب التسيير البيروقراطي أدى إلى محدودية إثر هذا القانون [3].

[1] نفس المرجع
[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سبق ذكره ، ص 71
[3] عبد الرحمأن تومي ، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، ص ص 108-109

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**ثانيا : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط 1967-1989**

طبق في هذه المرحلة التخطيط المركزي مع الاهتمام بالاستثمارات التي أهملت في السابق و الاعتماد على القطاع العام و الأنفاق الحكومي لإعادة بناء البنية الأساسية للاقتصاد المدمر من طرف المستعمر الفرنسي ,وحققت فعلا هذه الانجازات والاستثمارات الضخمة معدل نمو للاقتصاد بنسبة 8بالمئة في العامي 1974 و 1979 [1].

وانطلاقا مما سبق سنتطرق فيما يلي إلى الاستثمارات في الجزائر لكل مرحلة.

باشرت الجزائر بالاعتماد على مخططات متتالية في سياسة الاستثمار من أجل الوصول إلى هدفها وهو التنمية واسترجاع سيادة الدولة بدأ من سنة 1966 إلى غاية 1988 واقتنعت الدولة في ذلك الوقت أن الاقتصاد الاشتراكي هو الأسلوب الواجب انتهاجه ،وفقا لرغبات وتطلعات الشعب الجزائري؛والذي عبر عنه في أخر مقدمة الميثاق الوطني سنة 1976 كما يلي: "أن الاتجاه نحو اختيار الاشتراكية قد ظهر من أفكار وتصرفات مناضلي جبهة التحرير الوطني ومجاهدي جيش التحرير الوطني طوال المدة التي استغرقها الكفاح الشعبي التحريري وتجلى ذلك بصفة خاصة قبيل الاستقلال؛ وهذا النظام الاجتماعي و الاقتصادي و الأخلاقي الذي اخذ بناؤه يرتفع شيئا فشيئا فيما بعد الحرب لا يمكن بحكم المنطق إلا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثله النظام الإقطاعي و الامبريالي ولكل مجموعات القوى الرأسمالية الأجنبية",

وكانت أهداف هذا الأسلوب هي [2] :

- دعم الاستقلال الوطني؛
- إقامة مجتمع متحرر من الاستغلال إنسان للإنسان؛
- ترقية الفرد وتوفير المناخ الملائم لتفتحه وازدهاره.

باشرت الجزائر استثماراتها بالمخطط الثلاثي بين 1967-1969 ثم المخططين الرباعي الأول و الثاني 1970-1977 وفي الأخير المخططين الخماسي الأول والثاني 1980- 1989,

و يبين الجدول الموالي الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية المنشودة وهو على النحو التالي:

[1] عبد الله علي،**دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية** ،ص 83
[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سبق ذكره ص ص 39-42

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم (3)**:حصة كل قطاع من التمويل في ظل الخطط التنموية 1967-1989 (بالنسبة المئوية) أما المبالغ الإجمالية بالمليار دج

| القطاعات التنموية | المخطط الثلاثي 1969/1967 | الرباعي الأول 1974/1970 | الرباعي الثاني 1977/1974 | الفترة الوسطية 1979/1978 | الخماسي الأول 1984/1980 | الخماسي الثاني 1989/1985 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ الإجمالي مليار دج | 11 | 27,7 | 140 | 161,3 | 400,6 | 550 |
| الصناعة وتضم المحروقات)بالمئة( | 53,5 | 57,3 | 60,7 | 62,2 | 32,8 | 31,4 |
| الفلاحة وتشمل الري )بالمئة( | 0,5 | 11,9 | 7,3 | 7,2 | 9,9 | 14,4 |
| قطاعات أخرى)بالمئة( | 64 | 30,8 | 32 | 30,6 | 57,3 | 54 |

**المصدر**:صالح مفتاح ،مرجع سبق ذكره،بدون ترقيم

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



أطلق على المخطط الثلاثي بالمخطط التمهيدي لأنه يعتبر تحضيرا للمخططات المقبلة ،حيث أعطية الاهتمام للصناعة و المحروقات التي تعتبر من الهياكل القاعدية للقطاعات الأخرى ؛حيث تجاوزت النسبة 53بالمئة في حين لم تحظى الفلاحة ألا على نسبة ضئيلة جدا ،وتتوزع نسبة 26بالمئة على باقي الأنشطة الأخرى.

واصلت الجزائر في بناء قطاع الصناعات الثقيلة مع التركيز على قطاع المحروقات التي اعتبرته القطاع الوحيد الذي يوفر لها العملات الأجنبية لإتمام مخططاتها الاستثمارية؛حيث ارتفعت نسبة هذا القطاع في المخطط الرباعي الأول إلى 57,3بالمئة ثم إلى 60,75بالمئة في المخطط الرباعي الثاني ثم إلى 62,2بالمئة سنة 1978 - 1979 ؛وكأن المبلغ الإجمالي لإتمام المخططات كبيرة جدا حيث انتقلت من 27,7 مليار دج سنة 1973 إلى 140 مليار دج ما بين1974-1977لينتقل إلى 161,3 مليار دج في الفترة 1979 -1987 لسببين رئيسيين هما زيادة أنتاج النفط بشكل كبير بعدما كأن أنتاجه سنة 1963 يبلغ حوالي 22,8 مليون برميل صار يبلغ 63 مليون برميل ،كما أن أنتاج الغاز الطبيعي قفز إلى 30 مليون طن بعدما كأن 300 ألف طن سنة 1963[1] أما السبب الثاني فيتمثل في البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر من جراء أزمة البترول التي ساهمت في ارتفاع أسعاره سنة 1973-1974 [2] ,و بعد سنة 1979 أي خلال المخطط الخماسي الأول الثاني انخفضت نسبة أهمية قطاع الصناعة لتصل إلى 32,8بالمئة في المخطط الخماسي الأول و إلى 31,6بالمئة في المخطط الخماسي الثاني ،لصالح الاهتمام بكل من قطاع الزراعة الذي بلغت نسبته 14,4بالمئة ما بين 1985-1986 وهي أعلى نسبة منذ بدا المخططات التنموية،لتحظى كذلك القطاعات الأخرى اهتماما أكبر في فترة 1980 إلى غاية 1989 حيث تراوحت بين 57بالمئة-54 بالمئة [3].

بعدما قمنا استعراض الجدول الزمني وأهمية ووزن كل قطاع في المخططات التنموية،سنحاول في الآتي معرفة النتائج المحققة من كل مخطط :

## 1- نتائج المخطط الثلاثي 1967-1969

خلال هذا المخطط قامت الجزائر باعتماد ما قيمته 9,06 مليار دج لإتمام انجازه،لكن في نهاية إتمام المخطط فكأن الاستثمار الفعلي قد بلغ 9,16 مليار دج ؛وبلغت قيمة الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعة و الزراعة 6,79 مليار دج بنسبة 74بالمئة بعدما قدرت له 7,02 مليار دج أي بنسبة انخفاض تقدر ب3بالمئة ويعود السبب في هذا الانخفاض أنه هناك استثمارات لم يكتمل انجازها،فنجد مثلا أن هناك ارتفاع في قطاع المحروقات التي قدر لها

[1] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره
[2] Mouhamed nasser thabet , **les secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie** , p97.
[3] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



مبلغ 2,27 مليار دج ليصل إلى 5,52 مليار دج بالمقابل هناك انخفاض في الصناعات الأساسية عما قدرة لها من 2,18 مليار دج إلى 1,58 مليار دج[1] .

## 2 – نتائج المخطط الرباعي الأول 1970–1973

أسفر المخطط الرباعي الأول نتائج ايجابية،فزاد التشغيل من 1,9 مليون عامل خلال المخطط الثلاثي إلى 2,2 مليون عامل بين 1969–1973 ؛كما زادت القيمة المضافة الإجمالية من 47 مليار دج إلى 93 مليار دج وذلك بسبب فعالية بعض الاستثمارات وتطور الجهاز الإنتاجي المادي[2].

## 3– نتائج المخطط الرباعي الثاني 1974–1977

بلغ الحجم الفعلي للاستثمارات 121,23 مليار دج مقابل مبلغ مقدر هو 110,22 مليار دج ،واحتل القطاع الصناعي النصيب الأكبر من هذا الإنجاز ليأتي كل من فرع البناء و الأشغال العمومية في المرتبة الثانية ؛ونتج عنه[3] :

– ارتفعت نسبة أسعار السلع إلى ما نسبته 17,5بالمئة بسبب التفاوت في سرعة أنمو الذي عرف حركة بطيئة،مما أدى إلى اختلالات على المستوى الطلب الكلي بالنسبة للسلع والخدمات.

– تم خلق حوالي 486 ألف وظيفة عمل جديدة.

– بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 1977 إلى 72,8 مليار دج مقابل 30,5 مليار دج سنة 1973.

– ارتفاع دخول العائلات من 27,8 مليار دج إلى 45,1 مليار دج.

## 4– نتائج المرحلة الوسيطة ( المرحلة التكميلية) 1978–1979

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني وبداية المخطط الخماسي الأول، وكأن المبلغ المخصص لسنة 1978 الى52,65 مليار دج ،وحظيا النشاط الصناعي حوالي 32,5 مليار دج ؛وشهدت الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية ارتفاع هي الأخرى من 0,57 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى 11,98 مليار دج سنة 1978

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 177-178
[2] نفس المرجع ،ص ص 245-251
[3] نفس المرجع ، ص ص 326-333

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



،كما زاد حجم الاستثمار الكلي لقطاع الزراعة خلال هذه الفترة[1]؛أما استثمارات سنة 1979 بلغت 54,78 مليار دج وزعت كما يلي[2]:

- الفلاحة والري 3,71 مليار دج؛
- الصناعة 34,1 مليار دج ؛
- مقاولات الأنجاز1,46 مليار دج ؛
- خدمات 2,67 مليار دج ؛
- الهياكل الأساسية 12,84 مليار دج.

وكما هو ملاحظ نجد أن الانخفاض المحسوس في كل من قطاع الزراعة و المقاولات و الخدمات سوف ينعكس سلبا على سير التنمية وتغطية حاجات المجتمع من السلع فيما يخص الزراعة أما قطاع الخدمات سيؤثر سلبا على عمليات التوزيع و التموين.

## 5- نتائج المخطط الخماسي الأول 1980-1984

حددت الدولة مبلغ 400,6 مليار دج للقيام بتنفيذ المخطط الخماسي الأول غير أن قرابة 345 مليار دج فقط هي التي تم استخدامها وهذا راجع إلى[3]:

- الأزمة الاقتصادية العالمية وبسبب انخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى 28 دولار للبرميل بعد ما كأن 34 دولار ،وبما أن الجزائر تعتمد بنسبة 98 بالمئة من إيراداتها على المحروقات أدى إلى أضعاف قدرتها التمويلية.
- ضعف تنظيم عمليات التوزيع مما احدث اضطرابات في سرعة الإنجاز وتسليمها في وقتها المحدد.
- عدم توفر الخبرة الكافية لإدارة وتنظيم العمل.

ومما سبق صار لابد من تجنب وتلافي هذه النتائج كما نصت المادة 5 من قانون المخطط الخماسي الأول رقم 80-11 الصادر بتاريخ 1980/12/12 على" تعبئة الطاقات الوطنية وكفاءاتها" لذا قامت الدولة بالاهتمام في حسن استغلال الموارد البشرية و المادية وإعادة النظر في طريقة تسييرها[4].

كانت أهداف المخطط الخماسي الأول[1] :

[1] نفس المرجع ، ص ص 334-337
[2] نفس المرجع ، ص 333
[3] محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، جزء2 ،ص ص 106-108
[4] نفس المرجع ،ص 110

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛
- تحسين مستوى تسيير الوحدات الاقتصادية؛
- تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة.

1 – إعادة الهيكلة للمؤسسات: نقصد بإعادة الهيكلة هو القيام بتغيير جوهري في هيكل المؤسسات بحيث يمكن التحكم في تنظيم وتسيير أنشطتها بما يحقق أداء أفضل لها و بالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة[2]. وتعتمد إعادة الهيكلة مبدأين هما[3]:

- مبدأ التخصيص في نشاط المؤسسات:وهو أن تختص كل مؤسسة في أنتاج معين.
- مبدأ اللاتمركز الجهوي: كانت معظم المؤسسات العمومية تتواجد على المستوى مدن الشمال، مما أدى إلى سوء الحركة سواء على المستوى حركة المعلومات أو حركة التموين مع المدن الداخلية والجنوبية؛لذا كان من الضروري توزيع هذه المقرات إلى باقي مدن الوطن لتسهيل عملية اتخاذ القرار مع كسب الوقت وإتمام المشاريع الاستثمارية؛ولإعادة الهيكلة نوعان هما:

أ– إعادة الهيكلة العضوية:

تسييرها أحسن تحكما ،ورفع من مردوديتها الاقتصادية والمالية,ولتقسيم المؤسسات هناك أربع خيارات هي أما فصل بين المهام ،أو تفكيك المؤسسة على حسب اختصاصاتها ،أو من خلال اللامركزية في تنفيذ المهام على مستوى الوحدات،وفي الأخير أنشاء مؤسسات تتحمل مهام جديدة[4].

ب– إعادة الهيكلة المالية: بعد القيام بإعادة الهيكلة العضوية لم يتحسن أداء المؤسسات كما كأن يتوقع المختصون الاقتصاديون، وعند البحث في الأسباب اتضح أنه من بين 471 مؤسسة هناك فقط 71 مؤسسة لها توازن مالي والباقي يعاني عجزا ماليا كبيرا[5] للأسباب التالية[6]:

- تسعى الدولة إلى تحقيق أهداف اجتماعية دون مراعاة لتحقيق الأرباح،لذا كانت الأسعار مفروضة على المؤسسات ولا تخضع لميكانزمات السوق؛
- بسبب ضخامة الاستثمارات فكأن لابد من اللجوء إلى القروض، وعند تاريخ السداد وجدت المؤسسات نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها؛
- زيادة التكاليف بصفة مستمرة.

ومن خلال هذه الأسباب تم الاعتماد على إعادة الهيكلة المالية من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

---

[1] نفس المرجع ،ص 111
[2] محمد بن بوزيان ، وآخرون ،**الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر خيار أم إجبار** ،ص 3
[3] زكريا دمدوم ،**الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000** ،ص 71
[4] زكريا دمدوم ،**الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري1990-2000**،ص 71
[5] محمد بن بوزيان وآخرون،مرجع سبق ذكره ص 4
[6] زكريا دمدوم ،مرجع سبق ذكره، ص 72

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- التحكم أكثر في الأعباء؛
- تسوية كل الحقوق بين المؤسسات؛
- تنويع وتغيير مصادر تمويل المؤسسات.

2- تنشيط و تحكم في تسيير و استغلال الطاقات الإنتاجية : نتج عن هذا الإجراء ما يلي[2]:

أ/ سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة 8,2بالمئة بفضل رفع معدل إنتاجية الطاقات الوطنية ، كما ساهم قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48,6بالمئة

ب/ تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات إلى 5,8بالمئة ،وحققت الصناعة أعلى معدل نمو قدر ب 9,5بالمئة ليليه قطاع البناء و الأشغال العمومية 8,6بالمئة في حين سجل قطاع الزراعة معدل نمو ضعيف قدر ب 1,2بالمئة .

ج/ تحقيق فائض في الميزان التجاري بين 3 إلى 6 مليار دج.

## 6- نتائج المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

تم تقدير المبلغ المستثمر خلال هذه الفترة 550 مليار دج بمتوسط 110 مليار دج كل سنة ، غير أن الاستثمارات الفعلية لكل سنة كانت أقل من 110 مليار دج بنسبة تتراوح بين 21-30بالمئة مع ضعف وتيرة إنجازه ؛ويرجع السبب بصفة أساسية إلى انهيار أسعار البترول وانهيار قيمة الدولار،وعرف نمو الناتج المحلي الإجمالي تقهقر الذي وصل إلى 1,2بالمئة [3]، كما تميزت هذه الفترة كذلك هو إعادة النظر حول تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية,حيث أعطى لها الحرية في الإدارة و التصرف دون خضوعها لإجراءات بيروقراطية وتدخلات الدولة وهو ما يعرف باستقلالية المؤسسات العمومية ،ونتج عن هذا الإجراء[4]:

- من أجل تحقيق أرباح للمؤسسات تم تسريح آلاف العمال و الاكتفاء بالعدد اللازم للقيام بأنشطتهم؛
- عدم قدرة عدد من المؤسسات من مسايرة المستجدات بسبب ضخامة ديونها؛
- عدم التخلص من البيروقراطية.

بعد التطرق إلى مسيرة الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة 1962-1989 واهم الانجازات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بصفة عامة، سوف نتطرق في الآتي إلى مسيرة قطاع من القطاعات الهامة والذي يعتبر أهم مصدر

.

[1] نفس المرجع و الصفحة
[2] أنظر إلى:p6,… **, réflexion sur les nouvelles orientation economique** - Jean-pierre pauwels
- محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ،ص 116
[3] نفس المرجع ، ص ص 204-220
[4] محمد بن بوزيأن وآخرون،مرجع سبق ذكره ، ص 4

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## المطلب الثاني : تحليل نمط التجارة الخارجية للفترة 1962-1989

مباشرة بعد حصول الجزائر على استقلالها قامت بتأميم قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر المصدر الوحيد لمداخيلها بالعملة الصعبة لضمان تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وكذا تغطية وارداتها من السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع,

مرت التجارة الخارجية خلال الفترة ما بين 1962 إلى 1989 بمرحلتين؛ تميزت المرحلة الأولى الممتدة من 1962 إلى 1969 بالرقابة على التجارة الخارجية لتليها مرحلة الاحتكار ما بين 1970 إلى 1989 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 02/78 المؤرخ سنة 1978.

### الفرع الأول: مرحلة الرقابة الإدارية على التجارة الخارجية 1962-1969

ورثت الجزائر اقتصادا يتميز بالتبعية الشديدة للخارج مع ضعف التنظيم لديها ،دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ عدة إجراءات من أجل حماية اقتصادها ؛وذلك عن طريق إتباع سياسة الرقابة عن طريق عدة أساليب[1].

وكانت أهداف هذه السياسة هو تحقيق ما يلي[2]:

- إعادة توجيه الواردات؛
- التقليل أو حتى منع الواردات الكمالية للحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية المنتج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري.

#### أولا: أساليب مراقبة التجارة الخارجية في الجزائر

اتبعت الجزائر مختلف الأساليب الكمية والسعرية والتنظيمية من أجل مراقبة تجارتها الخارجية.

##### 1- الأساليب السعرية :

يتم تطبيق هذا الأسلوب بإتباع أداتين هما الرقابة على الصرف الأجنبي و الرسوم الجمركية بغية التأثير على أسعار الصادرات و الواردات.

[1] عبد الله موساوي،**مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية**، ص 238
[2] صالح تومي،عيسى شقبقب ، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 1970-2002** ،ص 32

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



1-1 **الرقابة على الصرف** : بحكم المرحلة الاستعمارية كانت الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك في القيام بجميع معاملاتها؛وبعد حصولها على الاستقلال كانت هناك عمليات تحويل رؤوس الأموال بحرية تامة؛ولتضع حدا لهذه العملية التي تؤدي إلى انخفاض احتياطات العملة الصعبة تم أنشاء البنك المركزي الجزائري إصدار الأمر رقم 63-111 في أكتوبر 1963 ينص على ضرورة مراقبة كافة المعاملات مع العالم الخارجي[1].

2-1 **الرسوم الجمركية** : فيما يخص الرسوم الجمركية تم استحداث معدلات جديدة تتناسب مع الأهداف و الأوضاع الاقتصادية للجزائر[2].

**الجدول رقم (4)**:يبن تصنيف الرسوم الجمركية على حسب طبيعة السلع سنة 1963

| السلع | الرسوم الجمركية المفروضة(%) |
|---|---|
| – المواد الأولية وسلع التجهيز | 10 |
| – السلع النصف مصنعة | ما بين5- 20 |
| – سلع تامة الصنع | مابين15-20 |

**المصدر**: بيبي يوسف ،**السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر**، ص 140

كما تم تصنيف الرسوم الجمركية على حسب المناطق الجغرافية إلى[3]:

- رسوم على السلع المستوردة من فرنسا
- رسوم على السلع المستوردة من الدول التي هي في اتفاق مع الجزائر(الدولة الأولى بالرعاية)
- رسوم على السلع المستوردة من باقي دول أوروبية
- رسوم على السلع المستوردة من باقي دول العالم

غير أن هذا التقييم للرسوم الجمركية لم يدم طويلا وتم استحداث رسوم جمركية جديدة بموجب الأمر رقم 68-35 الصادر بتاريخ 1986/02/02.

[1] عبد الرشيد بن الديب ،**تنظيم وتطوير التجارة الخارجية –حالة الجزائر-** ، ص ص 230 -231
[2] صالح تومي،عيسى شقبقب ، مرجع سبق ذكره ،ص 32
[3] بيبي يوسف مرجع سبق ذكره ، ص 141

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم (5)** : نسبة التعريفة الجمركية للسلع حسب طبيعتها لسنة 1968

| طبيعة السلعة | المواد المصنعة | المواد غير المصنعة(%) |
|---|---|---|
| **سلع استهلاكية أساسية** | من 30 إلى 50 | من 20 إلى 40 |
| **سلع استهلاكية كمالية** | من 100 إلى 150 | من 20 إلى 30 |
| **سلع التجهيز** | 30 | 20 |

**Source**:Hocine benissad , **économique de développement de l'Algérie** ,p177

أما

بدلا من أربع من أجل التنويع الجغرافي لتجارة الجزائر وتحقيق فرص المنافسة بين المجموعات الثلاثة[1].

**2- الأساليب الكمية** :صدر بخصوص هذا الأسلوب المرسوم 63-188 الصادر ب 1963/05/16 والتي تشير المادة الأولى منه أنه يمكن منع وتحديد كمية السلع المستوردة على حسب ما تقتضيه الضرورة، وتنقسم إلى[2] :

**2-1 نظام الحصص** : وهو نظام اعتمدته الجزائر رسميا في جوان 1964 تهدف من خلاله إلى توجيه عملية الاستيراد نحو البلدان التي تربطها معهم علاقات واتجاهات مشتركة؛بحيث يتم تحديد مسبقا الكمية الواجب استيرادها لفترة معينة ولا يجوز استيراد كمية أكبر منها.

**2-2 نظام منع الاستيراد** : ويقصد به منع دخول وخروج السلع من والى البلد لأسباب خاصة مثل المنتجات الضارة أو المنتجات التي تحقق منها مداخيل للأغراض التمويلية أو هي رمز للسيادة ،كما يكون هذا الحظر استثنائي أو مستمر.

**2-3 نظام تراخيص الاستيراد** : صارت الجزائر تمنح تراخيص الاستيراد للسلع المقيدة للاستيراد ،و تضم هذه الرخصة طبيعة وقيمة و وزن السلع المراد استيرادها و الرسم المطبق عليها ،وتمنح هذه التراخيص سواء بصفة فردية أو جماعية كما لا تتجاوز مدة صلاحيتها ستة أشهر.

[1] عبد الرشيد بن ديب ،مرجع سبق ذكره ،ص 236

[2] أنظر إلى:- عبد الغفار غطاس ،**اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** ، ص 94
- عبد الرشيد بن الديب ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 238-240

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**3- الأساليب التنظيمية** : حتى تتمكن الجزائر من مراقبة تجارتها الخارجية لابد من وضع إطار تنظيمي لها ،لذا قامت بإنشاء عدة شركات وطنية تتكفل بعملية التصدير و الاستيراد منها الديوان الوطني للتجارة ONACO الذي وكلت له مهمة تزويد السوق الوطنية بالسلع الضرورية مثل المواد الغذائية الأساسية كالحليب،السكر،والأدوية؛ وفي سنة 1964 أرادت الدولة إدماج المستوردين الخواص من خلال خلق المجمعات المهنية للشراء GPA GROUPEMENTS PROFESSIONNELS D'ACHT بموجب المرسوم التنفيذي رقم 233 المؤرخ في 1964/08/10 ورأسمال هذه المجمعات مكونة بأغلبية خزينة الدولة و الباقي من قبل الشركاء الخواص وتغطي هذه التجمعات الأنشطة الاقتصادية التالية: الخشب ومشتقاته،الحليب ومشتقاته، النسيج الصناعي ، الجلود مشتقاتها ، منتجات أخرى[1].

كما تخضع هذه المجمعات لرقابة الدولة على مستويين [2]:

- المستوى الإداري: وذلك بالحضور المستمر لممثلي الوزارة الوصية لضمان السير الحسن لعمليات الاستيراد.
- المستوى المالي:يتم تعين عون محاسب ليقوم بمتابعة وإتمام كل العمليات المالية.

**ثانيا : تطور التجارة الخارجية خلال مرحلة الرقابة الإدارية**

كما ذكرنا سابقا كأن هدف الدولة هو حماية الاقتصاد الوطني بإتباع مختلف الأساليب بالإضافة إلى أنشاء البنك المركزي سنة 1962 وإصدار الدينار الجزائري في 1964 في إطار مراقبة الصرف .

ومن خلال هذه الإجراءات سوف نتطرق إلى تطور كل من الصادرات و الواردات خلال هذه الفترة مع تبيان وضعية الميزان التجاري ومدى تغطية الصادرات للواردات واهم المتعاملين معها.

[1] عبد الغفار غطاس ، مرجع سبق ذكره ، ص 95
[2] نفس المرجع و الصفحة

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## 1- تطور الميزان التجاري 1963-1969

**الجدول رقم (6):** تطور الميزان التجاري الجزائري 1963-1969

الوحدة:مليون دولار

| | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 586 | 704 | 672 | 640 | 680 | 816 | 1010 |
| الصادرات | 732 | 728 | 642 | 623 | 725 | 831 | 935 |
| الميزان التجاري | 147 | 24 | -30 | -17 | 45 | 15 | -75 |
| نسبة التغطية(بالمئة) | 125 | 103 | 95 | 97 | 107 | 102 | 93 |

**المصدر**:الديوان الوطني للإحصائيات، commerce extérieur 1963-2008،بدون ترقيم

و الشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة .

**الشكل رقم (3):**الشكل البياني لتطور الصادرات والواردات وكذا الميزان التجاري

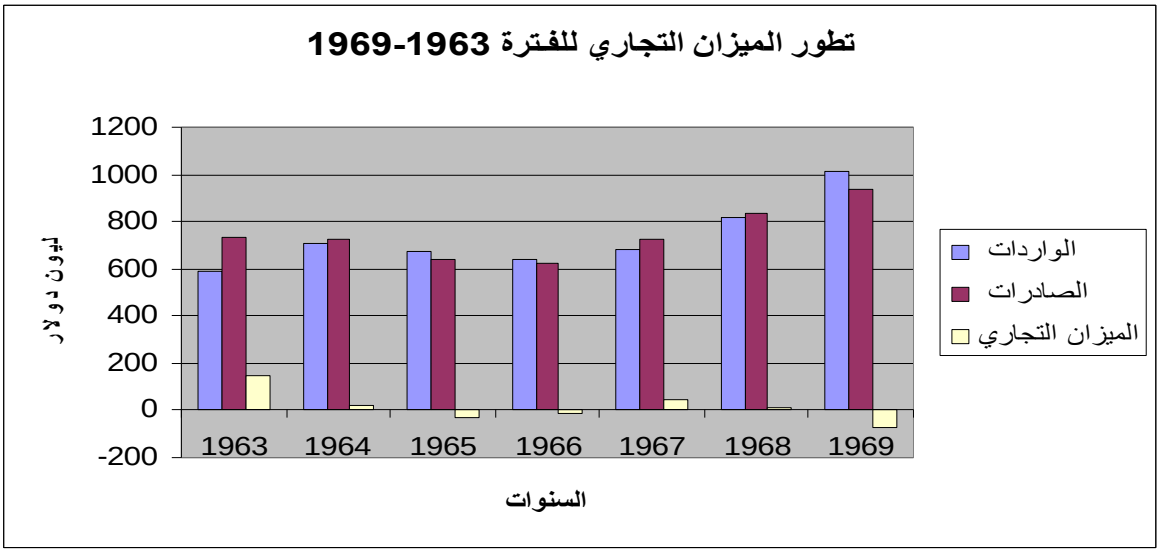


من خلال الجدول و الشكل يلاحظ أن الميزان التجاري عرف تذبذبا طيلة الفترة الممتـــدة1963-1969 حيث حقق فائضا في كل من سنة 1963 و 1964 بمقدار 147 مليون دولار و 24 مليون دولار على التوالي رغم انخفاض الواردات لسنتي 1965و 1966 على التوالي والمقدرة ب 672 مليـــون دولار و 640 مليـــون

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



دولار،إلا أنها تجاوزت قيمة الصادرات البالغة 642 مليون دولار و 623 مليون دولار مسجلة عجزا بمقدار 30 و 17 مليون دولار لنفس السنتين ؛لترتفع سنة 1967 و 1968 إلى 725 و 831 مليون دولار مع فائض في الميزان التجاري قدر ب 45 و 15 مليون دولار ،لكن في سنة 1969 سجل عجزا بالرغم من زيادة الصادرات ،إلا أن زيادة الواردات كانت أكبر والتي بلغت 1010 مليون دولار بسبب المخطط الثلاثي التي باشرت به الجزائر والذي ألزمها استيراد سلع التجهيز و المنتجات نصف مصنعة باعتبارها دولة حديثة الاستقلال وتريد النهوض باقتصادها مشكلة بذلك عجزا يعد الأكبر في هذه المرحلة والبالغ 75 مليون دولار.

## 2- التركيب السلعي للصادرات و الواردات 1963-1969:

- الصادرات :

ترتكز صادرات الجزائر حسب الجدول (11) في الملحق الثاني بنسبة كبيرة على الطاقة التي بلغت سنة 1963 إلى 2186 مليون دج لترتفع إلى 3291 مليون دج سنة 1969 لتحتل السلع النصف مصنعة و المواد الأولية المرتبة الثانية التي تبلغ قيمتها سنة 1963 إلى حوالي 2535 مليون دج لتنخفض في السنة الموالية إلى 1940 مليون دج لتعاود الارتفاع بدا من سنة 1967 ويستمر إلى سنة 1969 بمقدار 3564 مليون دج.

أما بالنسبة للمواد الغذائية و الاستهلاكية فقد شهدت انخفاضا مستمرا ، فبعدما كانت تبلغ سنة 1963 حوالي 1171 مليون دج انخفضت لتصل سنة 1967 إلى 609 مليون دج ،لترتفع بشكل ضئيل سنة 1969 بمبلغ 978 مليون دج ,

- الواردات :

حسب الجدول (16) في الملحق الثاني تتمثل واردات الجزائر بصفة أساسية خلال هذه الفترة في السلع الاستهلاكية ،ففي سنة 1963 بلغت السلع الاستهلاكية 1875 مليون دج لترتفع إلى 2101 مليون دج سنة 1964 لتنخفض بصفة مستمرة إلى غاية 1553 مليون دج سنة 1968 ،لترتفع بصفة طفيفة سنة 1969 بملغ 1719 مليون دج .

أما بخصوص سلع التجهيز استقرت في حدود 600 مليون دج ، وعند اعتماد الجزائر المخطط الثلاثي قفز المبلغ من 661 مليون دج إلى 1515 مليون دج سنة 1969 ؛وكذا الحال بالنسبة للمواد الأولية وسلع نصف المصنعة التي عرفت ارتفاعا من سنة 1967 لتصل إلى 1747 مليون دج سنة 1969 .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



### 3- التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الجزائر 1963-1969:

من خلال الجدولين (1) و (2) في الملحق الأول يتضح أن الجزائر مرتبطة ارتباطا قويا مع السوق الأوربيـــة في صادراتها التي بلغت سنة 1966 ما مقداره 2573 مليون دج تحتل فرنسا مبلغ 2070 مليون دج لنفس السنة ،في حين لم يتجاوز المبلغ 300 دج مع باقي دول العالم؛ أما عن الواردات فهي الأخرى تعرف نفس الارتبـــاط مع السوق الأوربية في مقدمتها فرنسا بمبلغ يتراوح بين 2167 و 2200 مليون دج بالمقابل لم تحظى باقي دول العالم إلى ما قيمته 400 مليون دج ؛ويرجع السبب إلى الارتباط التاريخي وقرب المســـافة للســـوق الأوربيـــة والسوق الجزائرية.

وبالنسبة لصادراتنا و وراداتنا مع الدول العربية ضعيفة جدا.

## الفرع الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989

فصح المخطط الرباعي الأول عن نوايا ورغبة الدولة احتكار قطاع التجارة الخارجية وذلك بدأ مـــن ســـنة 1971[1]،فاحتكرت أكثر من 80بالمئة من الواردات [2]؛ وكان الاحتكار الرسمي بموجب الأمر 12/74 الصادر سنة 1974 والقانون المعزز له رقم 02/78 الصادر ستة 1978 وقانون 29/88 الصادر 1988 [3],

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين،الفترة الأولى تتميز بالاحتكار التدريجي ما بين 1970-1977 أما الفتـــرة الثانية فهي فترة الاحتكار الإلزامي ما بين 1988/1978 ,

### أولا: فترة الاحتكار التدريجي 1970-1978

لاحظت الحكومة في الفترة السابقة ازدياد فاتورة الواردات ليس فقط على سلع التجهيـــز و إنمـــا الســـلع الاستهلاكية أيضا جعلت الدولة تتولى بنفسها حركة تدفقات التجارة الخارجيـــة وجعلـــها في خدمـــة التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية.

وكأن الهدف من هذا النظام [1]:

[1] Hocine benissaid ,**la reform economique en Algérie**.,p87.

[2] صالح تومي،عيسى شقبقب ، مرجع سبق ذكره ،ص 32

[3] عبد الله موساوي،مرجع سبق ذكره ، ص 239

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- إحداث تجانس بين السلع المستوردة؛
- القدرة على المفاوضات الدولية؛
- تأميم شبكات توزيع التجارة الخارجية؛
- تنويع مصادر ومناطق المبادلات الخارجية مع تقليص الواردات.

وفي هذه المرحلة تم أن الرخص الإجمالية للاستيراد من أجل التخفيف من حدة الاحتكار، سنة 1974 كأن هناك نص تشريعي يميز بين ثلاث أنواع من رخص الاستيراد هي:

أ- **الرخص الإجمالية للاستيراد** : تعتبر تراخيص الاستيراد سند يغطي كافة واردات المؤسسة خلال مدة معينة ،بإضافة إلى كونه غلاف مالي لتسديد تلك الواردات,

ولو تتبعنا الأمر لوجدنا أصل هذه الرخص رخصة دخول السلع إلى السوق الوطنية تصدر من طرف وزارة التجارة ،هكذا تصبح هذه التراخيص الإجمالية للاستيراد في شكل قرارات إدارية [2].

ب- **الرخص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المسطرة** : تمنح هذه التراخيص من طرف وزارة التجارة للشركات التي تستورد مستلزمات أنتاج ومعدات صناعية من أجل البرامج الاستثمارية ،وتدوم هذه لمدة سنة[3].

ت- **الرخص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي** : تمنح هذه الرخص للمؤسسات الوطنية المنتجة والتي يصعب عليها الحصول على المواد والمستلزمات داخل السوق المحلي ، ولا يسمح المتاجرة بهذه الواردات إلا بموافقة وزارة التجارة وفي الحالات الاستثنائية فقط[4].

[1] عبد الرشيد بن الديب،مرجع سبق ذكره،ص 262
[2] عجة الجيلالي ، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ،ص ص 65-66
[3] بيبي يوسف ،مرجع سبق ذكره ،ص 143
[4] نفس المرجع و الصفحة

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## 1. تطور الميزان التجاري 1970-1978 :

**جدول رقم (7)** : تطور الميزان التجاري في فترة الاحتكار التدريجي 1970 -1978

الوحدة: مليون دولار

| | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 1010 | 857 | 1304 | 1889 | 4259 | 4292 | 4977 | 5805 | 6117 |
| الواردات | 1259 | 1228 | 1491 | 2241 | 4024 | 5993 | 5318 | 7102 | 8675 |
| الميزان التجاري | -248 | -371 | -187 | -353 | 235 | -1702 | -341 | -1297 | -2558 |
| معدل التغطية(%) | 80 | 70 | 87 | 84 | 106 | 72 | 94 | 82 | 71 |

**المصدر**:الديوان الوطني للإحصائيات، commerce extérieur 1963-2008 ،بدون ترقيم

يمكن إيضاح هذه المعطيات من خلال الشكل التالي :

**الشكل رقم (4)** : تطور الميزان التجاري 1970-1978

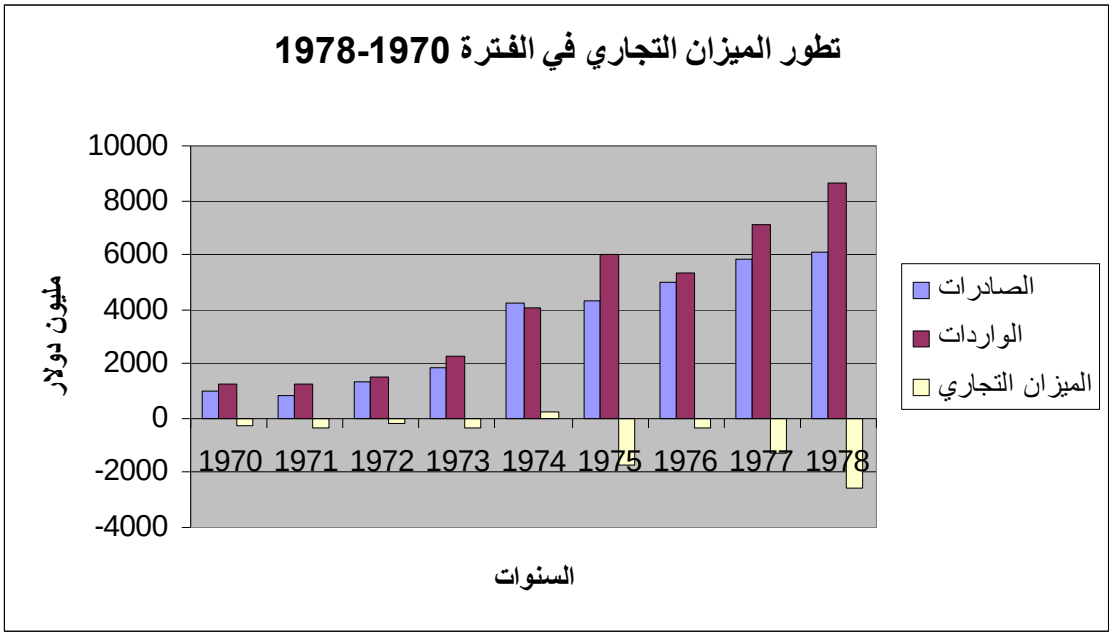

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



ما يلاحظ في هذه الفترة أن الميزان التجاري شهد عجزا مستمرا من سنة 1969 إلى غاية 1973 الذي تراوح بين 187 مليون دولار و 353 مليون دولار بسبب التزايد المستمر للواردات في إطار المخطط التنموي الرباعي،ففي سنة 1970 كانت الواردات تبلغ 1259 مليون دولار لتعرف انخفاضا طفيفا سنة 1971 قدر ب 1228 مليون دولار ،لتعرف بعدها ارتفاع مستمرا وصل حتى 8675 مليون دولار سنة 1989 وهو أعلى عجز عرفه الميـــزان التجاري الذي بلغ 2558 مليون دولار ،لكن في سنة 1974 حقق الميزان التجاري فائضا بلغ 235 مليـــون دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول اثر أزمة النفط سنة 1973.

## 2- التركيب السلعي للصادرات و الواردات 1970-1978 :

- الصادرات :

من خلال الجدول (12) في الملحق الثاني يمكن تحديد السلع التي ترتكز عليها الجزائر في تصديرها،حيث نجد أن كل من السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية و سلع التجهيز ضعيفة جدا بحيث تتراوح مبالغ هذه السلع بـــين 12 مليون دينار و 999 مليون دينار كأكبر قيمة لها،في حين تستحوذ المواد نصف مصنعة على حصة الأسد في صادرات الجزائر وخصوصا الطاقة التي تمثل نسبة 98بالمئة .

- الواردات :

من الجدول (17) في الملحق الثاني تحتل سلع التجهيز المرتبة الأولى في قامة السلع المستوردة من أجل إتمام مشـــروع المخططات التنموية التي تسعى إليها الجزائر ،حيث عرفت هذه السلع ارتفاعا مستمرا طيلة هذه الفترة،فانتقلت مـــن 2504 مليون دج سنة 1970 إلى 16527 مليون دج سنة 1978 ،لتليها المواد الأولية و المواد نصف المصـــنعة في المرتبة الثانية وذلك بسبب التوجه نحو النهوض بالقطاع الصناعي ،أما المواد الاستهلاكية رغم موقعهـــا في المرتبـــة الثالثة من ناحية الأولويات بالنسبة للجزائر عرفت هي الأخرى زيادات مستمرة ،ففي ســـنة 1970 كانـــت تبلـــغ واردات السلع الاستهلاكية 1164 مليون دج لتنتقل إلى 6827 مليون دج سنة 1978 وراجع ذلك إلى إهمـــال قطاع الزراعة في برنامج المخطط الرباعي الأول والثاني.

## 3- التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات 1970-1978 :

- الصادرات :

من قراءتنا للجدول رقم (2) من الملحق الأول نجد أن صادرات الجزائر نحو أوربا لا تزال تحتل المرتبة الأولى إلى غاية سنة1975 التي بلغت 10017 مليون دج ،لكن تراجعت هذه المرتبة لصالح أمريكا الشمالية بوجه عـــام و 1976 ،ليصل مبلغ صادرات الجزائر نحو أمريكا الشمالية ســـنة 1979 إلى 19713 مليون دج مقابل 13371 مليون دج لصالح أوربا,

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- الواردات :

أما بخصوص الواردات من الجدول (7) في الملحق الأول فلا تزال الجزائر مرتبطة بأوربا بسبب القرب الجغرافي،فنجد وارداتها سنة1970 وصلت إلى 4059 مليون دج تحتل فرنسا ما قيمته 2631 مليون دج ،أما بالنسبة للدول الاشتراكية و أمريكا الشمالية فلم تتجاوز 600 مليون دج؛غير أن في هذه الفترة وهي فترة المخطط الرباعي الأول والثاني فكانت واردات الجزائر تعرف تزايدا مستمر،والتي بلغت سنة 1979 إلى 20202 مليون دج نحو أوربا ،و 1555 مليون دج نحو الدول الاشتراكية،و 3028 مليون دج نحو أمريكا الشمالية.

**ثانيا: فترة الاحتكار الإلزامي 1978-1988**

جاء القانون رقم 02/78 سنة 1978 ثم القانون 29/88 الصادر سنة 1988 ليعزز ويكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية،وذلك عن طريق وكالات عمومية[1] مثل SONACOME في صناعة السيارات الميكانيكية،SNMC للبناء وsns في الحديد [2],,,,كما تم التخلي عن التراخيص الإجمالية للاستيراد وإنشاء الميزانية السنوية للعملة الصعبة (BDA) [3]التي تحل محل كل الإجراءات الإدارية والمالية السابقة ،بحيث من خلال هذه الميزانية تكون للمؤسسة الحرية في استعمالها في إطار معاملاتها التجارية؛أما المؤسسات غير المقيدة في هذه الميزانية فأنها تبقى خاضعة لتراخيص الاستيراد[4],وهكذا فإن ميزانية العملة الصعبة امتازت بتسهيل تخطيط وتسيير الواردات بعدما كأن النظام القديم يتميز بصعوبة ترابط المؤسسات و البنوك ومصالح الجمارك[5].

**1-تطور الميزان التجاري 1979-1989** :

تتبعت الدولة عدة تشريعات وإجراءات لتتحكم في قطاع التجارة الخارجية وكانت نتائج هذه الإجراءات على رصيد الميزان التجاري وفق الجدول الموالي:

[1] بوطمين سامية، **انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**،ص 221

[2] Hammid temmar ,**structure et model de developpement de l'algerie**,p307

[3] عبد الله موساوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 239

[4] بوطمين سامية،مرجع سبق ذكره ، ص 222

[5] عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص 102

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(8)**:تطور الميزان التجاري في مرحلة الاحتكار الإلزامي 1979-1989

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 9873 | 15613 | 13283 | 11481 | 11183 | 11869 | 10145 | 7820 | 8233 | 8104 | 8968 |
| الواردات | 8410 | 10552 | 11259 | 10743 | 10415 | 10292 | 9840 | 9213 | 7054 | 7323 | 9208 |
| الميـــــزان التجاري | 1463 | 5061 | 2024 | 736 | 768 | 1577 | 305 | -1393 | 1177 | 781 | -240 |
| معـــــدل التغطية(%) | 117 | 148 | 118 | 107 | 107 | 115 | 103 | 85 | 117 | 111 | 97 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، commerce extérieur 1963-2008 ،بدون ترقيم

**الشكل الرقم(5)**: يبين تغيرات الميزان التجاري بشكل واضح كالتالي:

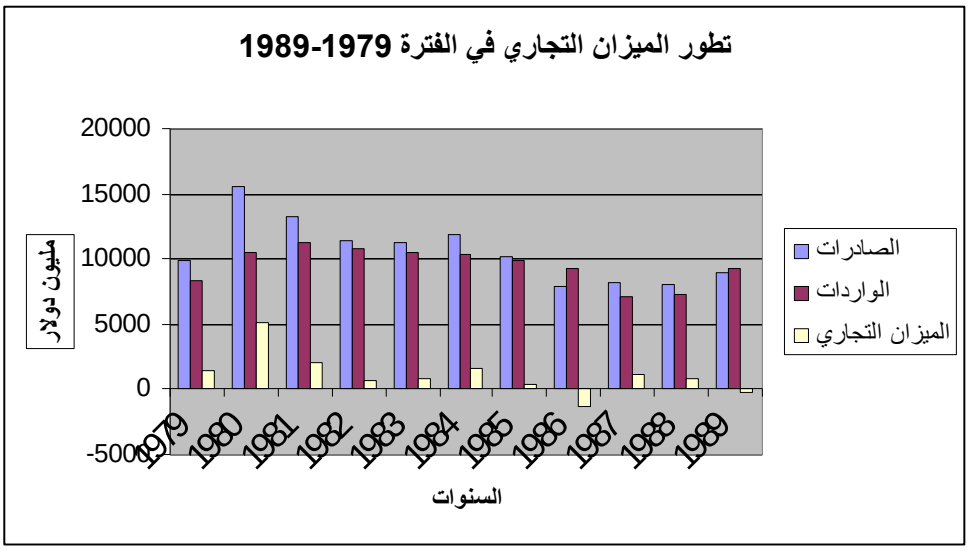


بعدما صارت الدولة المحتكرة الوحيدة للتجارة الخارجية ومع استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى غايـــة 1985 عرف الميزان التجاري فائضا يتميز بالارتفاع و الانخفاض ،فكأن أكبر فائض له سنة 1980 والذي يقدر ب 5061 مليون دولار وأقل فائض خلال نفس الفترة هو سنة 1985 الذي بلغ 305 مليون دولار،وكـــأن معـــدل التغطية بين1979 و 1985 يتجاوز 100بالمئة دليل أن الصادرات كانت تغطي كافة الـــواردات؛ولكن في ســـنة

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



1986 عرف الميزان التجاري عجزا بلغ 1393 مليون دولار بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول مما جعل الجزائر تلجا الى التمويل الخارجي من أجل استكمال مخططاتها التنموية والذي أوقعها في ديون خانقة؛وفي سنة 1987و1988 يحقق الميزان التجاري فائضا قدر على الوالي 1177 مليون دولار،781 مليون دولار ،لكن سنة 1989 يعود للعجز مجددا ليصل إلى 240 مليون دولار؛ويعود هذا التذبذب في الميزان التجاري بصفة أساسية لارتباطه الشديد بالمتغيرات العالمية لأسعار المحروقات.

## 2- التركيب السلعي للصادرات و الواردات 1980-1989:

- الصادرات :

حسب الجدول رقم (13)في الملحق الثاني واصلت صادرات المواد الغذائية انخفاضها مقارنة بفترة السبعينات لسببين رئيسيين هما إهمال قطاع الزراعة ،وزيادة الطلب الداخلي للمواد الغذائية،في حين تبقى الزيوت و الطاقة في صدارة السلع المصدرة حيث عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة 1980 -1985 والتي تراوحت بين 51715 مليون دج و 63299 مليون دج ،لكن في سنة 1986 عند انهيار أسعار البترول انخفضت إيرادات هذا القطاع إلى حوالي النصف مقارنة بسنة 1985 لتبلغ 35897 مليون دج ،وما أن تحسنت أسعار البترول عرف هذا القطاع ارتفاعا ليبلغ 65237 مليون دج .

- الواردات :

لم يتغير اتجاه التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال هذه الفترة،فالسلع الغذائية وسلع التجهيز و سلع التموين الصناعي في زيادة مستمرة بالرغم من انخفاض الإيرادات من أجل إتمام المخططات التنموية،وذلك حسب الجدول (18) في الملحق الثاني .

## 3- التوزيع الجغرافي للصادرات و الوردات 1980-1989 :

- الصادرات :

تشير المبالغ في الجدول (3) في الملحق الأول إلى أن المجموعة الأوربية تستحوذ على 20,6 مليار دج من صادرات الجزائر ،تهيمن فرنسا على 7,5 مليار دج سنة 1980 لترتفع إلى 19 مليار دج سنة 1985 لصالح فرنسا و 43,5 مليار دج للمجموعة الأوربية ككل؛في حين تقع دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية والتي قدرت

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



الصادرات إليها ب 24,3 مليار دج سنة 1980 لتنخفض إلى 7,7 مليار دج سنة 1985 ؛ أما بالنسبة للمبادلات الآسيوية و الإفريقية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة تبقى ضئيلة.

لكن في سنة 1986 عند انهيار أسعار البترول عرفت صادرات المجموعة الأوربية انخفاضا وصل إلى 23,1 مليار دج لترتفع مجددا إلى 41,3 مليار دج سنة 1989 ،أما في أمريكا الشمالية شكلت صادرات إلى هذه الدول ما مقداره 6 مليار دج سنة 1986 لتصل إلى 8,5 مليار دج تكاد الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ عليها،لكن في سنة 1989 انخفضت الصادرات إلى 1,7 مليار دج؛وبخصوص المجموعة الآسيوية عرفت الصادرات نحوها انخفاضا سببه انهيار أسعار النفط وأسعار صرف الدولار وليس نقص في كمية وحجم الصادرات،ففي سنة 1986 بلغت الصادرات إليها حوالي 550 مليون دج لترتفع إلى 1,6 مليار دج سنة 1989 .

- الواردات :

مصدر واردات الجزائر حسب الجدول (8) في الملحق الأول بصفة أساسية من مجموعة الدول الأوربية بقيمة 25,1 مليار دج تحتل فرنسا نصيب النصف منها في سنة 1980 وهي في تزايد مستمر إلى غاية 1985 التي بلغت 29,4 مليار دج ؛أما بالنسبة لأمريكا الشمالية فكانت واردات الجزائر منها تزيد عن 4 مليارات دج سنة 1980 لتصل إلى 5,2 مليار فقط سنة 1985 ،وقدرت الواردات الجزائرية من الدول الآسيوية 2,2 مليار دج سنة 1980 لتصل إلى 5,2 مليار دج سنة 1985.

أما في سنوات 1986 و 1978 كانت واردات الجزائر من أوربا تقدر ب 24,8 مليار دج و 18,6 مليار دج على التوالي،لتصل سنة 1989 إلى 34,6 مليار دج؛وفي أمريكا الشمالية قدرت الواردات سنة 1986 4,3 مليار دج و 5,7 مليار دج سنة 1987 ثم إلى 10,8 مليار دج سنة 1989

لتبقى واردات الجزائر من المجموعة الآسيوية تبلغ 2,6 مليار دج سنة 1986 و 4,6 مليار دج سنة 1989.

بعد التطرق للتركيب السلعي و التوزيع الجغرافي لصادرات و واردات الجزائر لهذه الفترة ،دعونا نقيم نتائج الاستثمارات الضخمة في مجال الصادرات خارج المحروقات وفق الجدول الموالي:

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(9)** : تطور الميزان التجاري خارج المحروقات 1970-1989

الوحدة: مليون دج

| | 1970 | 1972 | 1984 | 1989 |
|---|---|---|---|---|
| **الصـــادرات خـــارج المحروقات** | 1525 | 1038 | 1461 | 3010 |
| **الواردات** | 6994 | 7954 | 48009 | 68542 |
| **الميزان التجاري** | 5469- | 6916- | 46548- | 65532- |
| ***معدل التغطية(%)** | 21,8 | 13,05 | 3,04 | 4,39 |

**المصدر**: -

- *من إعداد الطالبة

يتضح من الجدول أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات غطى تقريبا ربع واردات لسنة 1970 بنسـبة 21,8بالمئة ، لكن لم تدم هذه النسبة طويلا لتنخفض إلى 13,05بالمئة سـنة 1972،وفي سـتة 1989 عرفـت انخفاضا شديدا بنسبة تغطية 4,39بالمئة ؛وهذا يدل على ضعف وتدهور مردودية الاسـتثمارات في مجـال الإنتـاج بالإضافة إلى عامل آخر والمتمثل في زيادة الطلب الداخلي الناتج عن النمو السكاني.

رغم كل الجهود المبذولة في إطار النهج الاشتراكي من استثمارات واحتكار للتجارة الخارجية لم تحقق الجزائـر النتائج المرجوة.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## المبحث الثاني : التجارة الخارجية في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي

قامت الجزائر بعدة محاولات من أجل القيام باقتصادها ؛وما ساعدها على تنفيذ مخططاتها الاستثمارية هو ارتفاع أسعار البترول وزيادة حجم صادرات المحروقات،لكن في فترة تدهور وانهيار أسعار النفط مع انخفاض الادخار المحلي،جعل الجزائر تلجأ لمصادر تمويلية خارجية ألا وهي القروض التجارية قصيرة الأجل ذات معدلات فائدة مرتفعة.

### المطلب الأول : دوافع لجوء الجزائر للهيئات الدولية

.بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على أكثر من 95بالمئة من صادرات المحروقات نجدها تتعرض وبشدة للصدمات الخارجية .

في سنة 1986 انهارت أسعار البترول من 35 دولار للبرميل إلى 10 دولار؛ وانعكس ذلك سلبا على إيرادات الجزائر التي وصلت إلى أقل من 7,26 مليار دولار بعدما كانت تبلغ 12,270 مليار دولار؛بالإضافة إلى ذلك تقلبات أسعار الفائدة وانهيار أسعار صرف الدولار[1].

سنة 1985 وقعت الجزائر في أزمة ديون خانقة وكأن من أسبابها[2]:

- ضخامة الاستثمارات:اعتمدت الجزائر مخططات تنموية ضخمة التي بلغت حوالي 52,5بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الخام لسنة 1979 وهي نسبة تفوق إمكانات التمويل المحلية ومع انهيار أسعار النفط التي تعتبر المصدر التمويلي الوحيد أدى بالجزائر اللجوء للإقراض الخارجي لتمويل الاستثمارات.
- ضعف التحكم في سياسة الإقراض الخارجي: رغم وضع وتحديد نسبة التمويل الخارجي التي تتجاوز 30بالمئة لتفادي مشكل الديون ،إلا أن الاتصال المباشر وغير المنسق للسوق المالية الدولية أدى إلى تفكيك السياسة المالية الخارجية.
- النمو الديمغرافي المرتفع :بلغت نسبة زيادة السكان 32بالمئة سنويا ،وبسبب فشل السياسة الزراعية عانت الجزائر فجوة غذائية صعبة التي زادت بصورة مذهلة ، بلغت الواردات الغذائية سنة 1973 326 مليون

[1] حامد نور الدين ،**العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر**،بدون ترقيم
[2] مخلوفي عبد السلام ،**أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي** ،بدون ترقيم

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



دولار لتصل إلى 2 مليار دولار سنة 1980 ثم إلى 3,1 مليار دولار سنة 1991 ؛أدى بها إلى طلب المزيد من القروض لسد هذا العجز.

- ضعف نتائج الاستثمارات: لم تكن مردودية الاستثمارات كافية، بل الأكثر من ذلك كانت ضعيفة وغير مشجع مقارنة بالمبالغ التي خصصت للقيام بها.
- تدهور معدل التبادل الدولي: لم تكن معدلات التبادل التجاري في صالح الدول المتخلفة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بسبب اعتمادها الشبه كلي على إيرادات النفط الذي يتميز بالتذبذب المستمر مع الزيادة المستمرة للواردات.
- تقلبات سعر الصرف:يؤثر سعر الصرف على حصيلة صادرات الجزائر إذا طرأ عليه أي تذبذب في قيمته،وعليه فأنه في حالة الانخفاض سوف تلجأ الجزائر إلى طلب المزيد من القروض لسد نقص إيرادات صادراتها.
- صعوبة شروط الاقتراض: تفرض المؤسسات المالية والبنوك شروط صعبة من أجل منح القروض وهي:

● ارتفاع معدلات الفائدة:فرض على الجزائر معدلات فائدة متغيرة بلغت 30بالمئة عام 1985 مما ترتب عنها زيادة عبء المديونية.

● قصر مدة استحقاق القروض: كانت القروض التي لجأت إليها الجزائر قصيرة الأجل الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديدها وارتفاع خدمتها وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري يتحمل أعباء المديونية المثقلة؛ الجدول التالي :

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(10)** : تطور الديون الخارجية في فترة الثمانينيات

| المؤشرات/السنوات | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الديون ( مليون دولار) | 17682 | 17728 | 16285 | 15944 | 18401 | 22906 | 25022 | 26745 | 28574 |
| خدمات الديون ( مليون دولار) | 3815 | 4563 | 4727 | 5125 | 5041 | 5185 | 5481 | 6564 | 7530 |
| الديون/الناتج الوطني الإجمالي (%) | 43 | 45 | 37 | 34 | 35 | 31 | 35 | 37 | 39 |
| نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات (%) | 117 | 134 | 125 | 125 | 142 | 210 | 223 | 284 | 229 |
| نسبة خدمات الديون إلى الصادرات (%) | 27,90 | 37 | 42 | 38 | 37 | 50 | 50 | 83 | 80 |

**المصدر**: حامد نور الدين ،مرجع سبق ذكره

لم تكن فترة الثمانينات مريحة للجزائر فيما يخص وضع مديونيتها الخارجية ، فهي في تزايد مستمر قدرت بنسبة 284بالمئة من الصادرات سنة 1988 ونسبة خدمة دين 80بالمئة من صادرات1989 .

واثر هذا الوضع الحرج لم تجد الجزائر سوى حلا وحيدا وهو القيام بالإصلاحات الاقتصادية.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## المطلب الثاني : الاتفاقيات الائتمانية 1989-1994

كما ذكرنا سابقا أن الاقتصاد الجزائري عرف عجزا في توفير السيولة اللازمة بعدما كانت معدلات خدمة الدين تلتهم أكثر من 80بالمئة من إيراداتها؛حيث انتقلت خدمة الدين من 0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير سنة 1978 وأكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993 مما جعلها تلجا لهذه الهيئات للحصول على المساعدات المالية لتغطية العجز من العملات الأجنبية.

وبدا دور صندوق النقد الدولي بعدما أرسل وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق خطاب نوايا سنة 1989 الذي نص على " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ،وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف".

من خلال هذا الخطاب تعد الجزائر الصندوق بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي بدا من سنة 1989[1].

### أولا: الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989-1990

تم بموجب هذا الاتفاق ما يلي[2]:

1- رفع الدعم تدريجيا على السلع و الخدمات من خلال قانون المالية لسنة 1990 ، كما تراجعت عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية ،ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص واعتماد وكلاء لدى مصلحة الجمارك.

2 - جاء صدور قانون النقد والقرض للقيام بتغيرات هيكلية على مستوى السياسة النقدية وذلك بإنهاء مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح المجال للمؤسسات الخاصة المحلية أو الأجنبية في ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية ،كما نص القانون على الحد من الإصدار النقدي والعمل على جلب الادخار بهدف تجنب التضخم وكأن أهم مبادئ قانون النقد والقرض :

* "منح البنك المركزي الاستقلالية التامة؛

[1] بظاهر علي،**سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، ص ص 181-182

[2] مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**،مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



* إعطاء حركية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات؛

* تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية؛

* محاربة التضخم ومختلف أشكال التسريبات؛

* وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد؛

* وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض".

3- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.

## ثانيا : الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991-1992

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى الصندوق الدولي للحصول على الأموال اللازمة لتكملة سلسلة :[1]

- العمل على إصلاح المنظومة المالية و النظام الضريبي و الجمركي؛
- قامت الجزائر بتخفيض الدينار الجزائري وفق الجدول التالي:

**جدول رقم(11)**: تخفيض الدينار الجزائري 1989-1991

| الفترة | Dec-88 | Dec-89 | Dec-90 | Mar-91 | Sep-91 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدولار الواحد مقابل الدينار | 6,73 | 8,03 | 12,2 | 17,8 | 22,5 |

**المصدر**: بطاهر علي ،مرجع سبق ذكره،ص 189

يلاحظ من الجدول أن قيمة الدينار انخفضت مقابل الدولار ،فبعدما كأن الدولار الواحد يقدر ب 6,73 دج سنة 1988 أصبح يقدر ب 22,5 دج وهو انخفاض ب 3 مرات ما كأن عليه سنة 1988؛

[1] نفس المرجع،ص ص 131-132

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- تحرير التجارة الخارجية والداخلية؛
- تحرير أسعار السلع و الخدمات ورفع الدعم؛
- العمل على تهيئة المناخ من أجل تشجيع جلب الاستثمارات الأجنبية.

**ثالثا: الاتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994-1995**

كانت من النتائج من الاتفاقية السابقة هو عدم حصول الجزائر على القسط الرابع و الأخير بعدما أخلت بالالتزامات المتفق عليها؛بالإضافة إلى عدم تحسن بعض المؤشرات مثل ارتفاع معدل خدمة الديون مع تواصل انخفاض أسعار البترول ،حيث وصلت خدمة الدين 9,05 مليار دولار وقيمة إيرادات الصادرات 10,23 مليار دولار سنة 1993 أي بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 82,2بالمئة ،و لم يتبقى سوى 1,18 مليار دولار لتمويل الدورة الاقتصادية[1]،عجز الموازنة العامة ب 8,7بالمئة سنة 1993 ،ارتفاع الأسعار سنة 1994 ب 10,7بالمئة مع زيادة التضخم ب 7,7بالمئة .

لم يكن للجزائر غير حل وحيد وهو إعادة جدولة ديونها الخارجية[2].

ويقصد بإعادة الجدولة هو تأخير أو تمديد أجل تسديد أصل الدين بتوزيعه إلى أقساط لعدة سنوات وبشروط محددة تلتزم بها الدولة،وغالبا ما تلجا الدولة المدينة لإعادة جدولة ديونها للدوافع التالية[3]:

- تجنب تكاليف عدم الوفاء بالدين كحجز أملاك الدولة المتواجد و في الخارج؛
- عند عدم استطاعة الدول الوصول إلى أسواق رأسمال الدولية لفترة من الزمن ؛
- وزيادة على ذلك الإضرار بسمعتها في الوفاء بالتزاماتها ، تحمل العقوبات التجارية؛

بالإضافة إلى ذلك كله لا يوجد بديل آخر من أجل تخفيف عبء الديون من غير إعادة الجدولة.

كانت الجزائر دائما ترفض اللجوء إلى إعادة الجدولة ، ولكن في آخر المطاف وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها ،فكأن الاتفاق الأول سنة 1994 مع نادي باريس لإعادة جدولة ما قيمته 400,4 مليون دولار خلال فترة 16 سنة مع 4 سنوات إعفاء من الدفع ،حيث أنخفض قسط خدمة الدين إلى 35,5بالمئة عوضا عن 96بالمئة ،لكن ابتداء من سنة 1995 عاودت الديون ارتفاعها من جديد إلى نسبة 84بالمئة لتلجأ الجزائر مرة أخرى إلى نادي

[1] بن عزوز شكري،**تقييم اثر برنامج التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الجزائري** ، ص ص 10-11
[2] نفس المرجع ،ص ص 12-13
[3] خضير حسن خضير، **أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية**،ص ص 102-107

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



باريس في جويلية 1995 ولأول مرة أمام نادي لندن و لم تكن إعادة الجدولة معه إلا في جويلية 1996[1]؛ويبين لنا الجدول التالي أثر إعادة الجدولة على المديونية.

**الجدول رقم (12)**: نتائج إعادة الجدولة على مديونية الجزائر

الوحدة:مليار دولار

| | | القسط | الفائدة | المجموع | خدمة الدين إلى الصادرات |
|---|---|---|---|---|---|
| **1994** | **قبل إعادة الجدولة** | 7,12 | 1,84 | 8,96 | 93,4 |
| | **بعد إعادة الجدولة** | 3,31 | 1,39 | 4,52 | 47,1 |
| **1995** | **قبل إعادة الجدولة** | 7,114 | 1,779 | 8,893 | 70,6 |
| | **بعد إعادة الجدولة** | 2,57 | 1,796 | 4,366 | 37,8 |

**المصدر**: بن زعرور شكري،مرجع سبق ذكره ،ص 14

وكأن يتضمن اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث تحقيق الأهداف التالية[2]:

- العمل على الوصول إلى ناتج داخلي إجمالي بين 3بالمئة و 6بالمئة خلال سنة واحدة 1994- 1995
- تخفيض معدلات التضخم وتحسين الأوضاع الاجتماعية عن طريق توفير مناصب شغل والسكن...

وللوصول إلى هذه الأهداف كانت الإجراءات كما يلي:

- رفع الدعم وترك قوى السوق هي التي تحدد الأسعار؛

[1] مخلوفي عبد السلام ،مرجع سبق ذكره
[2] الهادي خالدي،**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي –إشارة حالة الجزائر-** ،ص ص 202-205

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- تخفيض الدينار إلى 36 مقابل دولار واحد؛
- العمل على تحرير التجارة الخارجية.

لابد أن تكون لبرنامج الاستقرار الاقتصادي نتائج وآثار اقتصادية و اجتماعية سوف نتطرق إليها في الفصل القادم،وما سنتطرق إليه في المطلب المقبل هو انعكاس هذه الإجراءات على تطور قطاع التجارة .

## المطلب الثالث : تطور التجارة الخارجية خلال مرحلة التحرير التدريجي 1990-1995

منذ سنة 1989 التي تعتبر بداية نفتاح الاقتصادي العالمي ،ومن بين هذه المجالات التي خضعت للإصلاح هو مجال التجارة الخارجية بغرض التخلص وإنهاء الاحتكار التقليدي للدولة وذلك عن طريق عدة إجراءات وتنظيمات اتخذت للوصول إلى تحرير التجارة الخارجية؛في فترة التسعينات قامت الجزائر بإصدار عدة تشريعات وتنظيمات من شأنها أن تساهم في تحرير التجارة الخارجية ؛ففي سنة 1990 تم إصدار قانون النقد والقرض الذي تضمن أسس تحرير الاستثمار الأجنبي وتحديد كيفية وشروط تحويل الأموال عن طريق بنك الجزائر الذي يعتبر المكلف بتنظيم التجارة الخارجية[1].

وباعتبار الدور الكبير التي تقوم به البنوك في تحرير التجارة الخارجية قام بنك الجزائر بوضع عدة أنظمة متمثلة في[2]:

1. النظام 90- 02:ويتضمن فتح والتعامل مع حساب أو عدة حسابات للعملة الأجنبية في البنوك التجارية للمؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي؛
2. النظام 90- 03 : بين هذا النظام شروط تحويل الأموال المراد استثمارها في الجزائر ،وكذا تحويل العوائد للخارج وكل هذا عبر موافقة البنك الجزائر؛
3. 90-04 :يختص هذا النظام بتجارة الجملة وكيفية إدراج المؤسسات الوطنية و الأجنبية في عملية الاستيراد و التصدير.

غير أن هذه الإجراءات واجهت عدة عوائق منها المنافسة فيما بين البنوك والتي أدت إلى توجه المتعاملين للسوق الموازية للحصول على العملة الصعبة،لذالك جاء كل من المرسوم التنفيذي 91-37الصادر في 13 فيفري 1991 والمتضمن ضرورة تحرير التجارة الخارجية وإلغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير ,

[1] كبير سمية ،**التجارة الخارجية وتمويليها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ،ص ص 44-45

[2] بيبي يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 148

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



وفي أفريل 1991 قام بنك الجزائر بإعادة النظر في تنظيم الصرف فاصدر التعليمة 3/19 تتضمن إلغاء الدفع بالعملات الأجنبية واستبدالها بالدفع بالعملة المحلية،إلغاء ميزانية العملات الأجنبية للمؤسسات العمومية،كما مكن المستوردين من الحصول على تمويلات خارجية مقابل دفع مبلغ الواردات بالدينار.

وخلال هذه الفترة تولت وزارة التجارة التي أسست بمرسوم تنفيذي 94-207 الصادر بتاريخ 16 جويلية 1994 عدة مهام متعلقة بتنظيم سير المبادلات التجارية[1].

ومن خلال كافة الإجراءات والتنظيمات التي أجريت على التجارة الخارجية في الجزائر و العمل على تحريرها ،سوف نقوم فيما يلي بتتبع تطور هيكل كل من الصادرات و الواردات في الفترة 1990-1995

## 1- تطور الميزان التجاري 1990-1995

**الجدول رقم(13)** : تطور الميزان التجاري في مرحلة التحرير التدريجي

الوحدة:مليون دولار

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 1134 | 12101 | 10837 | 10091 | 8340 | 10240 |
| الواردات | 9684 | 7681 | 8406 | 8788 | 9365 | 10761 |
| الميـــــــزان التجاري | 1628 | 4420 | 2431 | 1303 | -1825 | -621 |
| معدل التغطية (%) | 117 | 158 | 129 | 115 | 89 | 96 |

**المصدر**:الديوان الوطني للإحصائيات، commerce extérieur 1963-2008 ،بدون ترقيم

الشكل التالي يبين تطور المبادلات الخارجية للجزائر للفترة 1990-1995

[1] كبير سمية ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 45-50

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الشكل رقم(6)** : تطور الصادرات و الواردات 1990-1995

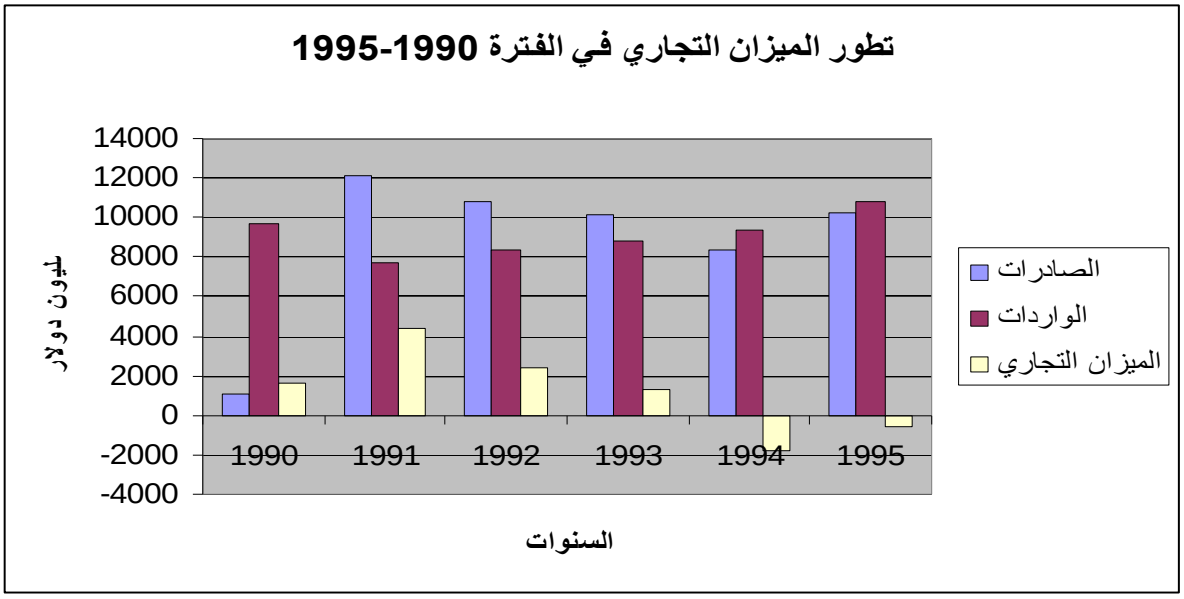


من خلال الجدول يتضح لنا أن قيمة الصادرات تغطي كافة الواردات بمعدل يتراوح بين 115بالمئة و 158بالمئة في فترة 1990-1993 وهذا ينعكس على وضعية الميزان التجاري بالإيجاب،حيث بلغت الفوائض إلى ما بين 1303 مليون دولار و 4420 مليون دولار لنفس الفترة،لكن في سنة 1994 و 1995 حقق الميزان التجاري عجزا قدر ب 1825 مليون دولار و 621 مليون دولار على التوالي بسبب الانخفاض الذي يطرأ على أسعار النفط الدولية.

## 2- التركيب السلعي للصادرات و الواردات 1990-1995

- الصادرات :

من المواد الغذائية ومواد التصنيع ومعدات النقل ومعدات أخرى زيادة مستمرة طيلة هذه الفترة،لكنها تبقى ضئيلة مقارنة بصادرات المحروقات التي تمثل 97بالمئة وذلك حسب ما جاء في الجدول (14) في الملحق الثاني.

- الواردات :

وفي الجدول (19) في الملحق الثاني كذلك لاحظنا أنه بسبب اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات والمواد الأولية وضعف الجهاز الإنتاجي لديها مع زيادة الطلب الداخلي على السلع الاستهلاكية لابد من اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، لذا نجد أن السلع الغذائية في تزايد مستمر،ففي سنة 1990 بلغت واردات سلع هذه

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



الأخيرة 16907 مليون دج لتصل إلى 132962 مليون دج سنة 1995 ؛ونجد كذلك كل من مواد التصنيع ومعدات النقل و الآلات الأخرى في زيادة مستمرة بسبب غياب التطور التكنولوجي للجزائر ورغبتها في ترقية صناعاتها.

## 3- التوزيع الجغرافي للمبادلات خلال 1991-1995

- الصادرات:

لم يتغير حجم صادرات نحو المجموعة الأوربية حسب الجدول (4) في الملحق الأول،فبلغت سنة 1991 ما يقارب 166661,6 مليون دج ،احتلت ايطاليا ما قيمته 55236,1 مليون دج لتليها فرنسا في المرتبة الثانية ما قيمته 43887,5 مليون دج ؛لتصل إلى 323559,3 مليون دج للمجموعة الأوربية ككل سنة 1995.

تأتي دول أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية بمبلغ قدر بـ 40373,3 مليون دج سنة 1991 لتصل إلى 94586,1 مليون دج سنة 1995 ,

ثم في المرتبة الثالثة دول أمريكا الجنوبية و الدول الآسيوية؛أما قيمة الصادرات الموجهة إلى الدول العربية فهي ضئيلة جدا رغم المحاولات العديدة من أجل تشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

- الواردات:

يتجلى من الجدول(9) في الملحق الأول أن واردات الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا اتجاه أوربا بالرغم من أن صادراتها فيها نوع من التنويع؛وما يمكن ملاحظته أيضا أن واردات الجزائر في تزايد مستمر من مختلف المناطق بصفة عامة وأوربا وفرنسا بصفة خاصة،فانتقلت الواردات من 85460,9 مليون دج سنة 1991 إلى 304451,2 مليون دج سنة 1995 .

أما بالنسبة لأمريكا الشمالية فكانت الواردات سنة 1991 ما قيمته 17898,5 مليون دج لتصل إلى 88984,1 مليون دج سنة 1995.

في الوقت الذي تزداد فيه الواردات من الدول الغربية تبقى المعاملات العربية عربية ضئيلة جدا,

بعد تحليل الميزان التجاري لهذه الفترة ومعرفة هيكل السلع المصدرة والمستوردة سنحاول في الآتي بتحليل الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في الجدول الموالي:

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(14)** : الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات

الوحدة:مليون دج

| | 1992 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|
| **الصادرات خارج المحروقات** | 10077,8 | 9135 | 24794 |
| **الواردات** | 188547 | 340142 | 513193 |
| **الميزان التجاري خارج المحروقات** | 178469,2- | 331007- | 488399- |
| ***معدل التغطية (%)** | 5,3 | 2,68 | 4,83 |

**المصدر**:-الديوان الوطني للإحصائيات

-*من إعداد الطالبة

بعد مرور سبع سنوات من التحرير التدريجي للتجارة و المحاولة الاستفادة من ذلك ،لم يحقق قطاع الصادرات خارج المحروقات أية تحسن و لم يعد يغطي حتى عشر الواردات .

رغم ذلك لم تيئس الحكومة الجزائرية من مواصلة وتعميق الإصلاحات لتعقد اتفاق التعديل الهيكلي الذي سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

## المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية في ظل برنامج التعديل الهيكلي

قامت الجزائر بعدة محاولات من أجل تجنب وتخفيف الاختلالات الداخلية والخارجية وتحرير تجارتها من خلال اتفاقيات الاستقرار الاقتصادي غير أن قصر فترة تنفيذ هذه الاتفاقيات و الاعتماد الكبير على عائدات النفط في تمويل الاقتصاد ،كأن لابد من القيام بالإصلاحات جذرية في المشاكل التي يعانيها والعمل على التحرير الكلي للتجارة الخارجية.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## المطلب الأول : برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995

تطرقنا في الفصل السابق إلى محتوى برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من البنك العالمي والذي يركز على تصحيح الاختلالات في الجهاز الإنتاجي عبرة عدة إجراءات.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات الهيكلية وجهت الجزائر رسالة النية في 30 مارس 1995 تذكر فيه الجهد الذي بذلته في تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي،وعزمها على تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي تعتبره تكملة للبرامج السابقة[1].

ومن أجل القيام بهذه التصحيحات طلبت الجزائر مساهمة مالية من صندوق النقد الدولي تبلغ 1,169 مليون حقوق سحب خاصة،أي ما يعادل 127,8بالمئة من حصتها[2].

وتمثلت المحاور الكبرى في هذا البرامج ما يلي:

1- **السياسة النقدية** :

مستوى الأدنى له، مع الحد من التوسع في الإصدار النقدي و الائتماني[3]. وذلك بتتبع عدة طرق وإجراءات حسب التوقيت الزمني وفق الجدول التالي :

[1] بن زعرور شكري ،مرجع سبق ذكره ، ص 18
[2] مخلوفي عبد السلام،مرجع سبق ذكره
[3] بن زعرور شكري ،مرجع سبق ذكره ص 21

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**جدول رقم(15)** : إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية

| الإجراءات | الفترة |
|---|---|
| إلغاء سقف معدل المديونية البنكي،ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5بالمئة | 1994 |
| أنشاء معامل احتياط إجباري ب 3بالمئة على الودائع البنكية ،احتياطات تعويضية حتى 11بالمئة | 1994 |
| مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي | 94-96 |
| وضع قانون استثمار جديد،يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية | 1994 |
| الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية أنيا ،يحققها بالسيولة وعن طريق عمليات تحول الديون | 94-96 |
| تنمية السوق النقدية:وضع نظام مزايدة ديون البنك المركزي | 1995 |
| – وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة | 1995 |
| – وضع نظام عمليات السوق المفتوحة | 1996 |
| فرض معامل كفاية لرأسمال ب 4بالمئة يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8بالمئة | 1995 |
| تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار،وإنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب و التزود بالقروض المبرمة | 1995 |
| إلغاء السقف إلى 5بالمئة لهوامش الربح البنكية | 1996 |
| قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجارة للقروض العقارية مع بداية 1997 | 1996 |
| التحضير لإنشاء سوق المالية | 96-98 |
| إدماج الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في النظام البنكي | 1997 |
| الدخول بقوة في نظام التامين–ودائع | 1997 |
| التحضير بمعية البنك العالمي لبرامج تحديث نظام الدفع | 1998 |

**المصدر**: مدني بن شهرة ،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**،مرجع سبق ذكره ،ص ص 145-146

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



2- **تحرير الأسعار**: تميزت الأسعار والخدمات في الجزائر بالدعم من أجل الشعار التي حملته الجزائر في فترات السابقة ألا و هو "من أجل حياة أفضل" لكن مع تأزم الأوضاع الاقتصادية ولجوئها للهيئات الدولية وخضوعها لشروطها وتطبيق برامجها المفروضة من أجل الحصول على التمويل وكأن من ضمن هذه الإجراءات هو إلغاء الدعم وجعل الأسعار الداخلية حرة تخضع لقوى العرض و الطلب[1].

و الجدول التالي يبين أهم الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار:

[1] بن زعرور شكري، مرجع سبق ذكره ، 22

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(16)** : إجراءات تحرير الأسعار

| الإجراءات | الفترة |
|---|---|
| إلغاء هامش الربح لجميع الأسعار ما عدا خمس مواد(السكر،الحبوب،الزيت،اللوازم المدرسية و الأدوية | 1994 |
| تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة | 1994 |
| مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم | 1994 |
| تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية | 1994 |
| الحد من سعر الدعم الفلاحة ،البطاطا ،البذور والقمح على الخصوص | 1994 |
| إلغاء الإعأنات المعممة على الاستهلاك | 1994-1996 |
| إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح ،الزيت والأدوات المدرسية | 1995 |
| رفع إيجار السكن العمومي ب 30بالمئة | 95-97 |

**المصدر**: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر**،مرجع سبق ذكره ، ص 174

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**3- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف** : بدأت الجزائر مرحلة 1990-1994 بالتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية،وحان الأوان من خلال التعديل الهيكلي أن تحرر تجارتها تحريرا كاملا وذلك ابتداء من منتصف سنة 1995 ،بحيث يتم إلغاء القروض ذات آجال 3 سنوات بالنسبة لمستوردي مواد التجهيز وتخفيض التعريفات الجمركية،أما بخ إنشاء سوق الصرف بين البنوك[1].

في هذا الإطار تم تأسيس عدة مؤسسات من أجل القيام بمهام تنظيم التجارة الخارجية وهي[2]:

Ø الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX :بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 الصادر في 1 أكتوبر 1996 التي أوكلت له المهام التالية:

- تطوير وترقية التجارة الخارجية بتحليل أوضاع السوق العالمية من أجل تسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الخارجية.
- أنشاء بنك المعطيات وشبكة المعلومات التجارية من أجل خدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛
- توفير كل المساعدات التقنية في ميدان التجارة الخارجية وانجاز الدراسات المستقبلية من شأنها تزويد المتعاملين وإخبارهم بتطورات الأسواق الخارجية؛
- أنشاء وتطوير علاقات التبادل مع المنظمات الأجنبية المماثلة.

Ø الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI :جاء المرسوم التنفيذي رقم 96-93 الصادر في 3 مارس 1996 القاضي بإنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة،وهي مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري تابع للقطاع العام وتتمثل مهامها في :

- العمل على تنظيم اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الجزائر مع إعطاء رأيها في الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأجنبية؛
- القيام بالدراسات التي يمكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات؛
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقات التعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة؛
- تدخل الغرفة في حالة نشوب نزاع تجاري وطني أو دولي وإنشاء مؤسسة تعديل وتحكيم وفقا لطلب المتعاملين.

Ø الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات CAGEX :جاء تأسيس هذه الشركة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 96-205 الصادر في 5 جوان 1996 لتقوم بمهمة ضمان القرض وجمع المعلومات حول المخاطر التي يمكن أن يقع فيها المصدر مثل عدم قدرة المشتري على التسديد أو عدم تقبله للسلع و الخدمات التي طلبها .

[1] نفس المرجع ،ص 22
[2] كبير سمية ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 51-53

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(17)**: الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف

| | الإجراءات | السنة |
|---|---|---|
| **نظام الصرف** | تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر بنسبة 50بالمئة | 1994 |
| | أنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية | 1994 |
| | تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين | 1995 |
| | أنشاء مكاتب صرف | 1996 |
| | وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية | 94-96 |
| **تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية** | وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها وتحرير 10 مواد أساسية | 1994 |
| | توحيد حتى 50بالمئةلإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات | 1994 |
| | إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد ذات القيم التاريخية أو أثرية | 1994 |
| | تحرير واردات العتاد المهني والصناعي غير الجديد | 1994 |
| | إلغاء قائمة الواردات الممنوعة في أفريل 1994 | 1994 |
| | إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية | 1995 |
| | إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالتزام بالمقاييس المهنية و التقنية | 1995 |
| | ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة و التعليم | 1995 |
| | تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي الوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر | 1996 |
| | تخفيض المعدل الاعظمي لحقوق الجمركة من 60بالمئةإلى 50بالمئة | 1996 |
| | ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج | 1996 |
| | قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية | 1997 |

**المصدر**: مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر**،مرجع سبق ذكره، ص 148

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



4- **إصلاح المؤسسات العمومية وخوصصتها** : من ضمن برامج التعديل الهيكلي إصلاح القطاع العمومي بإعـــادة هيكلته ومنحه الاستقلالية والعمل على تطهير حافظتها المالية،بالإضافة إلى التوجه نحو خوصصتها وتشجيع القطـــاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي[1].

و الجدول التالي يبين أهم الإجراءات:

**الجدول رقم(18)** :إجراءات إصلاح المؤسسة العمومية

| الإجراءات | الفترة |
|---|---|
| وضع قانون الأجنبية و البنوك الجزائرية | 1994 |
| الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49بالمئة | 1994 |
| الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية | 1995 |
| حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية | 94-97 |
| إعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة الهيكلة | 94-96 |
| تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة | 1996 |
| تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز | 1996 |
| نشر برنامج الخوصصة ل 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999 | 1997 |

**المصدر**: مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر**،مرجع سبق ذكره ،ص 149

[1] بن زعرور شكري،مرجع سبق ذكره ،ص 26

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



5- **تسيير الموازنة العامة** : تضمن برنامج التعديل الهيكلي ضرورة تخفيض النفقات العامة من أجل تفادي العجـــز في الموازنة العامة وزيادة إيراداتها من خلال الإصلاح النظام الضريبي ،لذا على الحكومة أن تعتمد الإجراءات التالية[1]:

- إلغاء الإعفاء الرسوم على القيمة المضافة TVA على المواد الغذائية؛
- فرض ضريبة على المداخيل؛
- إلغاء الإعفاء الرسوم الجمركية على الأدوية وواردات الفلاحية؛
- اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن على المنتجات البترولية؛
- تخفيض عدد الرسوم على القيمة المضافة مع توسيع الوعاء الضريبي.

[1] نفس المرجع ،ص 23

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## المطلب الثاني : تطور التجارة الخارجية في مرحلة التحرير الكامل 1995-2010

قامت الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي يهتم بصفة خاصة بالتحرير الكامـــل للتجـــارة الخارجية ؛ وعلى ضوء ما سبق سنحاول تتبع تطور المبادلات التجارية خلال فترة 1996 -2010

### 1- تطور الميزان التجاري خلال 1997-2009

**الجدول رقم(19)**: الميزان التجاري في فترة التحرير الكامل

| | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 8687 | 9403 | 9164 | 9173 | 9940 |
| الصادرات | 13889 | 10213 | 12522 | 22031 | 19132 |
| الميزان التجاري | 5202 | 810 | 3358 | 12858 | 9192 |
| معدل التغطية بالمئة | 160 | 109 | 137 | 240 | 192 |

| | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | *2008 | 2009* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 12009 | 13534 | 18308 | 20357 | 21456 | 39479 | 39103 |
| الصادرات | 18825 | 24612 | 32083 | 46001 | 54613 | 79298 | 43689 |
| الميزان التجاري | 6816 | 11078 | 13775 | 25644 | 33157 | 39819 | 4586 |
| معدل التغطية بالمئة | 167 | 182 | 175 | 226 | 255 | 201 | 112 |

**المصدر**:-الديوان الوطني للإحصائيات

-* المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الشكل رقم(7)**:تغيرات الميزان التجاري

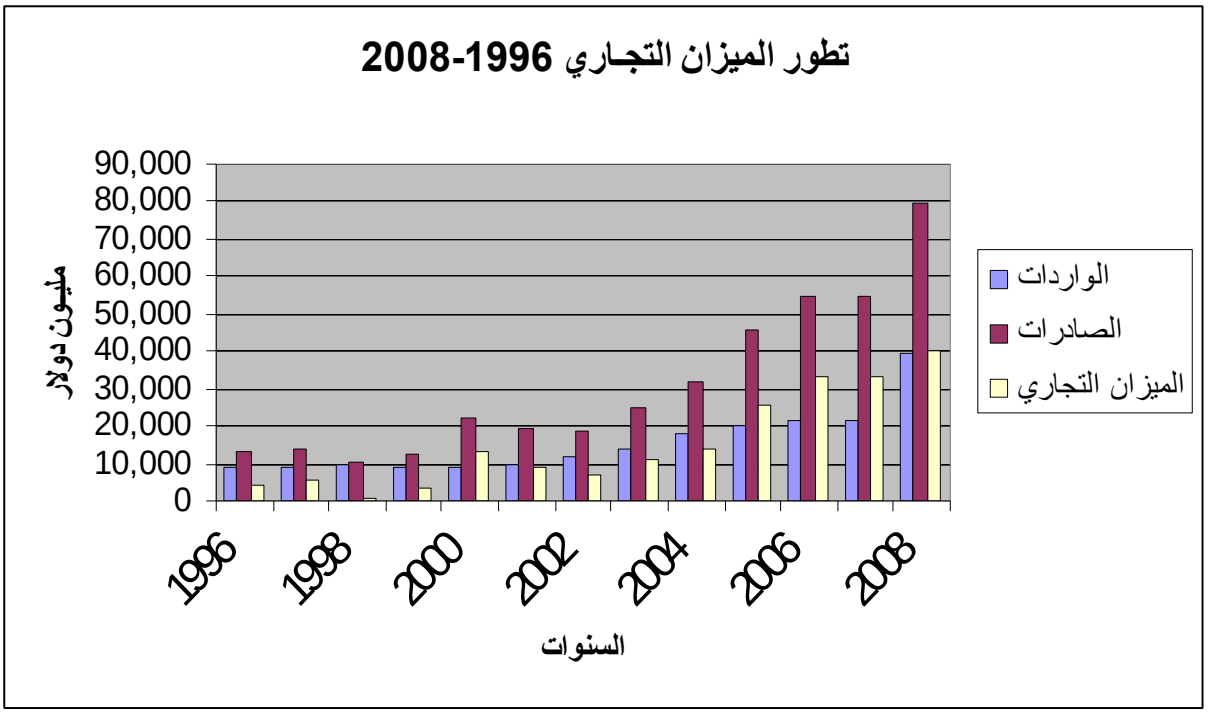


تميزت هذه المرحلة بالتوجه نحو التحرير الكامل للتجارة الخارجية وفقا لما جاء في برنامج التعديل الهيكلي.

ففي سنة 1996 -1997 حقق الميزان التجاري فائضا قدر ب 4244 مليون دولار و 5202 مليون دولار على التوالي بسبب زيادة الصادرات التي بلغت 13375 مليون دولار مع انخفاض الواردات إلى 9098 مليون دولار لسنة 1996 مقارنة بسنة 1995،وكذا الحال لسنة 1997 وراجع ذلك إلى زيادة أسعار البترول التي بلغت 21,6 دولار للبرميل بعدما كأن لا يتجاوز 17,6 دولار للبرميل سنة 1995،وكأن معدل تغطية الواردات لسنتي 1996-1997.

أما الفترة الممتدة بين 1998 -2008 فقد تميزت بفوائض على مستوى الميزان التجاري طيلة هذه الفترة ،فقد كأن أدنى انخفاض هو سنة 1998 الذي بلغ 810 مليون دولار بنسبة تغطية للواردات بلغت 109بالمئة بسبب انخفاض أسعار البترول ،أما من سنة 1999 إلى غاية 2008 فقد استمرت وتيرة زيادة الفائض نحو الارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2006 بفائض تجاري قدر ب 33157 مليون دولار بنسبة تغطية للواردات بلغت 255بالمئة ،وما ساعد على ذلك هو الزيادة المستمرة لأسعار البترول.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## 2- التركيب السلعي للصادرات و الواردات 1996-2006

- الصادرات :

كانت هناك عدة إجراءات من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات،وكانت هناك زيادة معتبرة في تصدير السلع الغذائية وحتى الآلات و المعدات الأخرى التي كانت صادراتها في السنوات السابقة ضئيلة ،لكن هذه السلع تبقى دائما بعد قطاع المحروقات والذي حقق مبالغ ضخمة في السنوات الأخيرة بفضل الارتفاع الهائل لأسعار البترول ،حيث وصلت حصيلة صادرات المحروقات سنة 2004-2005- 2006 إلى 2276827 مليون دج ،3355000 مليون دج ،38957326 مليون دج على التوالي.أنظر الجدول (15) الملحق الثاني

- الواردات :

لم

وصلت إلى أعلى مستوى لها مقارنة بالعقود الماضية.أنظر الجدول (20) الملحق الثاني.

أما اذا تتبعنا رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات فهذا سيكون مخالفا بالتأكيد لما حققه الميزان التجاري ككل،والجدول الموالي يوضح ذلك

**الجدول رقم(20)**: تطور الميزان التجاري خارج المحروقات 1996-2006

| | 1996 | 1999 | 2002 | 2006 |
|---|---|---|---|---|
| **الصادرات خارج المحروقات** | 48277,5 | 29344 | 56191,9 | 832647 |
| **الواردات** | 498326 | 610673 | 957039,8 | 15585408 |
| **رصيد الميزان التجاري** | 450048,5- | 581329- | 900847,9- | 14752761- |
| ***معدل التغطية(%)** | 9,68 | 4,8 | 5,87 | 5,34 |

**المصدر**:-الديوان الوطني للإحصائيات

-*من إعداد الطالبة

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## 3- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات 1996-2006

- الصادرات :

تستمر صادرات الجزائر في الارتفاع بشكل عام و الاتحاد الأوربي بشكل خاص خصوصا بعد عقد اتفاق الشراكة سنة 1997 ودخل حيز التنفيذ سنة 2005،حيث بلغت قيمة الصادرات في هذه السنة 502467,4 مليون دج لتصل إلى 2089979,8 مليون دج سنة 2006 وراجع ذلك إلى الارتفاع الكبير لأسعار البترول.أنظر الجدول (5) الملحق الأول .

- الواردات :

تراوحت واردات الجزائر من طرف الاتحاد الأوربي بين 284484,1 مليون دج سنة 1997 كأدنى حد لها في هذه الفترة لتصل إلى 847287,2 مليون دج سنة 2006 ؛كما زادت واردات الجزائر من مختلف المناطق لكن بدرجات متفاوتة.أنظر الجدول (10) الملحق الأول.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## خلاصة الفصل:

مر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر عدة تغيرات و تحولات، بدأ من رقابة الدولة للتجارة الخارجية مرورا للاحتكار الإلزامي بإتباع كافة الأساليب و التشريعات التي من شأنها أن تقلل الواردات وتزيد من الصادرات؛لكن ما حدث أن تلك الإجراءات و الاستثمارات لم تحقق النتائج المرغوب فيها على مستوى الميزان التجاري.

تأزم الوضع الاقتصادي للجزائر بصفة عامة و الميزان التجاري بصفة خاصة ، جعل الجزائر تقوم بإصلاحات اقتصادية منها تحرير التجارة الخارجية في مرحلة أخرى وهي مرحلة التحرير التدريجي لتنتهي في أواخر التسعينات بمرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية ،والتي تميزت بتحقيق فوائض على مستوى الميزان التجاري؛في حين لم تعرف الصادرات خارج المحروقات تحسنا رغم هذا التحرير،وأسندنا رأينا هذا على معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات والتي لم تتجاوز 5,34 بالمئة سنة 2006 و هو ليس ببعيد عن المعدلات المحققة ما قبل تحرير التجارة الخارجية.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



# الفصل الثالث

# انعكاسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



تمهيد الفصل:

لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من الصمود أكثر وفق النهج الاشتراكي أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية والتي تنادي بضرورة الإصلاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل تحقيق مكاسب أكبر؛وأمام هذه الدعوات لم تجد الجزائر سوى الخضوع لهذه المتغيرات أملا في تحقيق انتعاش لاقتصادها بعد فترة من الركوض وضعف أدائه.

وبعد التطرق بالتفصيل في الفصلين السابقين عن المتغيرات الاقتصادية العالمية وأهم البرامج التي طبقتها الجزائر ؛سوف نتطرق في الآتي إلى أهم النتائج التي جنتها الجزائر.

قسمنا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول تحت عنوان"الاقتصاد الجزائري أثناء عملية إصلاح التجارة الخارجية" تطرقنا فيه لعرض موجز للاقتصاد الجزائري قبل التسعينات ،ثم أهم الآثار الاقتصادية الكلية للاتفاقيات القصيرة والطويلة الأجل،لنقيم في الأخير هذه النتائج خلال هذه الفترة.

أما المبحث الثاني بعنوان"الاقتصاد الجزائري بعد عملية إصلاح التجارة الخارجية " في هذا المبحث قمنا باختيار بعض المؤشرات الكلية الاقتصادية لمعرفة اثر تحرير التجارة الخارجية عليها.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



# المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري أثناء عملية إصلاح التجارة الخارجية

سوف نحاول في هذا المبحث أن نعرف آثار الإصلاحات وفي بداية تطبيقها.

## المطلب الأول: بنية الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات

مر الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات بعدّة تحولات من حيث السياسة الاقتصادية والتي تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقسيم هذه الفترة من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة إلى ثلاث مراحل كالآتي [1]:

I. تعرف المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة بمرحلة الانتظار والتي تميزت بقصرها من1962 إلى 1966، حيث اتسمت بصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب غياب النموذج الاقتصادي الواجب إتباعه، بالإضافة إلى ضعف المقومات المالية من أجل النهوض بالاقتصاد في هذه الفترة ورغم قصرها لكنها تعتبر أهم مرحلة تمهيدية لتحديد النهج الواجب إتباعه.

II. تأتي مرحلة 1966-1986 والتي تم فيها تحديد نمط التسيير المركزي للقيام بالمشاريع التنموية اعتمادا على الصناعات الثقيلة بقيادة القطاع العام؛ وكانت نسبة الاستثمارات خلال هذه الفترة على النحو التالي:

**الجدول رقم(21)** :متوسط معدلات الاستثمار ما بين 1966-1986

| السنوات | معدل الاستثمار(%) |
|---|---|
| 1967 -1969 | 26,4 |
| 1970-1973 | 33,5 |
| 1974-1977 | 46,8 |
| 1980-1984 | 44,6 |
| 1985 | 26,7 |
| 1986 | 24,6 |

**المصدر**: حاكمي بوحفص، **الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو، دراسة مقارنة بين الجزائر– المغرب– تونس**، ص 201-203

يتضح جليا من الجدول السابق أن معدلات الاستثمار في ارتفاع مستمر، ويعود ذلك للمخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة، فانتقال المعدل من26,4بالمئة أثر المخطط الثلاثي إلى 33,5بالمئة في المخطط الرباعي

[1] انظر إلى: - أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ص ص47- 52
- حاكمي بوحفص، "**مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مجلة العلوم الإنسانية، يناير2007www.ulum.nl

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



الأول ب 13 نقطة في المخطط الرباعي الثاني ويعود ذلك إلى ضخامة المبالغ المخصصة لإنشاء قاعدة صناعية متعددة ومتنوعة، وكانت عوائد المحروقات لها الفضل الكبير لتوفير السيولة اللازمة للمشاريع بسببين أولهما زيادة إنتاج البترول من22,8مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979 لاهتمام الدولة في تنمية هذا القطاع، أما السبب الثاني هو ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 التي تراوحت بين 12 إلى 14 دولار للبرميل بعد ما كانت يتعدى خمس دولارات كما ساهم المخططين في فترة السبعينات إلى زيادة مناصب الشغل ليصل إلى نسبة 42بالمئة ونسبة نمو بين 6بالمئة و7بالمئة.

.III

بعدما تفطنت الدولة لضرورة الاهتمام بالقطاعات الأخر ى مثل الزراعة، الخدمات ، بدل التركيز على تطوير قطاع المحروقات ومع ملائمة أسعار البترول لهذه الفترة سمح بتحقيق نتائج لابأس بها حيث وصل النمو في حدود 5بالمئة.

لكن في النصف الثاني من الثمانينات وجدت الجزائر نفسها في خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وذلك لعدة عوامل هي[1]:

- التبعية الاقتصادية للخارج للحصول على كافة السلع والخدمات مما يدي إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد.
- النفط هو المنتج الوحيد الموجه للتصدير والذي يحتل نسبة35بالمئة من مجموع إيرادات الصادرات ويساهم بنسبة 30بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية حيث انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 17بالمئة سنة 1986.
- تفاقم الديون الخارجية خلال فترة المخططات حيث انتقلت من3,3مليار دولار سنة 1971 إلى 28,6مليار دولار سنة 1989، بالإضافة إلى ذلك خدمة تلك الديون التي صارت تلتهم حوالي80بالمئة من إيرادات الصادرات.

وفيما يلي جدول لبعض المؤشرات للسنوات 1986 -1988 تبين تدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر.

[1]انظر إلى:- روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- الديوان الوطني للإحصائيات

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(22)**:بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر

**الوحدة**:مليار دولار

| المؤشرات | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|
| *رصيد الميزان التجاري مليار دولار | -1,3 | 1,1 | 0,7 |
| رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار | -2,2 | 00 | -0,3 |
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | -1,6 | 1,4 | -2,7 |
| الدين الخارجي مليار دولار | 19,3 | 20,9 | 22 |

**المصدر**:- زرنوح ياسمينة ،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ،ص 166 .

-الديوان الوطني للإحصائيات

يتجلى من المؤشرات هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف مردودية الاستثمارات المعتمدة، وما إن خفضت أسعار المحروقات بدأت الإختلالات الداخلية والخارجية تتعقد أكثر فأكثر.

وعلى هذا الأساس لم يبقى للجزائر سوى خيار اللّجوء والاستنجاد بالهيآت الدولية للخروج من هذا الوضع المزري.

## المطلب الثانـــــــي: الآثار الكلية للاتفاقيات الائتمانية

لقد أصبح من الضروري أكثر مما كان القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي تضعها المنظمة الدولية بعد عدة محاولات من السلطات الجزائرية لتحسين أوضاع اقتصادها،لكن بعد أزمة منتصف الثمانينيات وقعت

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



الجزائر في موقف حرج اتجاه الدائنين بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ،بالإضافة إلى ضعف الثقة اتجاه الدولة الجزائرية للحصول على تمويل إضافي لدعم النشاط الاقتصادي المزري .لذا لجأت الجزائر في آخر المطاف إلى الصندوق الدولي للخضوع لشروطه من أجل الاستفادة والحصول على التمويلات اللازمة.

فجاء أول اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في أول ماي 1989، وكانت النتائج المترتبة تتميز ببعض الإيجابية من جراء تطبيق بنود هدا الاتفاق ومنها ما يلي:

- عرف قطاع الصناعة نموا طفيفا بلغ 0,6بالمئة سنة 1990، بينما سجل كل من قطاع الفلاحة والأشغال العمومية انخفاضا إلى نسبة 9,3بالمئة و 3,1بالمئةعلى التوالي[1].
- ارتفاع معدل التضخم إلى حدود 20بالمئة بعدما كان لا يتجاوز10بالمئة سنة 1989 ويعود ذلك إلى زيادة الإصدار النقدي أكبر مما يستوعبه النشاط الاقتصادي[2].
- تسجيل النمو الاقتصادي معدلات سالبة ابتداء من سنة 1988 بنسبة 2 بالمئة ليرتفع قليلا سنة 1990 ليصل إلى – 0,1بالمئة ويعود هذا للمبالغ المتحصل عليها في إطار هذا الاتفاق[3] مع ارتفاع أسعار البترول التي تعتمد عليها الجزائر بنسبة عالية في مداخيلها.
- 50بالمئة حيث انتقل من 6,37دج للدولار الواحد إلى 12,2 دج سنة 1990[4].

رغم بعض النتائج الايجابية في إطار هذا الاتفاق والذي يتميز بقصر مدته إلا أن الاقتصاد الجزائري يعد شديد الهشاشة بسبب تبعيته لقطاع المحروقات ،لذا يتوجب عليها تعميق الإصلاحات أكثر.

وعلى أثر ذلك جاء الاتفاق الثاني سنة 1991 ليعمق عملية الإصلاح وتحقيق نتائج أفضل، وكانت كالتالي[5]:

- تم تخفيض العملة الوطنية من أجل تقليص الفارق بين الأسعار الرسمية والأسعار الموازية فبلغت قيمة الدينار مقابل دولار واحد 23,34 دج سنة 1993 بعدما كان لا يتجاوز 13 دج سنة 1990.

[1] شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**، ص 64
[2] الديوان الوطني للإحصائيات
[3] حاكمي بوحفص ،**الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو**،مرجع سبق ذكره ،ص 224
[4] بطاهر علي،**سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، ص 189
[5] أنظر إلى: - نفس المرجع و الصفحة
- برودي نعيمة،« **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي** »، ص 9
- روابح عبد الباقي ، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره، ص 229
- الديوان الوطني للإحصائيات

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- زاد ارتفاع معدل التضخم مقارنة بسنة 1990 ليصل إلى 25,5بالمئة سنة 1991 ليبلغ ذروته سنة1992 معدل31بالمئة ليتراجع إلى حدود 21بالمئة سنة 1993 بسبب زياد عرض الكتلة النقدية التي تجاوزت 21بالمئة بعدما كانت 11بالمئةسنة1990 وهذا سوف يؤدي إلى إضعاف الادخار لدى البنوك لسلبية أسعار الفائدة.
- سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة ابتداء من سنة 1988 ليواصل على نفس الوتيرة ليبلغ 2,2-بالمئة نهاية سنة 1993.
- بلغت الديون الخارجية 25,7 مليار دولار سنة 1993 والتي تلتهم خدمته نسبة 82,3بالمئة من قيمة الصادرات، وهدا ما سوف يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة في تغطية نفقاتها .
- ارتفاع الإنتاج الزراعي إلى 131,1 مليار دج سنة 1993 بنسبة زيادة تقدر ب2بالمئة فقط مقارنة بسنة 1992 ودلك بسبب الجفاف وعدم تخصيص مبالغ كافية للنهوض بهذا القطاع.
- بلغت مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 ما نسبته13,02بالمئة بانخفاض قدره 0,7بالمئة مقارنة بسنة 1992 ويكمن السبب وراء ذلك عمليات الخوصصة وإيقاف وحل بعض الآخر.

انتهت فترة الاتفاق الثاني وتبقى النتائج محتشمة وليست في المستوى المطلوب، لذا كان من الضروري اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق ثالث مدته سنة واحدة 1994-1995.

كان ينتظر من هذا الاتفاق التحكم أكثر في التوازنات الداخلية والخارجية، مع تحقيق معدل نمو مستقر وتحرير التجارة الخارجية.

ومن نتائج هذا البرنامج [1]:

- عرف النمو الاقتصادي معدلا ايجابيا سنة 1995 بمعدل 3,9بالمئة بعد ما كان سالبا بـــ 0,9بالمئة سنة 1994؛ كما عرفت ميزانية الدولة تخفيضا في العجز الكلي حيث انتقل العجز من 4,4بالمئة سنة 1994 إلى عجز قدره 1,4بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ،ويعود سبب هذا التحسن بشكل أساسي لجدولة الديون الخارجية وتقليص الإنفاق الحكومي.

[1] أنظر إلى:- ساحل فاتح، شعباني لطفي، مداخلة بعنوان"**آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**"،ص ص 9-10
- برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 9-23
- مهدي ميلود، **"مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"**،ص 23

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- أما بالنسبة للتضخم فقد ارتفع إلى نسبة 31,7بالمئة سنة 1994 بسبب السلع المحررة أسعارها، لكن تم خفضه بثلاث نقط ليصل إلى 28,4بالمئة سنة 1995.
- أما من الناحية الاجتماعية فهي الأخرى عرفت تدهورا في مستويات المعيشة حيث انخفض متوسط دخل الفرد من 3524دولار سنة 1990 إلى حوالي 1853 دولار؛كما زاد أعداد البطالين من 12,6 بالمئة سنة 1980 لتعرف ارتفاعا مستمرا بلغ حتى سنة1995 معدل28,1
العمال في إطار الخوصصة ليصل إلى 236300 عاطل أثر خوصصة 300 مؤسسة وذلك سنة 1995.
- انخفاض قيمة الدينار إلى 47,6للدولار الواحد سنة1995.

ما يتم ملاحظته أن الاتفاقيات الثلاثة تميزت بقصر فترتها وضآلة نتائجها بعدما كانت الحكومة الجزائرية تتطلع إلى نتائج أفضل، فكان لابد من عقد اتفاق آخر يمكن أن يحقق لها أهدافها بالصورة المرغوب فيها.

وفعلا تم عقد اتفاق القرض الموسع أو ما يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي يغطي فترة تدوم ثلاث سنوات من 1995-1998.

## المطلب الثالث: الآثار الكلية أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

تسعى الحكومة الجزائرية الدخول في مرحلة أخرى في مجال الإصلاحات الاقتصادية، بإبرام عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ما بين 1989-1994 و التي تتميز كلها بقصر مدتها، إلا أنها تعتبر هذا الخطوة الأولى لتغير مشهد الاقتصاد الجزائري.

أفرزت الاتفاقيات الثلاثة السابقة رغم أهميتها نتائج غير كافية للنهوض بالاقتصاد والاندماج بقدر أكبر في الاقتصاد العالمي، لذا كان من الضروري لانتهاج الاقتصاد الحر بمفهوم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالمرور بالخطوة أخرى أكثر أهمية من اتفاقيات السابقة ألا وهو الإصلاح الهيكلي أو بما يعرف بالتعديل الهيكلي.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



أبرمت الجزائر اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي بعد تأكد هذا الأخير من أن الجزائر تسعى لتطبيق واحترام كل معايير وبنود الاتفاق.

باشرت الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وكانت نتائجه أثناء تطبيقه كما يلي:

- في الوقت الذي يعرف فيه الاقتصاد العالمي نموا يبلغ نسبة 6بالمئة، يعرف الاقتصاد الجزائري كذلك نموا بلغ 4بالمئة، والجدول التالي يبين لنا ذلك .

**الجدول رقم(23):**معدلات النمو في ظل التعديل الهيكلي

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|
| معدل النمو(%) | 3,9 | 4 | 1,1 | 4,5 |

**المصدر** : حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص224.

تغيرت المعدلات السالبة للنمو الاقتصادي التي دامت لسنوات عدة، ليتغير اتجاهها نحو الإيجابية ابتداء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فتراوحت مابين 3,9بالمئة سنة 1995، و4,5بالمئة سنة 1998؛ بفضل الزيادة مساهمة كل من القطاعات الرئيسية والمتمثلة في المحروقات بنسبة مساهمة تتراوح بين 25بالمئة و 34بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت مساهمة كل من قطاع الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية تتراوح بين 9بالمئة و 13بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[1]؛أما سنة 1997 باستثناء السنوات الأخرى عرفت انخفاض في النمو الاقتصادي ليصل إلى 1,7بالمئة بسبب تعثر قطاع الفلاحة وخضوعه للظروف المناخية غير المواتية بنسبة انخفاض 24بالمئة مقارنة بسنة 1996[2].

- تشهد الموازنة العامة عجزا طيلة تطبيق البرنامج بمبالغ متفاوتة ؛ والجدول التالي يبين ذلك .

[1] ONS ,**compte économiques 1963-2008**, collections N° 1 ,P50 147
[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 1997**، ص3.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم (24):** رصيد الموازنة العامة في الجزائر 1995-1999

الوحدة : مليار دج

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | 413,5 | 625,2 | 780,5 | 774,5 | 950,5 |
| **النفقات** | 561,8 | 724,6 | 845,2 | 876,2 | 961,7 |
| **الرصيد** | -148,3 | -99,4 | -64,7 | -101,7 | -11,2 |
| **نسبة تغطية الإيرادات للنفقات(%)** | 73,6 | 86,2 | 92,3 | 88,3 | 98,8 |

**المصدر**:- من إعداد الطالبة من خلال تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

-بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، ص118

يتضح من الجدول أن عجز الموازنة في انخفاض لغاية سنة1997 حيث كانت نسبة تغطية الإيرادات للنفقات 92بالمئة لتنخفض إلى88 بالمئة سنة 1998، و يرجع ذلك للانخفاض أسعار المحروقات التي وصلت إلى 12 دولار للبرميل[1]، لكن وبحلول سنة1999 وارتفاع أسعار المحروقات إلى 17,9دولار للبرميل انخفض العجز بصورة مذهلة ليصل إلى 11,2مليار دج فقط.

إذا كانت أسعار المحروقات هي المحدد الرئيسي لإيرادات الدولة فإنه ليس العامل الوحيد الذي سبب العجز في ميزانية الدولة، بل إن زيادة النفقات هي الأخرى ساهمة في عجزه لفترة 1995-1999، ويعود ذلك بصفة رئيسية لعملية التطهير التي قامت بها السلطات الجزائرية.

- سجلت معدلات التضخم نتائج جيدة خلال هذه الفترة بعد ما كان 20,3بالمئة سنة 1996 وصلت إلى 2,1بالمئة سنة 1999 بفضل التحكم الجيد في كتلة النقود التي تم إصدارها والتي يحتاج لها فعلا النشاط الاقتصادي[2].

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 1998**، ص55.
[2] الديوان الوطني للإحصائيات

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



- بعد الانخفاض للديون الخارجية في فترة 1993-1994عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 1995.

**الجدول رقم(25)** :المديونية الخارجية للجزائر

الوحدة : مليار دولار

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الديون الخارجية*** | 31,57 | 33,65 | 31,22 | 30,47 | 28,31 |
| **خدمة الدين بالنسبة للصادرات**** | 38,8 | 30,9 | 30,3 | 48,0 | 39,1 |

Source : *Banque d'Algérie, évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1993-2003,P14.

-**برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص21.

بلغت الديون الخارجية ما يفوق 31 مليار دولار سنة1995 و33 مليار دولار سنة 1996، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تأجيل السداد في إطار إعادة الجدولة.

40بالمئة من الصادرات باستثناء سنة1998، ارتفعت إلى نسبة 48بالمئة بسبب انخفاض أسعار البترول.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## المطلب الرابع: تقييم الأوضاع الكلية قبل أثناء عملية الإصلاح

تميزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بالتغير الدائم خصوصا في منتصف الثمانينيات؛حيث اتضح جليا للجزائر أنه من الضروري تغيير نمط تسيير النشاط الاقتصادي، الذي كان يعتمد على النهج الاشتراكي والتسيير المركزي ليحين الوقت للاتجاه نحو نمط آخر ألا وهو اقتصاد السوق.

كما ذكرنا سابقا الأوضاع الصعبة التي كانت تعاني منها الجزائر خصوصا بعد أزمة 1986، جعلها تلجأ وتستنجد بصندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه، فبدأ أول اتفاق سنة 1989 في إطار التثبيت الاقتصادي لا تتجاوز معظمها السنة الواحدة؛ولقد كان لكل اتفاق نتائج تتصف بعضها بالإيجاب؛ لتبدأ فيما بعد مرحلة أخرى وهي مرحلة التعديل الهيكلي 1995-1998 ؛ من أجل تدارك النقاط السلبية التي نتجت عن اتفاقيات التثبيت الاقتصادي لذا كان من الضروري تغير بنية الاقتصاد الوطني والبدء فعلا الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وسنتطرق في الآتي إلى تقييم تطبيق الإصلاح على مستوى الاقتصادي الداخلي و الخارجي وكذا الجانب الاجتماعي كما يلي[1]:

### 1-التوازنات الاقتصادية الداخلية :

كان هدف كل من برامج التثبيت الاقتصادي، والتعديل الهيكلي هو تحقيق التوازن الداخلي بالقضاء على العجز في الموازنة العامة، كبح معدل التضخم وتحقيق معدل مرضي للنمو الاقتصادي.

**الموازنة العامة :**

تناقص عجز الموازنة العامة تدريجيا بفضل الساسة الصارمة بخصوص زيادة الإيرادات والتقليل من النفقات في إطار برنامج التصحيحات الهيكلية، لكن تبقى هذه النتائج المتحصل عليها غير كافية وليست مرضية بالنسبة لكل من الجزائر وصندوق النقد الدولي.

**التضخم:**

[1] أنظر إلى : - برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره ، ص24.
- عبد الحق بوعتروس، "**الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاحات الاقتصادي في البلاد العربية.حالة الجزائر**"، ص 56

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



عرف التضخم تحسنا ملحوظا خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث سجل أدنى قيمة له سنة 1999 والبالغة 2,6بالمئة مقارنة بفترة تطبيق التثبيت الاقتصادي التي تراوحت مابين 25بالمئةو 29بالمئة في سنوات 1993-1995، وساعده على ذلك التحكم الجيد في كل العوامل التي من شأنها أن تؤثر فيه بالزيادة؛ ويعتبر الوصول إلى معدل 2,6بالمئةسنة 1999 الهدف المراد الوصول إليه من طرف كل من الجزائر وصندوق النقد الدولي.

**الناتج المحلي الإجمالي:**

سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات موجبة خلال أربع سنوات بدءا من سنة 1995 لتتراوح بين 3,9بالمئة و 1,7بالمئة بعدما كانت سالبة في السنوات 1986-1994 بمتوسط -0.5بالمئة ويعود الفضل للتصحيحات المتبعة والتحرير التدريجي التي عرفتها هذه الفترة لكن بنسبة أقل مدام الاقتصاد يعتمد على صادرات المحروقات بنسبة 95بالمئةوأي تغير في الأسواق الدولية للمحروقات يؤثر مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي وسنة 1997 خير دليل على ذلك.

**2-التوازنات الاقتصادية الخارجية:**

تتمثل التوازنات الخارجية في الاحتياطات الدولية والمديونية الخارجية .التي عرفت هي الأخرى تدبدبا ما بين 1994-1999 1993

ارتفعت إلى 8مليارات سنة1997 لتنخفض سنة 1999 إلى أربع مليارات، أما المديونية الخارجية رغم زيادتها والتي بلغت أقصى حد لها سنة 1996 بمبلغ قدره 33,6 مليار دولار فإنها لا تشكل أزمة حقيقية مادامت خدمتها لم تتجاوز 48بالمئةمن قيمة الصادرات .

**3-الجانب الاجتماعي:**

أما على المستوى الاجتماعي فكانت انعكاسات التصحيحات الاقتصادية صعبة جدا على المجتمع بصفة عامة ، فتدهورت أوضاعهم المعيشية وازداد أعداد الفقراء من 800ألف سنة 1989 إلى قرابة مليونين سنة 1999 بسبب عملية الخوض في تحرير التجارة والأسعار.

وبخصوص معدلات البطالة اتسمت هي الأخرى بالارتفاع من 12 بالمئة سنة 1988 إلى 29,5بالمئة سنة 1998 بسبب تصفية أزيد من 820 مؤسسة، منح استقلالية التسيير ل22 مؤسسة وما يترتب عنها من تسريح جماعي للعمال، وفي المقابل لم تظهر استثمارات جديدة لتمتص هذه البطالة.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



لذا يعتبر برنامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي عملية غير عادلة في حق المجتمع على الرغم من النتائج الايجابية المحققة على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية تبقى غير كافية للقول بأن الاقتصاد الجزائري قد تعفى خلال هده المرحلة؛ فماذا عن المرحلة القادمة؟

## المبحث الثاني: الاقتـــــــصاد الجزائـــــــري بعد الإصلاح التجارة الخارجية

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بمجموع القيم المضافة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة معينة عادة السنة؛ ويعرف الإصلاح الاقتصادي بإلغاء كافة القيود أمام حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية للعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ويقاس الإصلاح بمؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛و الجدول الموالي يبين لنا درجة الإصلاح لبعض السنوات المختارة.

**الجدول رقم(26)**:مؤشر الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

| | الصادرات+الواردات مليون دج | الناتج المحلي الإجمالي مليون دج | درجة الإصلاح* (%) |
|---|---|---|---|
| **1990** | 209297 | 472805 | 44 |
| **1995** | 1011644 | 1743631 | 58 |
| **1998** | 1141233 | 2444370 | 46 |
| **2000** | 2347641 | 3698683 | 63 |
| **2004** | 3425703 | 5548632 | 61 |
| **2006** | 5135712 | 7834343 | 65 |
| **2008** | 7714703 | 9929380 | 77 |

**المصدر**:-عبد الغفار غطاس،مرجع سبق ذكره،ص 163

-الديوان الوطني للإحصائيات

-المركز الوطني للإعلام والإحصاء

-*من حساب الطالبة

يتضح من الجدول أن درجة الإصلاح لم تتجاوز 59بالمئة للفترة 1990-1998 وهي تعد مرحلة تطبيق الإصلاحات ؛ في حين فاقت هذه النسب 60بالمئة في الفترة 2000-2008 وهي مرحلة بعد الإصلاح.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



ذكرنا سالفا أن النتائج المحققة أثناء الإصلاح والتحول إلى اقتصاد السوق لم تكن مرضية باعتبار أنها مرحلة تمهيدية للمرحلة القادمة، غير أنها تبدو آفاقا للاقتصاد الوطني .

تسعى الجزائر ككل بلد آخر للاندماج في الاقتصاد العالمي؛ فطبقت كل برامج وتعليمات المؤسسات الدولية لتأهل الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم بأقل الخسائر والآن وبعدما صار الاقتصاد الوطني منفتحا اقتصاديا، فهل هذا الإصلاح سوف يكون لصالح الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على هدا التساؤل، ركزنا في هذا المبحث على بعض المؤشرات التي تبدو أنها أكثر أهمية .

## المطلب الأول : أثر الإصلاح التجارة الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي

عانت الجزائر من معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي المتذبذبة بين السلب والإيجاب مند عشر السنوات 2000 بمعدلات ايجابية مستمرة؛ والجدول التالي يبين ذلك:

**الجدول رقم(27)**:تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل وخارج قطاع المحروقات

الوحدة:نسبة مئوية

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النموالاقتصادي | 2,4 | 1,9 | 3,1 | 6,8 | 5,1 | 5,2 | 5,5 | 5,8 | 4,6 | 5 | 4,5 |
| النموالاقتصادي خارج المحروقات | – | 5,5 | 5,3 | 6,1 | 4,6 | 4,8 | 4,8 | 5,4 | 4,9 | 5,5 | 5,5 |

**المصدر**:- أسامة/و مقال"**الجزائر حققت نموا معتبرا خارج المحروقات**"،مجلة الأبحاث الاقتصادية،ص 78.

-حاكمي بوحفص،مرجع سبق ذكره،ص ص 227-229 .

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،سنة 2003 ،ص 3 نقلا من www.amf.org.ae

- le cadre économique 2005/2009,www.mf.gov.dz/économie

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تدبدبا بين الانخفاض والارتفاع يسجل نسبة 2,4بالمئة سنة2000 لينخفض إلى 1,9 بالمئةسنة2001، ويرجع السبب إلى انخفاض أسعار البترول، وإلى 24,9 للبرميل بعد ما كان يتعدى 28 دولار سنة 2000 ليعود معدل النمو للارتفاع مجددا ليتراوح بين4,5بالمئةو5,8بالمئة مند سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له سنة 2003بمعدل 6,8بالمئة.

وإن أردنا أن نحلل هيكل الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة المضافة الإجمالية؛فإنه يمكن إيجاز مساهمة القيم المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2008 .

**الجدول رقم(28)** :تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة:نسبة مئوية

| | فلاحة | الصناعة | المحروقات | بناء وأشغال عمومية | تجارة | قطاعات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 9,3 | 7,8 | 43,6 | 7,8 | 11,79 | 19,8 |
| **2001** | 10,9 | 8,3 | 38,4 | 8,5 | 12,68 | 22,2 |
| **2002** | 10,36 | 8,3 | 36,7 | 9,1 | 12,6 | 23 |
| **2003** | 10,9 | 7,5 | 39,7 | 8,5 | 11,7 | 21,7 |
| **2004** | 10,4 | 7 | 41,8 | 8,2 | 10,94 | 21,7 |
| **2005** | 8,3 | 6 | 48,3 | 7,2 | 9,6 | 20,4 |
| **2006** | 8,1 | 5,7 | 49,5 | 7,7 | 9,2 | 19,8 |
| **2007** | 8,2 | 5 ,5 | 47,8 | 8,5 | 9,9 | 20,1 |
| **2008** | 7,1 | 5,1 | 50,3 | 8,7 | 9,9 | 18,9 |

**المصدر**: -من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

-comptes économiques 1963-2008, collections n°147, p50-51

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



يتضح من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي كان مرتكزا بصفة أساسية على قطاع المحروقات والتي لم تقل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عن 30بالمئة لتعرف هذه النسبة ارتفاعا مستمرا لتصل إلى 50بالمئةبسبب ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2008؛ أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدما كانت مساهمتها تبلغ 10بالمئة سنة 2001 انخفضت إلى 7,1بالمئة سنة 2008 ويعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية.

أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها 9بالمئة لتنخفض تدريجيا إلى غاية 5.1بالمئة سنة 2008، أما بالنسبة لقطاعي بناء والأشغال العمومية والتجارة فقد عرفا تدبدبا بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة .

ومن جهة أخرى سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدلات نمو تتراوح ما بين 4بالمئةو 6بالمئة ويرجع هذا النمو في المقام الأول إلى قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية.

لقد سمح التطور لمعدلات النمو الاقتصادي بتحقيق احتياطي دولي للجزائر بلغ 146 مليار دولار 2009[1] مع انخفاض المديونية في حدود أربع مليارات دولار مما جعلها في موقف أفضل اتجاه العالم الخارجي ؛كما ساهم في تقليص معدلات البطالة وهذا ما سوف نتطرق له في المطلب الأخير.

## المطلب الثاني: اثر إصلاح التجارة الخارجية على الموازنة العامة

تضمن برنامج التعديل الهيكلي ضرورة تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات من خلال إصلاح النظم الضريبية و المتمثلة بإلغاء إعفاء الرسم على القيمة المضافة على الموارد الغذائية مع توسيع الوعاء الضريبي بفرض رسوم متخلفة على الأعمال من أجل تعويض خفض الرسوم الجمركية المتأتية من عملية استكمال تحرير التجارة الخارجية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

سنحاول في الآتي إلى تحليل النفقات و الإيرادات العامة للجزائر خلال فترة الإصلاح 2000-2010

### 1-تحليل الإيرادات العامة :

تعرف الإيرادات العامة تزايدا مستمرا بنسب مختلفة ،ويمكن إيضاح ذلك في الجدول الموالي .

[1] تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، ديسمبر2009، ص1

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم (29)**: تطور الإيراد العام ما بين 2000-2010

**الوحدة**:مليار دج

| السنوات | مجموع الإيرادات | نسب تطور الإيرادات(%) |
|---|---|---|
| 2000 | 1028,8 | - |
| 2001 | 1234,3 | 19,9 |
| 2002 | 1457,7 | 18 |
| 2003 | 1451,4 | 0,4 - |
| 2004 | 1528 | 5,2 |
| 2005 | 1635,8 | 7 |
| 2006 | 1667,9 | 1,9 |
| 2007 | 1802,6 | 8 |
| 2008 | 1924 | 6,7 |
| 2009 | 2786,6 | 44,8 |
| 2010 | 3081,5 | 10,5 |

**المصدر**:الأمانة العامة للحكومة، الجرائد الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة

بلغت نسبة زيادة الإيرادات سنة 2001 إلى 19بالمئة مقارنة بسنة 2000 بمبلغ قدره 205,5 مليار دج لتنخفض سنة 2003 بنسبة 0,4بالمئة ، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 كانت نسب الزيادة تتراوح بين 1,9بالمئة و 8بالمئة لتقفز بنسبة 44بالمئة سنة 2009 بمبلغ قدره 815,5 مليار دج مقارنة بسنة 2008 ،وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 3081,5مليار دج.

هناك مصادر مختلفة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية، وسنحاول في الشكل الموالي معرفة أهم مصادرها .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الشكل رقم(8)** : تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2010

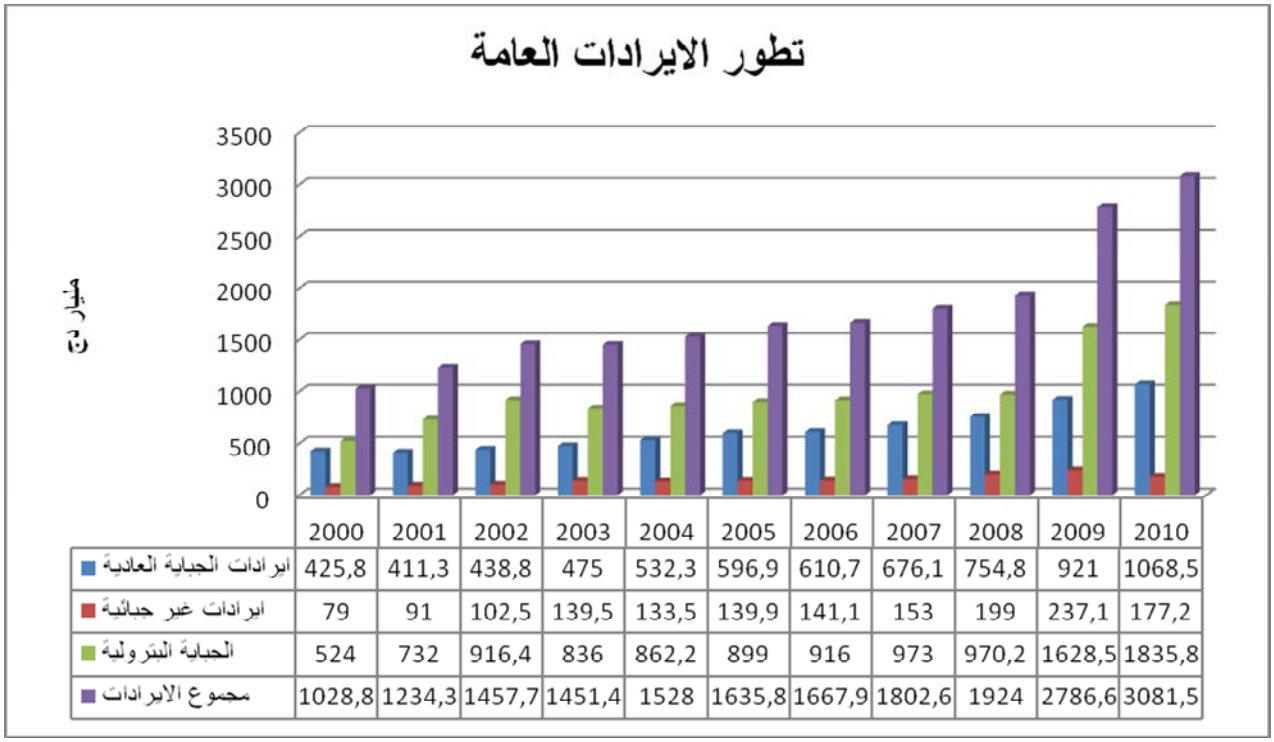


| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ايرادات الجباية العادية | 425,8 | 411,3 | 438,8 | 475 | 532,3 | 596,9 | 610,7 | 676,1 | 754,8 | 921 | 1068,5 |
| ايرادات غير جبائية | 79 | 91 | 102,5 | 139,5 | 133,5 | 139,9 | 141,1 | 153 | 199 | 237,1 | 177,2 |
| الجباية البترولية | 524 | 732 | 916,4 | 836 | 862,2 | 899 | 916 | 973 | 970,2 | 1628,5 | 1835,8 |
| مجموع الايرادات | 1028,8 | 1234,3 | 1457,7 | 1451,4 | 1528 | 1635,8 | 1667,9 | 1802,6 | 1924 | 2786,6 | 3081,5 |

**المصدر**:الأمانة العامة للحكومة ،الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة

يتضح من الشكل أن الجباية البترولية تساهم بأكثر من 50بالمئة من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل الزيادة المضطردة لأسعار المحروقات التي عرفتها طيلة هذه الفترة ؛لتأتي الجباية العادية في المرتبة الثانية لكن لا تقل أهمية عن الجباية البترولية ؛ و ما ساهمة في أهمية هذا المصدر السياسة الضريبية المتبعة من طرف الدولة والتي كانت حصيلتها كالأتي :

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الشكل رقم(9)**: مصادر الجباية العادية

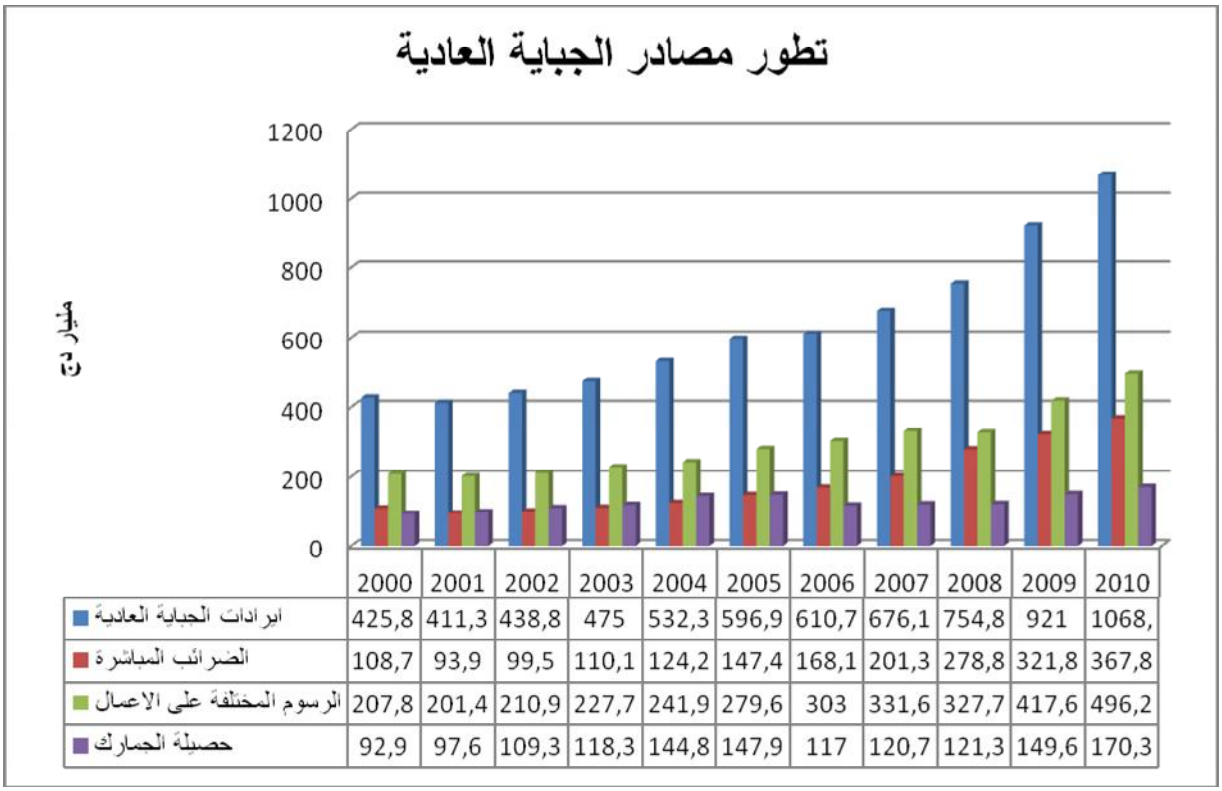


| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ايرادات الجباية العادية | 425,8 | 411,3 | 438,8 | 475 | 532,3 | 596,9 | 610,7 | 676,1 | 754,8 | 921 | 1068, |
| الضرائب المباشرة | 108,7 | 93,9 | 99,5 | 110,1 | 124,2 | 147,4 | 168,1 | 201,3 | 278,8 | 321,8 | 367,8 |
| الرسوم المختلفة على الاعمال | 207,8 | 201,4 | 210,9 | 227,7 | 241,9 | 279,6 | 303 | 331,6 | 327,7 | 417,6 | 496,2 |
| حصيلة الجمارك | 92,9 | 97,6 | 109,3 | 118,3 | 144,8 | 147,9 | 117 | 120,7 | 121,3 | 149,6 | 170,3 |

**المصدر**:الأمانة العامة للحكومة ،الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة

يتجلى من الشكل أن الرسوم المختلفة على الأعمال لها الوزن الأكبر في إيرادات الجباية العادية قد تتجاوز النصف بسبب زيادة المشاريع الاقتصادية ، فاقل قيمة لها سنة 2000 بمبلغ قدره 207 مليار دج لتصل إلى 496 مليار دج سنة 2010 .

تلي الرسوم المختلفة على الأعمال الضرائب المباشرة من ناحية مساهمتها في الجباية العادية فمن خلال الشكل كانت تتماشى الضرائب المباشرة مع حصيلة الجمارك تقريبا بنفس الأهمية .بمبالغ تتراوح بين 92 مليار دج و 147.9 مليار دج لسنوات الخمس الأولى ،وبدء من 2006 استمر ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة تاركة حصيلة الجمارك في المرتبة الأخيرة ، لتصبح الضرائب في ثلاث السنوات الأخيرة ذات أهمية لا يستهان بها بالمقارنة مع الرسوم المختلفة للأعمال لتصل إلى 367 مليار دج سنة 2010 .

وما يدل على ذلك أن الساسة الضريبية المتبعة من طرف الجزائر كانت ناجعة ووصلت إلى هدفها و المتمثل في توسيع الوعاء الضريبي .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



وبالنسبة لحصيلة الجمارك رغم انخفاض أهميتها لكنها تعرف زيادة متذبذبة بين سنة وأخرى لتصل إلى أقصى حد لها بمبلغ 170 مليار دج سنة 2010 ؛وما يمكن قوله عن حصيلة الجمارك أنها رغم الإجراءات المتخذة بشأنها و الرامية إلى التخفيض التدريجي لها لكنها عرفت ارتفاعا بسبب زيادة الواردات في إطار تحرير التجارة الخارجية.

بعد تحليل الميزانية العامة في شقها الأول سنحاول في الآتي تحليلها في شقها الثاني و المتمثلة في النفقات العامة .

## 2- تحليل النفقات العامة :

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي و النهوض بالنشاط الاقتصادي ؛ لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من 1255.5 مليار دج سنة 2000 إلى 5860,7 مليار دج سنة 2010 بنسبة زيادة في المتوسط 19بالمئة ،والجدول الموالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

**جدول رقم(30)** :تطور النفقات العامة 2000-2010

الوحدة: مليار دج

| السنوات | نفقات التسيير | نسب تطور النفقات التسيير(%) | نفقات التجهيز | نسب تطور نفقات التجهيز(%) | مجموع النفقات | نسب تطور إجمالي النفقات (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 965,3 | - | 290,2 | - | 1255,5 | - |
| 2001 | 836,2 | -13,3 | 415,5 | 43 | 1251,7 | 0,3 - |
| 2002 | 1050 | 25 | 509,6 | 22 | 1559,6 | 24,5 |
| 2003 | 1097,3 | 4,5 | 613,7 | 20,4 | 1711 | 9,7 |
| 2004 | 1200 | 9,3 | 720,6 | 17,32 | 1920,6 | 12,25 |
| 2005 | 1200 | 0 | 750 | 4,1 | 1950 | 1,5 |
| 2006 | 1283,4 | 6,9 | 1347,9 | 79,7 | 2631,3 | 34,9 |
| 2007 | 1574,9 | 22,7 | 2047,8 | 52 | 3622,7 | 37,7 |
| 2008 | 2017,9 | 21,9 | 2304,8 | 12,4 | 4322,7 | 19,28 |
| 2009 | 2593,7 | 28,5 | 2597,7 | 12,7 | 5191,4 | 20 |
| 2010 | 2837,9 | 9,4 | 3022,9 | 16,3 | 5860,8 | 12,8 |

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**المصدر**: الأمانة العامة للحكومة ،الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة

ولإيضاح تطور هذه الأرقام اعتمدنا الشكل الموالي :

**الشكل رقم (10)**:تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة الممتدة 2000-2010

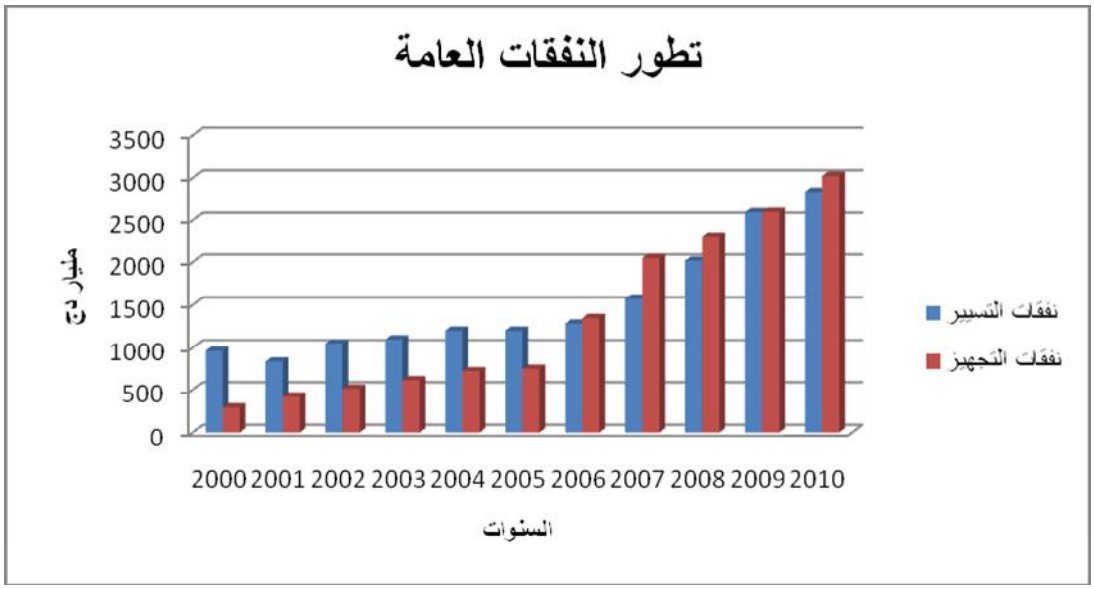


## 2-1 نفقات التسيير:

يتضح من الشكل السابق أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة اكبر من نفقات التجهيز إلى غاية سنة 2005 ، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 965.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005 وكانت نسبة تطور هذه الأخيرة متذبذبة بين 5% و 25% ، لتصل إلى 2837.9 مليار دج في سنة 2010 ؛وتعود هذه الزيادة بالأساس وعلى حسب الجدول رقم المدرج في الملحق رقم (3) إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010 بعدما كان لا يتعدى 135 مليار دج سنة 2000 ، ومن ناحية ترقية الموارد البشرية للاستفادة من قدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني زاد الاهتمام بالتعليم العالي و البحث العلمي ليرصد له مبلغ 173 مليار دج سنة 2010 .

100 مليار دج من اجل

التخفيف من حدة الإصلاح على الطبقات الفقيرة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية الضرورية و الأدوية مع توفير مناصب شغل للفئة البطالة بسبب خوصصة المؤسسات العامة ؛بالإضافة إلى ذلك اهتمام الحكومة

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إكمال التعليم العالي للاستفادة منهم في القطاعات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى يد عاملة ماهرة.

وفي الجانب الاجتماعي دائما اهتمت الحكومة كذلك بقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات لترصد له مبلغ 195 مليار دج سنة 2010 .

تأثر قطاع النقل هو الآخر بتحرير التجارة الخارجية مما استدعى الأمر على الدولة حجز مبلغ له في ميزانية التسيير بلغ 3.4 مليار دج سنة 2000 ليتجاوز 19 مليار دج سنة 2010 من اجل تسهيل الحركة ،خصوصا في مجال التجارة بتوسيع الموانئ وشبكة الطرقات التي من شانها تسهيل انسياب السلع و الخدمات من والى داخل الوطن ،مع دعم التكاليف في المجال النقل الجوي لتسريع التوزيع لمختلف مناطق الوطن بالسلع الضرورية .

في إطار الخوصصة وما نتج عنها من تسريح للعمال، زياد اهتمام الجهة الوصية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخصص لها مبلغ 1,77 مليار دج سنة 2010 بعدما كان لا يتجاوز ربع مليار في السنوات الأولى للانفتاح .

ولتتبع تطور نفقات التسيير أكثر انظر للملحق رقم (3)

## 2-2 نفقات التجهيز:

تميزت نفقات التجهيز هي الأخرى بالارتفاع المستمر من سنة 2000 إلى 2010 ،و الملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة لأخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعها وهذا ما يتبن من الجدول والشكل السابقين .

سجلت نفقات التجهيز اكبر زيادة لها سنة 2006 بنسبة 79,1بالمئة مقارنة بالسنوات السابقة لتقفز إلى 1347 مليار دج ثم إلى 3022,8 مليار دج سنة 2010 تاركة نفقات التسيير في الأولوية الثانية؛ وما ساهمة في هذا التغير هو الاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية التي تستحوذ على أكثر من ثلاث أرباع ميزانية التجهيز. تتوزع نفقات الاستثمار على أهم القطاعات وفق الجدول الموالي:

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**جدول رقم (31)**: نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2000-2010

الوحدة: مليار دج

| السنوات | نفقات الاستثمار | الفلاحة و الري | المنشآت الاقتصادية | السكن | المنشآت الاجتماعية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 265,8 | 43,5 | 57,6 | 59,3 | 10,05 |
| 2001 | 369,2 | 56,7 | 83,8 | 86,4 | 18,8 |
| 2002 | 446,4 | 75,4 | 102,5 | 91,2 | 25,6 |
| 2003 | 507,2 | 94,2 | 114 | 91,9 | 37,9 |
| 2004 | 508,6 | 85,1 | 131,4 | 75,1 | 42,6 |
| 2005 | 553,2 | 96 | 126,4 | 61,4 | 44,2 |
| 2006 | 1019,7 | 112,9 | 312,7 | 131 | 59,2 |
| 2007 | 1668,4 | 201 | 597,8 | 283,6 | 89,7 |
| 2008 | 1906 | 308,5 | 701,6 | 312,7 | 102,4 |
| 2009 | 2136,3 | 393,7 | 725 | 230 | 183,8 |
| 2010 | 2503,4 | 335,5 | 1095,9 | 270,5 | 218 ,4 |

**المصدر**: الأمانة العامة للحكومة ،الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة

عرفت نفقات الاستثمار زيادة مستمرة طيلة هذه الفترة بسبب الزيادات المستمرة لكل من [1]:

- قطاع الفلاحة والري : إلى غاية 2003 تميز بالزيادة ليصل إلى 94 مليار دج ثم انخفض سنة 2004 ليعاود ارتفاعه إلى 393,7 مليار دج سنة 2009 .
- المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية : كان لها الوزن الأكبر في نفقات الاستثمار لاعتماد الدولة 2010 مبلغ 1095,9 مليار دج .
- قطاع السكن : لم تغفل ميزانية الاستثمار على قطاع السكن للنهوض بالجانب الاجتماعي لترصد له 270,5 مليار دج سنة 2010 .

ما يمكن قوله على النفقات العامة كانت لنفقات التسيير ذات أهمية طيلة خمس سنوات الأولى؛ وإثر الطفرة البترولية ورغبة السلطات العمومية بتحقيق نتائج أفضل على المدى المتوسط والبعيد جعلها تهتم بالقطاعات الاستثمارية ضمن برنامج دعم النمو 2005-2009 التي أثرت على زيادة نفقات التجهيز بصورة كبيرة.

[1] الأمانة العامة للحكومة ،الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة (2000-2010)

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



بالنسبة لرصيد الموازنة العامة الذي يتميز بالسلبية طيلة هذه الفترة يرى المتخصصون انه فائضا بمراعاة صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه سنة 2000 ليبلغ أكثر من 4280 مليار دج في نهاية 2008 مع احتياطات صرف بلغت هي الأخرى 143.1 مليار دولار[1].

## المطلب الثـــــــالث: أثر إصلاح التجارة الخارجية م

التضخم أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا، لكن لا يوجد تعريف موحد بين الاقتصاديين له ؛ بسبب اختلاف الحالات التي يتم بها تعريف التضخم؛ وهده الحالات المختلفة تتمثل في أن التضخم:

- هو الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار
- ارتفاع الدخول النقدية مثل الأجور والأرباح.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- الإصدار النقدي المفرط.

وعليه فإن أي اقتصاد يميز بالحالات سابقة الذكر سواء مجتمعة أو كل حالة على إحدى فإن هذا الاقتصاد يعاني من التضخم خصوصا إن كانت تتجاوز الحد المعقول لها كما حصل في ألمانيا الذي تجاوز 100بالمئة سنة 1921.

يساهم الإصلاح الاقتصادي بظهور التضخم في اقتصاد ما حسب الحالات السابقة ب:

ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة مع غياب الدعم في إطار سياسة الإصلاح.

اللجوء لليد العاملة الأجنبية ذات الكفاءات العالمية والتي عادة ما تطلب أجور كبيرة، ما يجعل العمال المحليين يطالبون هم كذلك بالزيادة والتي تؤدي في آخر المطاف إلى ارتفاع التكاليف.

تلجأ الدولة في حالة العجز إلى الإصدار النقدي أو ما يعرف بالتمويل التضخمي لتغطية العجز.

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، **الظرف الاقتصادي الاجتماعي لسنة 2008** ، ص 4

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



شهدت الجزائر معدلات التضخم في الجزائر انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 1999 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية ليبلغ نسبة 2,1 بالمئة ؛ ليتواصل انخفاض التضخم ليعرف أقل نسبة له سنة 2000 بمعدل 0,3 بالمئة ليرتفع إلى 4,2 بالمئة سنة 2001 لارتفاع المعروض النقدي بنسبة 22,3 بالمئة [1] كما بلغ معدل التضخم نسبة 2,6 بالمئة و3,6 بالمئة لسنتي 2003و 2004 على التوالي مسجلا ارتفاعا يقدر ب2.3 نقطة و3.3 نقطة على التوالي مقارنة بنسبة 2000 ويرجع السبب إلى:

ارتفاع قيمة الواردات نسبة 8,32 بالمئة لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002[2] وحوالي 30,4 بالمئة لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003[3] ويترجم هذا الارتفاع بصفة أساسية لارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية وسلع التجهيز.

ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد بمعنى $M_2$ حوالي 3401.9دج سنة 2003 مقابل 2901,5 مليار دج سنة2002 بنسبة زيادة تقدر ب17,24بالمئة وللتحكم في أخطار التضخم الناتج عن الإفراط في السيولة لجأ بنك الجزائر إلى رفع الاحتياطات الإلزامية لدى البنوك[4].

ارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية مع عدم فعالية السياسات النقدية للتصدي للآثار السلبية لنمو الكتلة النقدية $M_2$ جعل التضخم يرتفع إلى 4,7 بالمئة سنة 2004[5].

ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1,6 بالمئة سنة 2005 إلى 5,74 بالمئة سنة 2009 وهو الأعلى في العشرية ويرجع هدا التغير السنوي لارتفاع أسعار الواردات خصوصا أسعار المواد الغذائية، وفق النسب التالية:

4,3 بالمئة سنة 2000، 6,5 بالمئة سنة 2007،7,4 بالمئة سنة 2008[6] 9,1 بالمئة سنة 2009[7]

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي و الاجتماعي2003**، ص90
[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي و الاجتماعي2004**، ص20
[3] نفس المرجع، ص31
[4] نفس المرجع ، ص118
[5] نفس المرجع و الصفحة
[6] الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص55.
[7] و.أ "**التضخم في الجزائر الثلاثي الأول سنة 2009** "،مقال بجريدة المساء ،ص 5

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



والجدول التالي يوضح تغيرات معدل التضخم 1999-2010 :

**الجدول رقم(32)**:تطور معدلات التضخم

الوحدة:نسب مئوية

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **معدل التضخم** | 2,1 | 0,3 | 4,2 | 1,4 | 2,6 | 3,5 | 1,64 | 2,53 | 3,51 | 4,4 | 7,74 | *5,3 |

**المصدر**: -الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة لسنة1999

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص22لسنوات 2000إلى 2003 نقلا عن www.anf.org.ae

-* شبكة الاعلام العربية نقلا من www.miheet.com/newssave

-Ministère des finances ,le rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2009, p20

كما لاحظنا من خلال الجدول السابق أن معدلات التضخم انخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2000 و لم تتجاوز المعدل 7 بالمئة خلال هذه العشرية رغم تفاقم التدفقات النقدية.لكن بفضل السياسية النقدية الصارمة

تجنب توترات التضخم.

## المطلب الرابع : أثـــــر الإصلاح التجارة الخارجية على البـــــطالة

كانت من ضمن عملية التحرير الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي هو ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية النشاط الاقتصادي والتخلي عن سيطرة القطاع العمومي؛ فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات و خوصصتها التي نتج عنها في الأخير ارتفاع معدلات البطالة فضلا إلى غياب الاستثمارات الجديدة بسبب عدم القدرة على المنافسة وغياب سياسة واضحة للتشغيل وتزايد العمل الموازي خاصة في مجال النشاط التجاري.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



ولتفادي هذه المشكلة وابتداء من سنة 2001 تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي يدوم أربع سنوات خصص له مبلغ 525 مليار دج ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 اغتناما لفرصة ارتفاع أسعار المحروقات وتحسين مداخيل الدولة والهدف رفع معدل النمو وتخفيض البطالة [1].

**الجدول رقم(33):تطور معدلات البطالة**

| السنوات | 2001 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة % | 29,5 | 27,5 | 23,7 | 17,5 | 15,26 | 12,27 | 13,79 | 11,33 | 10,2 |

**المصدر** :- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني ل2003** ،ص 126

- الجزائر بالأرقام،رقم 39 ،ص 4
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي لسنوات 2005/2006/2007** ،ص 26
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي لسنة 2009**، ص 24

-*emploi & Chômage au 4eme trimestre 2009 ,www.ons.dz

يتضح جليا من الجدول أن معدل البطالة عرف انخفاضا مذهلا، ما بين 2001-2004، فبعدما سجل نسبة27,5 بالمئة سنة 2001 انخفض بـــ 10 نقط ليصل غلى 17,5 بالمئة سنة 2004 بفضل برنامج دعم النمو الذي وفر مند تنفيذه إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل منها 45750000 منصب دائم بنسبة 63 بالمئة و 2710000 منصب مؤقت بنسبة37 بالمئة [2].وقد توزعت هذه المناصب بنسبة 83 بالمئة للقطاع المهيكل و 17 بالمئة للقطاع غير الرسمي.والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] شبي عبد الرحيم، شكوري محمد،" **البطالة في الجزائر**"، ، ص18.
[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسداسي سنة 2004 مرجع سبق ذكره ،ص120

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الجدول رقم(34)**: توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط لسنة 2003

**الوحدة**:نسبة مئوية

| النشاط | نسبة مناصب العمل |
|---|---|
| **القطاع المهيكل:** | 83 |
| الفلاحة | 21,5 |
| الصناعة | 7 |
| بناء وأشغال عمومية | 12,6 |
| خدمات | 16,7 |
| إدارة | 21,2 |
| صندوق خاص بالتشغيل | 4 |
| **1- القطاع غير الرسمي** | 17 |

**المصدر**: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003**،ص 132

ساهمت كل من قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات والإدارة بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل ،والى جانب ذلك نجد أن القطاع غير الرسمي له نفس الوزن في المساهمة في توفير مناصب عمل بالمقارنة بالقطاعات الرسمية.

تواصل الحكومة الجزائرية في دعم النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بتخصيص مبلغ 50 مليار دولار حتى نهاية 2009[1].

[1] شيبي عبد الرحيم ،شكوري محمد،مرجع سبق ذكره،ص 18

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



وعلى اثر هذا البرنامج تواصل معدلات البطالة انخفاضها من 15,2 بالمئة سنة 2005 إلى 11,3 بالمئة سنة 2008 ثم إلى 10,2 بالمئة سنة 2009 ؛ففي الفترة الممتدة بين 2005-2007 تم إنشاء 1220000 منصب شغل بنسبة 61 بالمئة مما كان مسطر له [1].

عند نهاية البرنامج المكمل حتى سنة 2009 تم استحداث 9470000 منصب عمل.

**الجدول رقم(35)**:يبين تطور الفئة النشطة والبطالة للفترة 2004-2009

الوحدة:مليون

| | القوى النشطة | % | منصب عمل | % | البطالون | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | 9,5 | 100 | 7,7 | 82,4 | 1,8 | 17,5 |
| **2005** | 9,5 | 100 | 8,1 | 84,8 | 1,4 | 15,2 |
| **2006** | 10,1 | 100 | 8,8 | 87,8 | 1,3 | 12,2 |
| **2007** | 9,9 | 100 | 8,5 | 86,3 | 1,4 | 13,7 |
| **2008** | 10,3 | 100 | 9,1 | 88,7 | 1,2 | 11,3 |
| ***2009** | 10,5 | 100 | 9,4 | 89,8 | 1,1 | 10,2 |

**المصدر**: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي لسنة 2008**،ص 68

Emploi et chômage ,www.ons.dz -

يتولى كل من قطاع التجارة والخدمات في امتصاص اكبر قدر للفئة النشطة وفق الجدول الموالي.

**الجدول رقم(36)**:توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009

| | مناصب العمل(مليون) | (%) |
|---|---|---|
| **الفلاحة** | 1,242 | 13,1 |
| **الصناعة** | 1,194 | 12,6 |
| **بناء وأشغال عمومية** | 1,781 | 18,1 |
| **تجارة وخدمات** | 5,318 | 56,1 |
| **المجموع** | 9,472 | 100 |

**المصدر**:الديوان الوطني للإحصائيات

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة خلال سنوات 2007/2006/2005** ،ص 26

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



وفر قطاع التجارة والخدمات ما نسبته 56.1بالمئة من مناصب الشغل ،وقطاع البناء والأشغال العمومية نسبة 18.1بالمئة ،ليوفر كل من قطاع الفلاحة والصناعة نسبة 13.1بالمئة و 12.6بالمئة من مناصب العمل على التوالي؛وهذا ما يوضح لنا في آخر المطاف أن الفئة النشطة اتجهت نحو ممارسة التجارة والخدمات التي عرفت إلغاء للقيود في إطار الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي يمكن تحقيقها بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



## خلاصة الفصل:

احتوى الفصل على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية أثناء تطبيق الإصلاح والتي يصطلح عليها مرحلة قبل الإصلاح،كما حللنا نتائج هذه الإصلاحات في المرحلة الموالية والتي يصطلح عليها مرحلة الإصلاح.

كانت النتائج المتحصل عليها بعد الإصلاح أحسن بكثير من النتائج المتحصل عليها قبل الإصلاح ويمكن اعتبار ذلك طبيعيا بحكم أن الجزائر لا تزال تطبق الإصلاحات الاقتصادية.

كما قلنا أن النتائج بعد الإصلاح

وجدنا أنه لا تزال هناك عوامل حاضرة بقوة تتسبب في ضغوط تضخمية،والمتمثلة بصفة أساسية إلى زيادة النفقات العامة التي تواجه نموا اقل في عرض السلع والخدمات، وهذا ما أوضحه عبد الرحمان مبتول الخبير الاقتصادي على موقع الجزيرة أن نسبة التضخم الحقيقية للجزائر سنة 2009 تقارب 20بالمئة لان حوالي 70بالمئة من المواطنين ينفقون حوالي 80بالمئة من مداخيلهم على السلع الغذائية الضرورية.

النمو المحقق خارج قطاع المحروقات لا يزال يستند إلى النمو الكبير للنفقات العامة؛ وبالنسبة للنمو الاقتصادي ككل فهو الآخر يستند إلى ارتفاع مداخيل المحروقات.

سعت الجزائر حقا في تخفيض نسب البطالة من خلال عدة برامج والتي وصلت إلى معدل 10بالمئة لكن هذه الطريقة في تخفيض البطالة تقودنا إلى القول بأنها بطالة مقنعة.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



# الخاتمة العامة

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



عالجنا إشكالية البحث حول تأثير تحرير التجارة الخارجية على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 وفق ثلاث فصول:

تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول التجارة الدولية مع إبراز أهميتها الاقتصادية على مختلف الدول،وعلى هذا الأساس جاءت عدة نظريات تفسر قيامها.

تتحكم الدول في تجارتها الخارجية بعدة إجراءات سواء كانت تقييدية من اجل حماية الاقتصاد أو تحريرها للاستفادة من انخفاض الأسعار.

ومع تعاظم أهمية وحجم التجارة العالمية سعت الدول الكبرى إلى إيجاد نظام مؤسساتي يتولى تسيير الاقتصاد العالمي بإنشاء كل من صندوق النقد الدولي البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية.

كما اتضح لنا جليا أن هذا المثلث ليست مهمته التسيير وتنظيم فقط وإنما رغبة السيطرة والتحكم في الدول النامية والضعيفة بفرض شروطها تحت عنوان إصلاح التجارة الخارجية الاقتصادي .

أما الفصل الثاني فقد احتوى على مسار السياسة التجارية في الجزائر للفترة الممتدة من 1962-2009 ،واتضح لنا أنها الجزائر مارست احتكار الدولة للتجارة الخارجية بإتباع مختلف الأساليب منذ الاستقلال إلى غاية 1989 رغبة منها لتحقيق اقتصاد قوي يعتمد على الإنتاج المحلي.

لكن في منتصف الثمانينات اتضح للجزائر أن تلك الأهداف المسطرة لم تتحقق وان الاقتصاد يعتمد على نسبة 97بالمئة من إيرادات المحروقات.لذا كان من الضروري تغيير سياستها التجارية من الاحتكار إلى التحرير والانتقال إلى اقتصاد السوق ،وذلك طبعا تحت وصاية كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وبدء من سنة 1999 اعتبرت التجارة الخارجية الجزائرية محررة تحريرا تاما؛ ولكن ما يلفت انتباهنا أن التحرير

الصادرات بذلك والفائض المحقق في الميزان التجاري يرجع فقط إلى ارتفاع أسعار المحروقات بدء من سنة 2000 وما أكد لنا ذلك هو بعد تحليلنا لصادراتنا خارج المحروقات لم تتجاوز 3بالمئة منذ السنوات الماضية إلى يومنا هذا.

وفي الفصل الأخير عالجنا موضوع إصلاح التجارة الخارجية وتأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛تعرفنا في بداية الفصل إلى بنية الاقتصاد الجزائري قبل الشروع في عملية الإصلاح ؛ثم قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها في أثناء الإصلاح والتي تميزت في مجملها بنتائج غير كافية وقد تؤدي بنا إلى

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



الهاوية لو استمر الوضع لفترة أطول. ولكن بعد سنة 2000 وانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق تغيرت اتجاهات تلك النتائج نحو الأحسن.

انطلاقا مما تقدم به موضوع إصلاح التجارة الخارجية في الجزائر ومن خلال التنقيب في آثارها على الاقتصاد الجزائري أو بالأحرى آثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تناولناها في موضوعنا ،وكذا تحليلنا للنتائج المترتبة عنها حاولنا رسم صورة واقعية وفعلية للاقتصاد الوطني مفادها أنه رغم أهمية تحرير التجارة الخارجية وتحرير الاقتصاد من الناحية النظرية و أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في هذا الشأن لإصلاح قطاع تجارتها الخارجية ،ورغم بعض الآثار الايجابية على الاقتصاد الوطني إلا أنها لا تعد كافية للاندماج في الاقتصاد العالمي بثقة كبيرة.

**اختبار الفرضيات:**

وضعت الباحثة في بداية عملها خمس فرضيات أساسية،وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- نظرا للخصائص الاقتصادية للجزائر اتضح لنا من البحث أنه تم الرضوخ للإصلاحات بصفة إجبارية للحصول على التمويل اللازم وهذا ما ينفي الفرضية الأولى .
- بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بالتدهور المستمر للتجارة الخارجية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي استنتجنا من البحث أنها تعثرت في فترة السبعينات ثم فائضا في بداية الثمانينات ليتعثر من جديد في منتصف الثمانينات ويعد هذا التذبذب إلى ارتباطنا الوثيق لأسعار المحروقات وهذا ما يؤكد الفرضية .
- جاءت الفرضية الثالثة حول صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية عند بداية تطبيق الإصلاحات .
- تضمنت الفرضية الرابعة و الأخيرة بإمكانية اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي بسهولة على ضوء النتائج الايجابية المتحصل عليها، لكن دراستنا أثبتت أن الوضع الحالي للجزائر و الذي تميز بالإيجاب في ظاهره،أنه غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي بالسهولة أو السرعة هذه لاعتماده وببساطة على عائدات المحروقات بشكل كبير لتمويل النشاط الاقتصادي،والتي أسعارها مرهونة بالسوق العالمي ،وأي انخفاض شديد لها قد تشكل لنا أزمة حادة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهذا ما ينفي الفرضية.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**نتائج عامة للدراسة:**

ساقنا هذا البحث للوصول إلى النتائج التالية:

- رغم كل الجهود و الإجراءات التي قامت بها الجزائر في مجال تحرير تجارتها الخارجية و الفوائض التي حققتها على مستوى الميزان التجاري ما زلنا نعاني من أمرين هما:
  - اعتمادنا المطلق على إيرادات المحروقات و لم يتغير هيكل صادراتنا حتى بعد تحرير التجارة الخارجية.
  - زادت وارداتنا لصفة متسارعة خصوصا في وارداتنا من السلع الكمالية بعد إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية.
- تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في ظاهرها ،لكنها لا تعني بالضرورة الخروج من الأزمة نهائيا مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري،فأي انخفاض لأسعار النفط لفترة طويلة سوف نعود لنقطة البداية.
- بعد الانتهاء من البرامج الإصلاحية التي تحث على تحرير النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة إلا في حدود ضيقة، تجد الجزائر نفسها تعمل من جديد بصيغة التخطيط (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 200-2009 ، ثم المخطط الخماسي 2010-2014 ) وهذا ما يؤكد لنا هشاشة بنية الاقتصاد الوطني وعدم قدرته في الخوض في عملية تحرير التجارة الخارجية بالسرعة هذه.
- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة المنافسة بين السلع الأجنبية و المحلية مما توجب على المنشآت الصناعية المحلية تقليص حجم نشاطها أو حتى الإغلاق و الامتناع عن الإنتاج ،بالإضافة إلى عملية الخوصصة التي أدت إلى ارتفاع البطالة ،ما استوجب علة الحكومة تخفيضها بعدة طرق وبرامج تنج على هذه الطريقة بطالة مقنعة.
- لا تزال الحكومة الجزائرية تدعم بعض المواد الغذائية الضرورية لتحسين الوضع الاجتماعي.
- ساهمت عملية تحرير التجارة الخارجية من تنوع السلع على حسب القدرات الشرائية لطبقات المجتمع.
- ساهمت إعادة جدولة الديون الخارجية وارتفاع حصيلة الصادرات إلى تخفيض المديونية والتي نتج عنها حرية اتخاذ القرار.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**توصيات:**

بالنظر إلى النتائج المتوصل إ :

- ضرورة تنويع الاقتصاد وتحديث قطاع الفلاحة التي تمتلك الجزائر فيها امتيازات كثيرة ،فهو قطاع يحتاج إلى يد عاملة اقل مهارة؛قطاع يمكنه تقليص البطالة؛ويقلل من الزحف السكاني.
- العمل على توفير مناخ مناسب للاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية.
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا التي تعمل في القطاعات المنتجة غير البترولية.
- العمل على تطهير الاقتصاد من النشاطات غير الرسمية.
- ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية.
- محاولة مكافحة الفساد.

**آفاق البحث:**

تناول بحثنا عن التحرير الاقتصادي من الجانب التجاري فقط وكيف أثر هذا الأخير على الاقتصاد الجزائري؛وكآفاق للبحث يمكن تناول:

أثر التحرير الاقتصادي من الجانب المالي وكيف يؤثر على الاقتصاد الوطني.

أثر التحرير الاقتصادي سواء التجاري أو المالي على المستوى الجزئي.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



# المصادر و المراجع

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**أولا: المراجع العربية**

**المراجع الرسمية:**


1. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 92 ،لسنة 2000
2. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 80، لسنة 2001
3. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 79، لسنة 2002
4. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 86، لسنة 2003
5. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 83، لسنة 2004
6. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 85، لسنة 2005 و2006 و2007
7. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 82، لسنة 2008
8. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 74، لسنة 2009
9. الجريدة الرسمية الجزائرية،العدد 78، لسنة 2010
10. الديوان الوطني للإحصائيات
11. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،**الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**،الدورة الخامسة والعشرون،ديسمبر2004
12. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،**الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**،الدورة الرابعة و العشرون،جوان2004
13. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،**الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996** ،الدورة الثامنة،ماي 1997
14. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،**الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998**،الدورة الثالثة عشر،ماي 1999
15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009**،ديسمبر 2009
16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**الظرف الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 1997**،الدورة التاسعة،اكتوبر1997
17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،**الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة خلال السنوات 2005-2006-2007** اكتوبر2008
18. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008**، ديسمبر 2009
19. المركز الوطني للإعلام و الإحصاء.

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**الكتب:**


20. أحمد هني،**اقتصاد الجزائر المستقلة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،دون تاريخ النشر
21. اشرف أحمد العدلي،**التجارة الدولية**، الطبعة الأولى،مؤسسة الرؤية،المعمورة،2006
22. السيد أحمد عبد الخالق ،**الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية**،مركز الدراسات السياسية والدولية،المنصورة،بدون تاريخ
23. السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الخارجية**،الطبعة الأولى ،مؤسسة الرؤية،المعمورة،2009
24. السيد محمد أحمد السريتي،**التجارة الخارجية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2009
25. الهادي خالدي،**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي–إشارة حالة الجزائر–**،المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة،1996.
26. أيمن النحراوي،**لوجستيات التجارة الدولية**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2009
27. بها جيراث لالداس،الترجمة و المراجعة:أحمد يوسف الشحات،السيد أحمد عبد الخالق،**مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**،دار المريخ السعودية،بدون سنة النشر
28. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،كويت،2000
29. حسام علي داود و آخرون،**اقتصاديات التجارة الخارجية**،الطبعة الأولى،دار المسيرة،الأردن، 2002
30. حسين حسن شحاتة،**النظام الاقتصادي العالمي واتفاقيات الجات** ،بدون سنة وبلد النشر
31. خضير حسن خيضر،**أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية**،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستيراتيجية ،بدون سنة النشر.
32. حمدي عبد العظيم،**اقتصاديات التجارة الدولية**،دار النهضة العربية،2000.
33. رشاد العصار وآخرون،**التجارة الخارجية**،دار المسيرة،عمان،2000
34. رعد حسن الصرن،**أساسيات التجارة الدولية المعاصر**،الجزء الأول،دار الرضا، بدون بلد النشر،2000
35. زينب حسن عوض الله،**الاقتصاد الدولي**،الدار الجامعية، بدون بلد النشر،1998
36. زينب حسن عوض الله،**الاقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة،الازاريطية،2005
37. زينب حسن عوض الله،**الاقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة،بدون بلد النشر،2004
38. زينب حسن عوض الله،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،الفتح للطباعة والنشر،الإسكندرية،2003
39. سامي عفيف حاتم،**اقتصاديات التجارة الدولية** ، الطبعة التاسعة،جامعة حلوان، بدون بلد النشر،2003
40. سامي عفيف حاتم،**التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم** ، الجزء الأول،دار المصرية اللبنانية، بدون بلد النشر،1993
41. سامي عفيف حاتم،عمر سلمان،**قضايا معاصرة في التجارة والتنمية**،الدار المصرية اللبنانية،دون بلد وسنة النشر
42. سميرة أيوب،**صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**،مركز الإسكندرية للكتاب،مصر،2000
43. عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود شهاب،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



44. عادل أحمد حشيش،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،المكتبة الاقتصادية،2000

45. عادل أحمد حشيش،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار الجامعة الجديدة،مصر،2000

46. عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الرابعة،الإسكندرية،1998 .

47. عبد المالك عبد الرحمان مطهر،**اتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**،دار الكتب القانونية،مصر،2009

48. عبد المجيد قدي،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003

49. عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**،مكتبة زهراء الشرق،القاهرة، 1997

50. عبد المطلب عبد الحميد،**النظرية الاقتصادية** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000

51. عبد الناصر نزال ألعبادي،**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**،الطبعة الأولى،دار الصفاء،عمان،1999

52. عبد النعيم محمد مبارك،محمود يونس،**اقتصاديات النقود المصرفية و التجارة الدولية**،الدار الجامعية،1996

53. عجة الجيلالي،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى ،دار الخلدونية،الجزائر،2007

54. علي عباس،**إدارة الأعمال الدولية**،الطبعة الأولى،دار المسيرة،الأردن،2009

55. علي عبد الفتاح أبو شرار،**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**،الطبعة الأولى،دار المسيرة،الأردن،2007

56. فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق،الأردن ،بدون تاريخ

57. مجدي محمود شهاب،**الاقتصاد الدولي المعاصر**،الدار الجامعية الجديدة،الازريطية،2006

58. محمد الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية،بدون بلد النشر،1977

59. محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية،1999

60. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،الجزء الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية،1999

61. محمود صفوت قابل، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة،مصر،بدون سنة النشر

62. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،1993

63. مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،الطبعة الأولى ،دار حامد،الأردن،2009

64. مشيل ب. تودارو ،ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد عبد الرزاق ، **التنمية الاقتصادية** ،دار المريخ،المملكة العربية السعودية،بدون تاريخ

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



**المجلات و الجرائد:**

65. أسامة/و،**الجزائر حققت نموا معتبرا خارج المحروقات**،مجلة الأبحاث الاقتصادية،العدد 22 ،افريل 2010
66. بظاهر علي،**سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول،2004
67. صالح تومي،عيسى شقبقب،**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002** ،مجلة الباحث،العدد الرابع،2006
68. عباس إبراهيم البغدادي،**النظام النقدي العالمي بين بروتن وودز وسيادة التعويم والفوضى النقدية**،جريدة المدى ،العدد192،الخميس2 ايلول2004
69. عبد الحق بوعتروس،**الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية حالة الجزائر**،مجلة دراسات اقتصادية،العدد الحادي عشر،دار الخلدونية،الجزائر
70. عبد الرحمان تومي،**واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد الثامن، دار الخلدونية،الجزائر،جويلية2006
71. عبد الله علي، **دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية** ،مجلة الباحث،العدد السادس،2008
72. و,أ،**التضخم بلغ 6,1 بالمائة في الجزائر خلال الثلاثي الأول من سنة 2009** ،جريدة المساء،الأربعاء 22 افريل 2009

**التقارير والملتقيات:**

73. **الجزائر بالأرقام**،رقم 39 ،منشورات 2009 .
74. برودي نعيمة،**الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي**،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،جامعة محمد بوقرة،بومرداس، 4-5 ديسمبر 2006 .
75. بن لوصيف زيد الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**، الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، ملحق خروبة،الطابق الأول.
76. حامد نور الدين،**العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر**،الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية،المركز الجامعي ببشار،20-21 افريل 2004.
77. ساحل فاتح،شعباني لطفي،**آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،جامعة محمد بوقرة،بومرداس، 4-5 ديسمبر 2006.
78. شيبي عبد الرحيم ،شكوري محمد،**البطالة في الجزائر** أزمة البطالة في الدول العربية،قاهرة ،مصر،17-18 مارس 2008 .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



79. صالح مفتاح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية،المركز الجامعي ببشار،20-21 افريل 2004.

80. عمر عبد الله كامل،**برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية-ايجابيات وسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية**-،مداخلة مقدمة ضمن الندوة العربية حول التجارة والاستثمار،القاهرة،25-26 ماي 1998 .

81. محمد بن بويان،نوال بن خالدي،نزيهة قدي،**الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر خيار أم إجبار**،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،جامعة محمد بوقرة،بومرداس، 4-5 ديسمبر 2006.

82. مخلوفي عبد السلام،**أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**،الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية،المركز الجامعي ببشار،20-21 افريل 2004 .

83. مهدي ميلود، **مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،جامعة محمد بوقرة،بومرداس، 4-5 ديسمبر 2006.

**المذكرات :**

84. أحمد شفير،**الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة و التشغيل**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2001-2002 .

85. بصديق محمد،**النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر،2008-2009.

86. بن زعرور شكري،**تقييم اثر برنامج التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد قياسي،جامعة الجزائر،1999 .

87. بوطمين سامية،**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة** ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر،2001.

88. بيبي يوسف،**السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**،أطروحة دكتورا غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2006-2007 .

89. حاكمي بوحفص،**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس**،أطروحة دكتورة غير منشورة،كلية الاقتصاد،جامعة وهران،2009.

90. زرنوح ياسمينة،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التخطيط، الجزائر،2005-2006 .

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



91. زكريا دمدوم،**الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990–2000 دراسة تحليلية**،رسالة الماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001-2002.

92. شنيني سمير،**التجارة الخارجية في ظل التحولات الراهنة 1989–2004** ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر،2005-2006 .

93. عبد الرشيد بن الديب،**تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التسيير،جامعة الجزائر،2002-2003.

94. عبد الغفار غطاس،**اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير،تخصص تجارة دولية،جامعة ورقلة،2008-2009 .

**مواقع الانترنيت:**

95. أبو بكر عبد اللطيف مختار،**النظام التجاري الجديد والدول النامية**،نقلا عن www.alwatan.liliya.com ،2010/07/20

96. البنك الدولي،**دلائل جلية على حدوث بعض التعافي والانتعاش في الاقتصاد الأردني**، نقلا عن ainnews.net

97. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003 و 2008 و 2009** نقلا عن www.anf.org.ae

98. **أهداف منظمة التجارة العالمية** ،نقلا عن www.aljazeera.net

99. باسم عبد الهادي حسن،**منظمة التجارة العالمية**، نقلا عن www.osun.org ،

100. بشار أحمد العراقي،**التسهيلات التمويلية بين موارد الصندوق ومشروطيته**،مجلة العلوم الإنسانية،السنة الرابعة ،العدد 32 :ك2 يناير 2007-34 www.ulum.nl

101. بن زعرور شكري،**إجراءات السياسة الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي** ،جامعة الجزائر،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،2005- نقلا من http://mpra.ub-muenchen.de/14980/MPRA

102. جوناثان لين،**منظمة التجارة تحث الدول الفقيرة على تطوير قدراتها التجارية**،نقلا عن www.el-wasat.com ،2010/07/21

103. حاكمي بوحفص،**مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي**،مجلة العلوم الإنسانية،السنة الرابعة،العدد 32 ،يناير 2007 نقلا عن www.ulum.nl

104. روبرت ب.زوليك،**تحديث نظام تعدد الأطراف لعالم متعدد الأقطاب**،نقلا عن www.wordbank.org

105. شبكة الإعلام العربية،**معدل التضخم في الجزائر**،نقلا عن www.moheet.com/newssave ،2010/12/1

106. صحيفة الشعب اليومية اولاين،**قوة دافعة جديدة لنمو اقتصاد العالم**،نقلا عن arabie.people.com.cn ، 2010/07/24

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



107. عبد المجيد راشد، ،نقلا عن www.grec.com/show_article_main
108. لمحة عن صندوق النقد الدولي،نقلا عن www.imf.org،21/12/2009
109. محمد نبيل الشيمي،**صندوق النقد الدولي وهل مزال دوره مستمر**،الحوار المتمدن،العدد2550 نقلا عن www.ahewar.org/bebat،21/12/2009
110. مدني بن شهرة،**برنامج التعديل الهيكلي وآثاره على الجزائر** ،http://etudiantdz.com
111. مصطفى العبد الله الكفري ،**أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**،الحوار المتمدن،العدد 965،نقلا www.ahewar.org/print.art، 2010/01/02
112. **منظمات العولمة الاقتصادية**،نقلا عن www.islamfin.go-forum.net،20/12/2009
113. مهند حميد الربيعي،**التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية**،جريدة الصباح نقلا عن www.alsabaah.com
114. يوسف عبد العزيز محمود،**برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية**،مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 27 ،العدد 2005 نقلا عن hppt://islamfin.go-forum.net

**ثانيا :المراجع الأجنبية**

Livres :

115. Dominique pantz,institution et politiques commerciales internationales,Armand colin.
116. Hammid temmar, structure et modèle de développement de l'Algérie ,S.N.E.D Alger.
117. hocine benissad, économique de développement de l'Algérie,2eme édition ,opu, Alger, 1982.
118. hocine benissad, la réforme économique en Algérie,2eme édition, opu, Alger.
119. Jean-Pierre Pauwels, réflexion sur les nouvelles orientation économique ...,entreprise nationale du liver ,Alger,1983.
120. Mohamed Nasser thabet, les secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie, entreprise nationale du livre, Alger.

Rapports:

121. emploi&chômage au 4 eme trimestre 2009 ,www.ons.dz,26/05/2009
122. le cadre économique 2005-2009,www.mf.gov.dz
123. Libéralisation du commerce mondial et pays en dévelopement,www.inf.org,21/07/2010
124. media bank, evolution de la dette extérieur de l'Algérie 1993-2003,Bank d'Algérie

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.



125. ministère des finances, le rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2009,www.mf.gov.dz.

126. office National des statistiques ,comptes économiques 1963-2008,collection ? 147

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

# الملاحق

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

# الملاحق

## الملحق الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات في الجزائر للفترة الممتدة 1965-2006

- **الصادرات:**

الجدول رقم (1): توزيع الصادرات 1965-1969

الوحدة:مليون دج

| السنوات | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 |
|---|---|---|---|---|---|
| دول السوق الأوربية المشتركة | - | 2573 | 2849 | 3191 | 3523 |
| منها فرنسا | 2283 | 2070 | 2118 | 2264 | 2511 |
| دول الاتحاد الأوربي للتبادل الحر | - | 259 | 371 | 10 | 301 |
| الدول الاشتراكية | - | 36 | 106 | 221 | 384 |
| دول المغرب العربي | - | 30 | 43 | 47 | 61 |
| دول أمريكا الشمالية | - | 16.2 | 8 | 26 | 9 |
| دول أوروبية أخرى | - | 27.5 | 45 | 49 | 58 |
| دول افريقية | - | 48.5 | 63 | 86 | 89 |
| دول الشرق الأقصى | - | - | 16 | 53 | 59 |
| دول أخرى | 862 | 212 | 70 | 105 | 123 |

المصدر:عبد الرشيد بن الديب ،مرجع سبق ذكره،ص 248

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم (2): توزيع الصادرات 1970-1979

الوحدة:مليون دج

| | 1970 | 1971 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| I ــ المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) | 3903 | 2902 | 10097 | 10017 | 9798 | 9044 | 8095 | 13371 |
| منها: ألمانيا | 640 | 1014 | 402 | 3561 | 4028 | 4248 | 3883 | - |
| فرنسا | 2667 | 991 | 3764 | 2761 | 3011 | 2581 | 2663 | - |
| إيطاليا | 210 | 317 | 1131 | 1929 | 1671 | 1116 | 519 | - |
| II ــ دول أوروبية أخرى | 225 | 336 | 1716 | 1168 | 1079 | 1369 | 1 | 1674 |
| منها: إسبانيا | 125 | 170 | 1219 | 877 | 653 | 645 | 605 | - |
| III ــ مجموعة الدول الاشتراكية | 398 | 505 | 895 | 1122 | 646 | 444 | 904 | 715 |
| منها : الاتحاد السوفيتي | 242 | 278 | 335 | 382 | 353 | 231 | 328 | - |
| ــ مجموعة الدول العربية | 101 | 98 | 1090 | 38 | 64 | 8 | 13 | - |
| V ــ مجموعة دول أمريكا الشمالية | 41 | 78 | 4615 | 5146 | 9927 | 12527 | 12716 | 19713 |
| منها: الو. م. أ | 40 | 77 | 4582 | 5111 | 9785 | 12378 | 12491 | |
| VI ــ مجموعة دول أمريكا الجنوبية | 147 | 184 | 713 | 322 | 370 | 625 | 1.083 | 750 |
| VII ــ مجموعة الدول الإفريقية | 100 | 38 | 194 | 351 | 238 | 194 | 195 | - |
| VIII ــ مجموعة الدول الآسيوية | 64 | 67 | 253 | 329 | 50 | 198 | 223 | 279 |

المصدر:نفس المرجع،ص 287

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم (3): توزيع الصادرات 1980-1989

الوحدة:مليون دج

| المناطق / السنوات | 1980 | 1981 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| I- المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) | 20625 | 30512 | 40707 | 43502 | 23171 | 27026 | 27616 | 41300 |
| منها: ألمانيا | 6251 | 7578 | 1921 | 221 | 1104 | 1718 | 1988 | 2863 |
| فرنسا | 7515 | 11383 | 18149 | 19284 | 7529 | 9231 | 892 | 12714 |
| إيطاليا | 2039 | 5952 | 11533 | 14869 | 696 | 6404 | 776 | 14021 |
| II- دول أوروبية أخرى | 254 | 4373 | 5148 | 6391 | 3135 | 3865 | 4678 | 7705 |
| منها: إسبانيا | 1895 | 2569 | 2189 | 3835 | 1998 | 182 | 2825 | 3756 |
| III- مجموعة الدول الاشتراكية | 1704 | 1494 | 1638 | 4091 | 1053 | 512 | 109 | 1368 |
| منها : الاتحاد السوفيتي | 361 | 541 | 143 | 161 | 67 | 137 | 16 | 948 |
| - مجموعة الدول العربية | 85 | 39 | 480 | 698 | 274 | 699 | 1136 | 1333 |
| V- مجموعة دول أمريكا الشمالية | 24310 | 19695 | 14313 | 7736 | 6083 | 8104 | 8539 | 1726 |
| منها: الو. م. أ | 2431 | 19149 | 13834 | 6456 | 6070 | 8022 | 8496 | - |
| VI- مجموعة دول أمريكا الجنوبية | 752 | 1379 | 460 | 1072 | 621 | 784 | 681 | 146 |
| VIII- مجموعة الدول الآسيوية | 205 | 459 | 592 | 753 | 550 | 710 | 1635 | 1442 |

المصدر: نفس المرجع ،ص 338

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم(4): توزيع الصادرات 1991-1995

الوحدة:مليون دج

| 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | |
|---|---|---|---|---|---|
| 323559.3 | 225886.3 | 165141.2 | 181294.7 | 166661.6 | الاتحاد الأوربي |
| 33326.4 | 23997.6 | 16113.8 | 18918.6 | 15852.8 | اسبانيا |
| 70451.1 | 49450.4 | 40058.8 | 45564 | 43887.5 | فرنسا |
| 111737.7 | 65015.9 | 52659.2 | 53988.9 | 55236.1 | ايطاليا |
| 39831.2 | 14641.7 | 8598.9 | 12407.7 | 12556.1 | دول أوروبيا أخرى |
| 94586.1 | 58089 | 41916.8 | 35474.9 | 40373.3 | أمريكا شمالية |
| 82837.6 | 51972.4 | 38163.7 | 34732.8 | 40370.5 | و م أ |
| 11748.5 | 6116.5 | 3753.1 | 742.1 | 2.7 | كندا |
| 14136.1 | 8607 | 12333.8 | 8650.5 | 5551.1 | أمريكا الجنوبية |
| 11255 | 8939.5 | 3954.8 | 5226.2 | 3740.8 | المغرب العربي |
| 109.6 | 275.4 | 60.3 | 60 | 141.3 | ليبيا |
| 4326.6 | 3892.5 | 1676.3 | 3052.2 | 2001.6 | المغرب الأقصى |
| 5767.1 | 4186.3 | 1475.1 | 1750.8 | 1005.6 | تونس |
| 902.1 | 259 | 366 | 47.8 | 642.6 | الدول العربية الأخرى |

المصدر:نفس المرجع ،ص 421

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم(5): توزيع الصادرات 1996-2006

الوحدة:مليون دج

| البلدان | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 444431.1 | 502467.4 | 376291.5 | 537510.3 | 1036588.4 | 943862.1 | 959393.3 | 1122134.9 | 1278583.8 | 1903577 | 2089979.8 |
| اسبانيا | 56480.8 | 71073 | 57709.8 | 89178.8 | 175167.7 | 173199.3 | 180970.9 | 231309.2 | 263142.3 | 375319.3 | 435899.9 |
| فرنسا | 97299.2 | 124746.2 | 100108.9 | 115318.9 | 219581.1 | 223678.7 | 203876.5 | 239938.1 | 280513.6 | 341786.3 | 33303.9 |
| ايطاليا | 147425.3 | 163336.9 | 110119.7 | 197437.3 | 332271.7 | 332631.5 | 301336.8 | 364588.2 | 372786.4 | 560186.7 | 678621.5 |
| و م أ | 113582.7 | 126613.8 | 90981.3 | 117756.4 | 257697 | 210207.7 | 213321.5 | 378658.6 | 517111.7 | 788237.9 | 1082428.1 |
| أمريكا الجنوبية | 40993.8 | 49536.5 | 43576.8 | 75058.1 | 135063.1 | 94001.3 | 80060.9 | 100695.7 | 149791.2 | 238388.5 | 178134.7 |
| المغرب العربي | 13997.2 | 11896.4 | 7655.4 | 11515.1 | 19223.7 | 21464.9 | 19770 | 20148.4 | 32097.3 | 31071.6 | 37505.2 |
| المغرب الأقصى | 5523.2 | 5372 | 3533.3 | 6219.8 | 12760.6 | 14063.2 | 11396.4 | 12946 | 17168.3 | 22606.7 | 28253.9 |
| تونس | 6798 | 3391.4 | 1766.6 | 4118.5 | 5234.5 | 6513.5 | 6817.5 | 6218.6 | 13259.5 | 7423.6 | 7740.6 |

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

- **الواردات**:

الجدول رقم (6): توزيع الواردات1963-1969

الوحدة:مليون دج

| السنوات | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دول السوق الأوربية المشتركة | - | - | - | 2383 | 2152 | 2884 | 3325 |
| منها فرنسا | 2795 | 2449 | 2330 | 2167 | 1877 | 2274 | 2200 |
| دول الاتحاد الأوربي للتبادل الحر | - | - | 83 | 106 | 150 | 286 | 441 |
| الدول الاشتراكية | - | - | - | 74 | 159 | 286 | 441 |
| دول المغرب العربي | - | - | - | 42 | 27 | 43 | 94 |
| دول أمريكا الشمالية | - | - | - | 309 | 276 | 352 | 456 |
| دول أوروبية أخرى | - | - | - | 31.5 | 38 | 74 | 143 |
| دول افريقية | - | - | - | 17.5 | 87 | 69 | 96 |
| دول الشرق الأقصى | - | - | - | - | 65 | 107 | 135 |
| دول أخرى | 642 | 1023 | 982 | 613 | 144 | 116 | 123 |

المصدر:عبد الرشيد بن الديب،مرجع سبق ذكره،ص 248

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم(7): توزيع الواردات 1970-1979

الوحدة:مليون دج

| | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| I ـــ المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) | 4059 | 3688 | 4112 | 5937 | 1333 | 14847 | 13291 | 17039 | 22348 | 20202 |
| فرنسا | 2631 | 2273 | 2020 | 2844 | 4952 | 8292 | 6019 | 7115 | 6599 | 5971 |
| إيطاليا | 620 | 568 | 865 | 1220 | 2298 | 2702 | 3246 | 4276 | 6054 | 5863 |
| II ـ دول أوروبية أخرى | 3769 | 3485 | 3087 | 2021 | 1951 | 1697 | 819 | 1064 | 782 | 668 |
| منها: إسبانيا | 200 | 186 | 307 | 451 | 83 | 878 | 813 | 1447 | 1581 | 1712 |
| III ـ مجموعة الدول الاشتراكية | 350 | 397 | 429 | 543 | 951 | 904 | 1071 | 1458 | 1606 | 1555 |
| منها : الاتحاد السوفيتي | 225 | 242 | 229 | 265 | 488 | 283 | 468 | 362 | 282 | 154 |
| V ـــ مجموعة دول أمريكا الشمالية | 577 | 669 | 591 | 848 | 2620 | 3702 | 3048 | 3662 | 3193 | 3028 |
| منها: الو. م. أ | 498 | 503 | 468 | 730 | 2130 | 3571 | 2632 | 2562 | 2325 | 2091 |
| VI ـ مجموعة دول أمريكا الجنوبية | 148 | 65 | 100 | 193 | 933 | 942 | 997 | 1413 | 1456 | 956 |

المصدر:نفس المرجع ، ص 289

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم(8): توزيع الواردات 1980-1989

الوحدة:مليون دج

| السنوات / المناطق | 1980 | 1981 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| I- المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) | 25101 | 27501 | 28167 | 29446 | 24803 | 18689 | 22583 | 34545 |
| منها: ألمانيا | 5542 | 6631 | 5478 | 5565 | 4797 | 3586 | 5752 | 6754 |
| فرنسا | 9381 | 9016 | 12063 | 12851 | 10404 | 782 | 8.196 | 12159 |
| إيطاليا | 4801 | 6417 | 4501 | 5414 | 5607 | 3817 | 4322 | 9292 |
| II- دول أوروبية أخرى | 4602 | 6024 | 6696 | 5346 | 6405 | 4836 | 7141 | 96 |
| منها: إسبانيا | 2101 | 3106 | 2252 | 679 | 199 | 1558 | 2 | 2808 |
| III- مجموعة الدول الاشتراكية | - | - | - | - | 1838 | 1794 | 2381 | 5115 |
| منها : الاتحاد السوفيتي | 1654 | 2334 | 2663 | 2248 | 105 | 141 | 323 | 1249 |
| - مجموعة الدول العربية | 483 | 632 | 581 | 672 | 765 | 858 | 732 | 1682 |
| V- مجموعة دول أمريكا الشمالية | 4088 | 5613 | 4879 | 5255 | 4302 | 3045 | 5728 | 10861 |
| منها: الو. م. أ | 2879 | 3936 | 2894 | 3231 | 3345 | 2399 | 4684 | 8385 |
| VI- مجموعة دول أمريكا الجنوبية | 1452 | 2443 | 2364 | 2054 | 1774 | 1739 | 1593 | 2663 |
| VII- مجموعة الدول الإفريقية | 868 | 796 | 403 | 207 | 336 | 384 | 382 | 561 |
| VIII- مجموعة الدول الآسيوية | 2211 | 3386 | 5272 | 3663 | 2662 | 2476 | 2489 | 4695 |

المصدر:نفس المرجع،340

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم (9): توزيع الواردات 1991-1995

الوحدة:مليون دج

| البلدان | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 85460.9 | 119271.9 | 119584.8 | 190040.7 | 304451.2 |
| اسبانيا | 12064.5 | 18131.3 | 21605.9 | 31880.2 | 43927.4 |
| فرنسا | 29540.6 | 45686.4 | 52267 | 84057.4 | 127813 |
| ايطاليا | 18125.2 | 27092.9 | 22310.2 | 33125.9 | 49609.7 |
| دول أوروبيا أخرى | 14429.4 | 14598.3 | 13641.7 | 32256.6 | 34149.2 |
| أمريكا شمالية | 17898.5 | 24700.4 | 36376.8 | 62079.5 | 88984.1 |
| و م أ | 14176.4 | 20789.7 | 30592.1 | 48527.4 | 67451.8 |
| كندا | 3722.1 | 3910.7 | 5784.7 | 13552.1 | 21532.3 |
| أمريكا الجنوبية | 3908.2 | 4041.5 | 3728.9 | 7833.7 | 17561.5 |
| المغرب العربي | 3115.3 | 4857.3 | 4965.4 | 9345.7 | 9454.5 |
| ليبيا | 4.6 | 51 | 130.6 | 181.9 | 94.8 |
| المغرب الأقصى | 1271.6 | 2111.9 | 1977.6 | 4265.6 | 2449.1 |
| تونس | 1839.1 | 2694.3 | 2857.2 | 4898.2 | 6792.8 |
| الدول العربية الأخرى | 712.3 | 2198.4 | 1913.1 | 4534 | 6339.6 |

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم(10): توزيع الواردات 1996-2006

الوحدة:مليون دج

| البلدان | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوربي | 311479.6 | 284484.1 | 316989.9 | 343382.9 | 395593.4 | 453059.3 | 529040 | 601269.1 | 719078.8 | 785302.3 | 847287.2 |
| فرنسا | 121804.1 | 116009.8 | 131655.9 | 139144.6 | 162661.8 | 185152.6 | 214969.3 | 250264.4 | 295538.2 | 328138.4 | 317122.7 |
| ايطاليا | 45663.5 | 43335.9 | 49673.5 | 60468.1 | 61409 | 80324.9 | 90773 | 98587.8 | 111397.2 | 111819.8 | 136676.9 |
| دول أوروبيا أخرى | 34346.4 | 47051.5 | 54533.3 | 62798.9 | 76611.1 | 89340.1 | 108666.3 | 130914.9 | 147742.2 | 180628.6 | 130113.3 |
| و م أ | 50960.7 | 53171.7 | 58253.3 | 51290.8 | 78687.2 | 79150.5 | 92689.87 | 54574.9 | 77180.1 | 99314.7 | 103181.9 |
| كندا | 19461.3 | 28235.4 | 30734.1 | 23209.8 | 19394 | 30210.5 | 38733.5 | 56325.4 | 20585.1 | 16667.2 | 19793.7 |
| ليبيا | 88 | 105.7 | 96.8 | 105 | 128.2 | 251.1 | 140.85 | 173.8 | 272.4 | 198.4 | 15.2 |
| المغرب الأقصى | 2259.6 | 377.3 | 548 | 499.1 | 306.5 | 471.1 | 1391.77 | 1520.6 | 2687.3 | 3653.4 | 3623.2 |

المصدر:نفس المرجع

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

## الملحق الثاني : التركيب السلعي للصادرات و الواردات 1963-2006

- **تركيب الصادرات**

الجدول رقم(11): تركيب الصادرات 1963-1969

الوحدة:مليون دج

| السلع /السنوات | 1963 | 1965 | 1967 | 1968 | 1969 |
|---|---|---|---|---|---|
| سلع استهلاكية كلية | 1171 | 1158 | 609 | 684 | 978 |
| منها مواد غذائية | 1151 | 1138 | 579 | 643 | 929 |
| سلع التجهيز | 42 | 47 | 58 | 75 | 69 |
| مواد اولية ونصف مصنعة | 2535 | 1940 | 2905 | 3339 | 3564 |
| منها:طاقة | 2186 | 1960 | 2605 | 2962 | 3291 |

المصدر:عبد الرشيد بن الديب ،مرجع سبق ذكره ، ص 251

الجدول رقم (12): :تركيب الصادرات1970-1978

الوحدة: مليون دج

| | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلع استهلاكية | 999 | 530 | 559 | 913 | 692 | 697 | 623 | 541 | 576 |
| منها مواد غذائية | 957 | 486 | 516 | 872 | 650 | 669 | 602 | 526 | 562 |
| سلع تجهيز | 97 | 199 | 129 | 78 | 83 | 139 | 12 | 19 | 8 |
| مواد نصف مصنعة | 3883 | 3478 | 5165 | 6483 | 18819 | 17727 | 2157 | 2385 | 23649 |
| منها الطاقة | 3456 | 315 | 4816 | 6206 | 18261 | 17273 | 21097 | 23445 | 23279 |

المصدر:نفس المرجع ،ص 281

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

جدول رقم(13) : تركيب الصادرات 1980-1989

الوحدة:مليون دج

| السلع / السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مواد غذائية | 431 | 519 | 324 | 178 | 235 | 281 | 123 | 145 | 178 | 262 |
| تموين صناعي | 476 | 619 | 554 | 705 | 1204 | 863 | 180 | 104 | 551 | 571 |
| زيوت وطاقة | 51715 | 61677 | 59391 | 59824 | 62297 | 63299 | 35897 | 38812 | 45571 | 65237 |
| سلع تجهيز | 5 | 6 | 4 | 1 | 8 | 17 | - | - | - | - |
| سلع استهلاكية | 20 | 11 | 3 | 17 | 13 | 12 | 34 | 58 | 334 | 518 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم(14): تركيب الصادرات 1990-1995

الوحدة :مليون دج

| المواد/السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 450 | 957 | 1743 | 2265 | 1159 | 5233 |
| مواد التصنيع | 2216 | 4077 | 7425 | 8077 | 10791 | 17886 |
| وقود وزيوت التشحيم | 118600 | 226800 | 237545 | 228120 | 311362 | 473064 |
| آلات ومعدات أخرى | 547 | 1227 | 1727 | 356 | 434 | 1616 |
| معدات النقل | 107 | 124 | 182 | 38 | 72 | 84 |
| مواد استهلاكية | 187 | 403 | 388 | 695 | 520 | 568 |
| مواد أخرى | 172 | 1 | - | 1 | - | - |
| المجموع | 122279 | 233589 | 249010 | 239552 | 324338 | 498451 |

المصدر: نفس المرجع

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم (15): تركيب الصادرات 1996-2006

الوحدة: مليون دج

| | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 9260 | 19794 | 20022 | 20172 | 26515 | 22205 | 33038 | 37027 | 47490 | 49420 | 53270 |
| مواد التصنيع | 44226 | 252574 | 183729 | 216853 | 382817 | 442620 | 490298 | 432834 | 511778 | 575302 | 715485 |
| الوقود وزيوت التشحيم | 6821390 | 7627096 | 5666161 | 8112665 | 16119736 | 14289681 | 14418715 | 1850000 | 2276827 | 3355000 | 38957362 |
| معدات وآلات اخرى | 2371 | 4751 | 8833 | 29418 | 29830 | 26646 | 34452 | 23336 | 36071 | 26771 | 32273 |
| مواد استهلاكية | 2593 | 5542 | 7655 | 9246 | 1657 | 2961 | 17287 | 27428 | 1087 | 13989 | 31619 |

المصدر: نفس المرجع

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

- **التركيب الواردات**

الجدول رقم(16):تركيب الواردات 1963-1969

الوحدة: مليون دج

| السلع /السنوات | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلع اســـتهلاكية كلية | 1875 | 2101 | 1961 | 1770 | 1634 | 1553 | 1719 |
| منها:طاقة | 766 | 915 | 781 | 713 | 827 | 712 | 654 |
| سلع التجهيز | 609 | 548 | 537 | 615 | 661 | 1245 | 1515 |
| مواد أولية ونصف مصنعة | 953 | 823 | 859 | 758 | 859 | 1226 | 1747 |

المصدر: عبد الرشيد بن الديب ،مرجع سبق ذكره ، 251

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم (17): تكيب الواردات 1970-1978

الوحدة:مليون دج

| السلع/السنوات | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلع الاستهلاكية | 1164 | 2189 | 1539 | 1896 | 4661 | 6090 | 4709 | 6089 | 6827 |
| منها مواد غذائية: | 680 | 1848 | 1139 | 1218 | 3544 | 4633 | 3595 | 4888 | 5029 |
| سلع تجهيز | 2504 | 2400 | 2577 | 3532 | 5766 | 9753 | 10589 | 13876 | 16527 |
| مواد اوليـــة و نصـــف مصنعة | 2534 | 2436 | 2574 | 3443 | 7316 | 7895 | 6908 | 9505 | 11077 |
| منها الطاقة : | 112 | 180 | 125 | 118 | 196 | 347 | 381 | 335 | 422 |

المصدر:نفس المرجع ، 285

الجدول رقم (18): تركيب الواردات 1980-1989

الوحدة:مليون دج

| | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مـــــواد غذائية | 7782 | 8399 | 8745 | 9205 | 7833 | 9728 | 7890 | 8524 | 10096 | 22256 |
| تمـــــوين صناعي | 13680 | 17469 | 17256 | 17693 | 21627 | 18517 | 13271 | 9064 | 5186 | 17541 |
| زيوت | 854 | 847 | 317 | 881 | 894 | 712 | 2597 | 778 | 3703 | 970 |
| ســـــلع تجهيز | 11324 | 11831 | 11983 | 12854 | 12029 | 12492 | 13656 | 9245 | 16667 | 19784 |
| ســـــلع استهلاكية | 4176 | 7034 | 7314 | 5662 | 5626 | 525 | 6238 | 4374 | 1001 | 7991 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم(19): تركيب الواردات 1990-1995

الوحدة:مليون دج

| السلع/السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 16907 | 30860 | 50696 | 47555 | 93515 | 132962 |
| مواد التصنيع | 26867 | 50555 | 84017 | 98353 | 165203 | 236944 |
| الوقود وزيوت التشحيم | 840 | 3393 | 2380 | 2679 | 1762 | 5138 |
| معدات وآلات أخرى | 26415 | 38966 | 34178 | 40445 | 49552 | 90345 |
| معدات النقل | 11707 | 9888 | 11492 | 12156 | 24224 | 34397 |
| مواد استهلاكية | 3980 | 5572 | 5567 | 3535 | 4881 | 13002 |
| مواد أخرى | 302 | 7 | 217 | 310 | 1005 | 405 |
| المجموع | 87018 | 139241 | 188547 | 205035 | 340142 | 513193 |

المصدر: نفس المرجع

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

الجدول رقم (20): تركيب الواردات 1996-2006الوحدة: مليون دج

المصدر: نفس المرجع

| السلع/السنوات | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات | 138928 | 141358.6 | 145413.2 | 145486.6 | 167013.1 | 169992.2 | 204480.3 | 2072836 | 2594286 | 2632078 | 2760262 |
| مواد التصنيع | 157639 | 145210.4 | 163414.8 | 178186.6 | 201889.6 | 244098.4 | 296614.7 | 55643475 | 3184962 | 3550359 | 4196149 |
| الوقود وزيوت التشحيم | 5533 | 7378.6 | 6869.4 | 9870.2 | 9427.5 | 10271.4 | 10889.8 | 8795 | 120825 | 155365 | 177482 |
| معدات وآلات أخرى | 108154 | 119061.2 | 127980.9 | 152.676.4 | 163997.0 | 193536.0 | 247390.1 | 3934679 | 5241864 | 6318982 | 6264146 |
| مواد استهلاكية | 32227 | 36750.4 | 46908.9 | 56041.3 | 57500.5 | 64855.6 | 83848.9 | 1634473 | 2002061 | 2279664 | 2187369 |

Please purchase PDFcamp Printer on http://www.verypdf.com/ to remove this watermark.

**الملحق الثالث**:تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز 2000-2010

الوحدة:مليار دج

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **نفقات التسيير** | 965,3 | 836,2 | 1050 | 1097,3 | 1200 | 1200 | 1283,4 | 1574,9 | 2017,9 | 2593,7 | 2837,9 |
| التربية الوطنية | 132,7 | 137,4 | 158 | 171,1 | 186,6 | 214,4 | 222 | 235,8 | 280,5 | 374,2 | 390,5 |
| التعليم العالي و البحث العلمي | 38,5 | 43,5 | 58,7 | 63,4 | 66,4 | 78,3 | 85,3 | 95,6 | 118,3 | 154,6 | 173,4 |
| الصحة والسكان | 33,9 | 38,3 | 49,1 | 55,4 | 63,7 | 62,4 | 70,3 | 93,5 | 129,2 | 178,3 | 195 |
| العمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني | 46,9 | 37,8 | 32,9 | 35,7 | 28,9 | 37,7 | 36,4 | 38,6 | 80,8 | 89,7 | 99,1 |
| النقل | 3,4 | 3,4 | 3,6 | 3,7 | 15,9 | 1,8 | 4,4 | 7,1 | 7,4 | 8,2 | 19,3 |
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 0,06 | 0,07 | 0,14 | 0,43 | 0,33 | 0,47 | 0,91 | 1,06 | 1,32 | 1,58 | 1,77 |
| **نفقات التجهيز** | 290,2 | 415,5 | 509,6 | 613,7 | 720,6 | 750 | 1347,9 | 2047,8 | 2304,8 | 2597,7 | 3022,9 |
| نفقات الاستثمار | 265,8 | 369,2 | 446,4 | 507,2 | 508,6 | 553,2 | 1019,7 | 1668,4 | 1906 | 2136,3 | 2503,4 |
| الفلاحة و الري | 43,5 | 56,7 | 75,4 | 94,2 | 85,1 | 96 | 112,9 | 201 | 308,5 | 393,7 | 335,5 |
| المنشآت الاساسية الاقتصادية و الادارية | 57,6 | 83,8 | 102,5 | 114 | 131,4 | 126,4 | 312,7 | 597,8 | 701,6 | 725 | 1095,9 |
| السكن | 59,3 | 86,4 | 91,2 | 91,9 | 75,1 | 61,4 | 131 | 283,6 | 312,7 | 230 | 270,5 |
| المنشآت الاجتماعية و الثقافية | 10,05 | 18,85 | 25,6 | 37,9 | 42,6 | 44,2 | 59,2 | 89,7 | 102,4 | 183,8 | 212,4 |